جامعة وهران
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي

السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**
بوزيدي يحي **د. بوسماحة نصر الدين**

أعضاء لجنة المناقشة:

د. تراري ثاني مصطفى	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيسا**
د. بوسماحة نصر الدين	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة وهران**	**مشرفا**
د. عبد العالي عبد القادر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة مستغانم**	**مناقشا**
د. فاصلة نور الدين	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2012 – 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من حملتني وهن على وهن

إلى من علمني الصبر على الشدائد والمحن

إلى كل أفراد عائلتي مع مودة معبقة بالريحان

إلى كل من ساهم في هذا العمل بنصيحة أو دعاء في السر والعلن

إلى السائرين في طريق العلم من المهد إلى الكفن

شكر وتقدير

بعد شكره عز وجل على توفيقي في دربي الدراسي وتتويجه بإعداد هذه المذكرة، والتوكل عليه في المشاور العلمي المستقبلي. أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور بوسماحة نصر الدين الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل، وحرصه على الجد والكد والانضباط الذي كان في احترامه للمواعيد بالدقائق. وتدقيقه في تفاصيل العمل وجزئياته.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر زملائي في دفعة الماجيستير "2011" وخاصة مجموعة "PROFESSORS_TO_BE GROUP"، وشكر خاص لزميلي عربي بومدين، وصديقي مصعب وعبد الرحيم، وأيضا أوجه كثير من الشكر للأساتذة الكرام الذين ساعدوني في الموضوع بالإشارة والتوجيه، وأخص منهم الأستاذ "ضبع عامر" الذي أتحفني بمجموعة كبيرة من المراجع اختصرت علي عناء التنقل بين المكاتبات دون الجزم بالحصول عليها، كما أتقدم بالشكر أيضا للأستاذ الدكتور زبير خلف الله، والدكتور أحمد أويحال، والدكتور علي حسين باكير، والدكتور عياد سمير، والأستاذ معاشو بوشمة.

دون أن أنسى الطاقم التدريسي للسنة النظرية على ما بذلوه من جهد وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمد بوسلطان.

والى جميع أساتذة وعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامة وهران.

مـقـدمــة

عرفت السياسة الخارجية التركية منذ إعلان الجمهورية وإنهاء نظام الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك سنة 1924 العديد من المسارات، تأثرا بالتحولات الداخلية والظروف الإقليمية المحيطة بها. ونظرا لطبيعة موقعها الإستراتيجي تجاذبتها العديد من التيارات التي وإن اتفقت على دور أكثر أهمية لتركيا في العلاقات الدولية، إلا أنها إختلفت في كيفية تجسيد تلك الأهداف بين الشرق والغرب. وقد رجحت كفة ما يعرف بالتيار الأتاتوركي المندفع بإتجاه الغرب متحالفا معه خارجيا وحتى داخليا من خلال محاولة فرض العلمنة وحمايتها دستوريا، ولم تخرج محاولات تركيا للإنضمام للإتحاد الأوروبي عن هذا الإطار، غير أنها اصطدمت في الأخير بحقائق موضوعية عديدة جعلت هذا الحلم في خانة المستحيل أو المستبعد في الأمدين القريب والمتوسط على الأقل.

ليحدث من خلال التحول الكبير في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب الحرية والعدالة ذو التوجه الإسلامي للسلطة، وخاصة بتولي أحمد داود أغلو حقيبة السياسة الخارجية، الذي قدّم رؤية مختلفة لعلاقات تركيا الدولية، انطلاقا من قراءته الجديدة لموقع تركيا الإستراتيجي، حيث أثبت داود أوغلو أنه على عكس ما هو متداول بين الإستراتيجيين الغربيين عن هامشية تركيا في العلاقات الدولية، وتراجع أهميتها عند نهاية الحرب الباردة، تعتبر تركيا دولة مركزية على غرار العديد من الدول، بل وتتميز عنها بامتلاك خصائص فريدة، أهمها امتداداتها الأورآسيوية وإطلالتها على إفريقيا من خلال البحر الأبيض المتوسط، وسعى داود أوغلو لتجسيد نظرياته وأطروحاته على أرض الواقع من خلال سياسة الانفتاح على العالم والبحث عن المكانة العالمية التي تتناسب مع موقع تركيا الجيوسياسي.

وبتحييد تحديدا الجانب القيمي الذي تثيره الكثير من الأوساط العربية حول السياسة الخارجية التركية الجديدة، فإن هناك إجماع على الإنجازات التي حققتها تركيا في الفترة الأخيرة، هذا الإجماع يفسر بلغة الأرقام التي تتحدث عن تسديد تركيا لكل ديونها، والرفع من قيمة إئتمانها السيادي في شهر ماي 2013، والقفز بالإقتصاد التركي إلى الإقتصاد الرابع عشر عالميا، وغيرها من المعطيات السياسية، إلى جانب الفاعلية في العلاقات الدولية والإقليمية، من خلال حضورها القوي في كل القضايا.

ويعتبر انفتاح تركيا على إفريقيا وإنجازاتها في هذه القارة من أبرز المؤشرات على الدور العالمي لتركيا، فعلاقتها التجارية معها تسير في منحى تصاعدي حيث بلغت 17 مليار دولار سنة 2013 بينما كانت في السنة السابقة 14 مليار دولار، هذه العلاقات الاقتصادية عكسها فتح العديد من السفارات في معظم تلك الدول ليصبح في سنة 2013 حوالي 33 سفارة في حين كان لا يتجاوز 9

سفارات سنة 2009، هذا إلى جانب دورها المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الواسع والممتد من شمال إفريقيا حتى شرق آسيا، إلى جانب مسار علاقاتها مع أوروبا، حيث لم تعد تولي أهمية كبيرة لإنضمامها للإتحاد الأوروبي، رغم عدم إعلانها التوقف عن هذا المسعى.

هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية الذي ينطلق من الإنفتاح على كل العالم يدفع إلى تقريب مجهر البحث من الكثير من المناطق كل على حدة، والدول المغاربية إحدى هذه المناطق.

تأتي (أهمية الموضوع) من أهمية الموقع الجيوسياسي للدول المغاربية فهي بوابة إفريقيا، وتمتلك شريطا ساحليا طويلا على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر من أهم البحار في العالم، فضلا عن ما تزخر به من إمكانات إقتصادية، هذه الأهمية للموقع الجيوسياسي للمنطقة المغاربية تجعلها محل اهتمام السياسة الخارجية التركية التي امتدت لتشمل كل المناطق القريبة والبعيدة، وما يعزز اهتمام تركيا بالدول المغاربية أيضا إنتماءها للدائرة العربية، وارتباطها بشكل عضوي مع تركيا لثلاثة قرون خلال الحقبة العثمانية، فترة كانت كفيلة بنسج الكثير من الوشائج الحضارية، وفي نفس الوقت إحداث الكثير من المشاكل التي ترافق أي حكم أو سلطة، وربما تتضاعف لما تكون هذه السلطة غريبة نسبيا عن المجتمع كما هو حال العثمانيين مع العرب، وقد تجلى ذلك في الحقبة التالية لها حيث تباينت المواقف العربية من العثمانيين، فبينما نظر إليها المغاربة بشكل إيجابي، كان الإنطباع السلبي شبه سائد عند المشارقة. هذه الروابط من شأنها أن تخدم العلاقات كما قد تحول دون تطويرها، خاصة في ظل التحولات السياسية في المنطقة، والتنافس الدولي وما يترتب عنه من إشكاليات مركبة.

وقد شهدت العلاقات التركية المغاربية في مرحلة ما بعد الاستقلال فتورا كبيرا على غرار باقي الدول العربية خاصة في ظل انحياز بعضها (الجزائر وليبيا) إلى المعسكر الشرقي الذي كان أكبر تهديد للأمن القومي التركي حينها، وما تبع ذلك من مواقف وسياسات تركية تتعارض مع المصالح العربية عامة، ولكن هذا لم يمنع تعاون الدول المغاربية بشكل متفاوت مع تركيا كما هو حال العلاقات التركية – الليبية، حيث دعمت طرابلس أنقرة في حربها مع قبرص سنة 1974، ولكن هذه العلاقات ظلت محكومة بقواعد الحرب الباردة.

وبعد انهيار الاتحاد الصوفياتي وما رافقه من تحولات في العلاقات الدولية أعادت تركيا النظر في سياستها الخارجية بحثا عن دور مستقل تراعي فيه المصالح القومية بعيدا عن حسابات القوى الدولية، ولكن الصراعات السياسية الداخلية حالت دون ذلك، حيث وقفت القوى العلمانية في وجه

محاولات رئيس الوزراء نجم الدين أربكان الدفع بالعلاقات مع كل الدول الإسلامية، بما في ذلك المغاربية منها، إذ اعترضت القوى العلمانية على زيارة أربكان لليبيا سنة 1996 على سبيل المثال.

تكشف هذه الخلفية التارخية للعلاقات التركية المغاربية حتى قبيل وصول حزب العدالة والتنمية، كيف أثّرت الصراعات الدولية والداخلية على العلاقات بين الطرفين، مما ساهم في محدوديتها السياسية والاقتصادية، ومن أجل تجاوز كل هذه الاختلالات أولت حكومة حزب العدالة والتنمية أهمية كبيرة لهذه المنطقة للاستفادة من الفرص الاقتصادية في المنطقة وتوظيف البعد الحضاري في معاركها الدولية خاصة مع الاتحاد الأوروبي.

واهتمام الباحث بالعلاقات الدولية عموما والتي كانت السبب الرئيسي في اختياره هذا التخصص الجامعي، ومنطقة الشرق الأوسط حيث سبق للباحث اعداد مذكرة تخرج لشهادة "ليسانس" كانت تحت عنوان "العلاقات الإيرانية- العربية بعد سنة 1979: قراءة في الخلفيات الأيديلوجية"، إلى جانب متابعة التحولات السياسية في المنطقة من خلال الكتابات الصحفية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أهمية الدور التركي المتصاعد في المنطقة، واهتمامات الباحث أيضا بالحركات الإسلامية، والنقاش الجاري حول التجربة التركية وانعكاساتها على الحركات الإسلامية في العالم العربي، كلها أسباب مجتمعة دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع.

ولكن رغم أهمية الموضوع والجدل المثار حول الدور الإقليمي لتركيا، إلا أننا لم نجد دراسات سابقة تتناوله بشكل مباشر، فجل الدراسات حول العلاقات التركية – العربية، تركز على المجال الشرقي من المنطقة نظرا لأهمية العلاقات فيها والقضايا المثارة بين الأطراف العربية وتركيا. كما هناك دراسات أخرى حول السياسة التركية تجاه دول الخليج العربي، وحتى الدراسات حول العلاقات التركية الإفريقية تجمل كل القارة بشكل عام أو بعض الدول على حدة وبشكل خاص العلاقات التركية – المصرية، ويشار ضمنيا للعلاقات التركية المغاربية إجمالا دون تفصيل دقيق، والدراسة الوحيدة حول هذا الموضوع هي أطروحة دكتوراه للباحث العراقي نبيل المظفري والتي كانت تحت عنوان:

– العلاقات الليبية – التركية 1969–1989: دراسة سياسية اقتصادية.

وقد تناولت هذه الدراسة تحليل الجانبين السياسي والاقتصادي للعلاقات التركية – الليبية في الفترة الممتدة بين سنة 1969 و1989 مع التمهيد لها بفصل يؤرخ للعلاقات بين الطرفين في المرحلة السابقة لها.

سعي تركيا لإثبات مركزيتها في العلاقات الدولية من خلال استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية تنطلق من إستغلال كل الأوراق المتاحة على المستوى الإقليمي والدولي، وأهمية الإقليم المغاربي في العلاقات الدولية يطرح الاشكالية التالية:

- **ماهي طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية؟.**

ويترتب عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية لعل أبرزها:

- ما هي أهم التحولات في السياسة الخارجية التركية وكيف تشكلت؟.
- كيف يؤثر البعد الحضاري على العلاقات التركية المغاربية؟.
- ما هي الأهمية الجيوسياسية للدول المغاربية بالنسبة لتركيا؟.
- ما هي أهداف السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية؟. وما هي المرتكزات التي تستند عليها تركيا لتحقيق هذه الأهداف؟ وما هي العوائق التي تحول دون تحقيقها؟.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي: للمنطقة المغاربية أهمية كبيرة في استراتيجية السياسة الخارجية التركية الجديدة.

وفرضيات مساعدة أخرى أهمها:

- العلاقات التاريخية تركت انطباع ايجابي عن الأتراك في المنطقة المغاربية، وهذا عامل مهم يساهم في تيسير تحقيق أهداف تركيا في المنطقة.
- العلاقات الإقتصادية بين الطرفين تتجه نحو التطور أكثر.
- التحولات الجارية في المنطقة والصعود الإسلامي يساهم في تطوير العلاقات بين تركيا والدول المغاربية.
- المصالح الفرنسية أكبر عائق أمام تركيا في المنطقة المغاربية.

ونظرا لأهمية الدراسات الإقليمية في البحوث الأكاديمية فإن الدراسة إرتأت التركيز على إقليم المنطقة المغاربية، وقد اخترنا اصطلاح "المنطقة المغاربية" كتعبير محايد، تجنبا لما يثيره مصطلح "المغرب العربي" من إشكالات بين الباحثين والدلالات الأيديولوجية لهذا المصطلح الذي لا يرتضيه البعض الآخر، إذ أن المنطقة عرفت تاريخيا بالمغرب الإسلامي، وتعبير المغرب العربي تعبير حديث لا يعبر عن المكونات المجتمعية للمنطقة وبشكل خاص البربر الذين يعتبرون "السكان الأصليون" للمنطقة. وقد ركزنا في الدراسة بشكل خاص على الدول المغاربية الأربعة: ليبيا، تونس، الجزائر، المملكة المغربية.

أما الإطار الزماني فحددناه بالعقد التالي بعد نهاية الحرب الباردة، وتحديدا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا سنة 2002، ورغم أن التحول في السياسة الخارجية التركية بدأ منذ بداية تسعينات القرن الماضي خلال فترة حكم الرئيس أوزال، إلا أن معالمها لم تتضح إلا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم. كما تركنا المجال الزمني مفتوحا، نظرا للتحولات الجارية التي تعبر عن إستمرارية لهذه السياسات في الضفتين التركية والمغاربية على حد سواء، إذ تشير المعطيات الحالية إلى إستمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة على المستويين القريب والمتوسط، كما تعزز التحولات في المنطقة المغاربية من تطور العلاقات التركية– المغاربية بعد وصول الحركات الإسلامية للسلطة فيها.

تعددت مناهج الدراسة لما تفرضه تشعبات الموضوع من ظرورة استخدام مناهج مختلفة تمكن من معالجة كل جزئياته المتباينة، وأهم المناهج تتمثل فيما يلي:

- المنهج التاريخي: وهنا لم نستخدم هذا المنهج بالمعنى الحرفي وما يعنيه أكاديميا، وإنما استعنا به في استعراض موجز لتاريخ العلاقات بين الطرفين، وتأثير التحولات الدولية والإقليمية على إدراك المغاربة للأتراك.
- المنهج الوصفي: بوصف النظام السياسي التركي والسياسة الخارجية التركية، والعلاقات التركية المغاربية
- المنهج المقارن: من خلال المقارنة بين دور المؤسسات السياسية في صنع القرار، أو المقارنة بين السياسة الخارجية التركية من حقبة لأخرى، وبين التصور المغاربي للحقبة العثمانية والتصور المشرقي، وسياسات العثمانيين في الولايات المغاربية، ومواقف الحركات الإسلامية المغاربية من حزب العدالة والتنمية، والفرق بين تجربته وتجاربها.
- المنهج الاحصائي: بتقديم أرقام واحصائيات اقتصادية تتعلق بالمبادلات التجارية التركية المغاربية والأوروبية، وإحصاءات سياسية كعدد الزيارات الدبلوماسية وعدد السفارات وتحليلها.
- منهج دراسة الحالة: ويظهر ذلك من خلال الرقعة الجغرافية التي شملتها الدراسة تحديدا "المنطقة المغربية".

وأهم صعوبة واجهت الباحث هي عدم وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بشكل مباشر كما سبق الإشارة عند الحديث عن جزئية الأدبيات السابقة، لذلك تطلبت الإحاطة بجوانب الموضوع جمع ما هو متناثر في الدراسات العامة للعلاقات التركية العربية واستخلاص ما يتعلق منها بالعلاقات

التركية المغاربية، هذا إلى جانب الإعتماد المباشر على المعطيات السياسية والإقتصادية عبر مختلف وسائل الإعلام وتحليلها.

للإجابة على إشكالية الدراسة، والتساؤلات الفرعية، والاحاطة بكل جوانب الموضوع، سنتناول في البداية كإطار نظري السياسة الخارجية التركية مركزين على مؤسسات صنع القرار الخارجي، حيث نتطرق في المطلب الأول إلى السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وفي المطلب الثاني السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني الكبير، وفي المطلب الثالث نعرج على دور المؤسسة العسكرية، وفي المطلب الرابع نبرز دور مجلس الأمن القومي في عملية صنع القرار.

وفي المبحث الثاني نستكشف الإطار الأيديولوجي ودور هذا المحدد في توجيه السياسة الخارجية التركية، فنعرف في المطلب الأول بالأيديلوجية الكمالية التي حكمت السياسية الخارجية التركية لعقود طويلة، ونظرا لأهمية التوجهات الغربية في هذه الأيديولوجية، نتطرق في المطلب الثاني لانعكاسات محاولات الانضمام للاتحاد الأوروبي على القوى السياسية التركية.

وفي المبحث الثالث ننتهي إلى انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية، والتحولات التي أحدثها فيها، في المطلب الأول من هذا المبحث نعرف بأهم قيادات حزب العدالة والتنمية، وتحديدا كل من رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ورئيس الجمهورية عبد الله غل، ووزير الخارجية أحمد داود اوغلو، والمطلب الثاني نبين فيه أهم ما يميز السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية عن سياسات الحكومات السابقة لها.

وفي الفصل الثاني نحيط بموضوعنا ونضع اطار يجلي معالمه، بالانتقال إلى الأبعاد المتحكمة والمؤثرة على العلاقات التركية – المغاربية، حيث نستهل المبحث الأول بالبعد الحضاري من خلال إستعراض أهم المحطات التاريخية في المطلب الأول بين الأتراك والمغاربة، وفي المطلب الثاني نسلط الضوء على المنظور المغاربي للحقبة العثمانية بمحاولة الاجابة عن أسباب النظرة الإجابية في الوجدان المغاربي للعثمانيين على عكس ما هو متداول على الأقل بين الكثير من النخب في المشرق، ومتابعة لنفس السياق نبحث في المطلب الثالث انعكاسات سقوط الخلافة على المنظور المغاربي لتركيا وكيف ساهمت في استمرار التصور الإجابي لتركيا في المنطقة، ودور صعود الحركات الإسلامية في ذلك.

وفي المبحث الثاني نتناول بعد آخر لا يقل أهمية عن البعد الحضاري ألا وهو البعد السياسي، فنبين في المطلب الأول موقف القوى السياسية الإسلامية المغاربية من حزب العدالة والتنمية التركي، ونظرا لأهمية الحراك الشعبي العربي وتداعيات التحولات الداخلية على العلاقات الدولية للأقطار

التي شهدت تغييرا، نرصد في المطلب الثاني انعكاسات الحراك الشعبي العربي على العلاقات التركية المغاربية

وباعتبار البعد الاقتصادي مؤشرا على طبيعة العلاقات بين الدول نقديم في المبحث الثالث قراءة اقتصادية للعلاقات التركية – المغاربية، ففي المطلب الاول نتناول هذه العلاقات في الفترة بين 2002 – 2010، وفي المطلب الثاني ونظرا لكون هذه السنة سنة التحولات السياسية في المنطقة والتي انعكست على المبادلات التجارية فيها نتطرق للعلاقات الاقتصادية التركية المغاربية بعد 2010، ومؤشراتها المستقبلية.

وفي الفصل الثالث نلج إلى جوهر الموضع أي أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية ومرتكزاتها وأهم ما يواجهها من عقبات وصعوبات، فنبين في المبحث الأول الأهمية الجيوسياسية لهذه الدول بالنسبة لتركيا، حيث نتطرق في المطلب الأول للقراءة الجديدة للموقع الجيواستراتيجي لتركيا وإنعاكسات ذلك على سياستها الخارجية.

وانطلاقا من ذلك نحاول في المطلب الثاني تقييم موقع الدول المغاربية في جيوسياسية تركيا بتحدد أهم الدوائر الإستراتيجية المشتركة بينهما، وكيف تؤثر الدول المغاربية على الأمن القومي التركي والعكس أيضا، أي تأثير تركيا على الأمن المغاربي.

ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى تفصيل أهداف السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية، ومرتكزاتها وعوائقها، حيث نتحدث في المطلب الأول عن الأهداف، وفي المطلب الثاني عن المرتكزات، وفي المطلب الثالث عن العوائق.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية التركية: الإطار المؤسساتي والأيديولوجي

تحكم العلاقات الدولية جملة من الاعتبارات المتعددة الأبعاد والمرتبطة بين البيئتين الداخلية والخارجية، ودراسة علاقات دولة ما تستلزم بداية الوقوف عند تحليل سياستها الخارجية من خلال نظامها السياسي وما يضعه الدستور من مؤسسات لصنع قراراها الخارجي، وقواعد ناظمة للعلاقة بين هذه المؤسسات، إلى جانب الاعتبارات المتعلقة بالتفاعلات الداخلية ورؤى صانعي القرار وكل القوى السياسية فضلا عن الرأي العام وتوجهاته.

فالسياسة الخارجية التركية الحديثة مرتبطة بشكل أساسي بالنظام الجديد الذي أرسى قواعده الزعيم التركي السابق والمؤسس للجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك. ورغم ما عرفته تركيا من تحولات في نظامها السياسي من خلال الانقلابات العسكرية الثلاث (1960 – 1971 – 1980) وانعكاسات ذلك على سياستها الخارجية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فإن تأثير الأيديولوجية الكمالية لازال بارزا بشكل عام، وهي أهم نقاط الصراع والصدام بين القوى السياسية والتي يمكن تقسيمها على هذا الأساس إلى علمانية كمالية وإسلامية ضد الكمالية.

ولكن محاولات التغيير الجذري التي عمل عليها أتاتورك لم تمر دون ردود فعل متعدد المستويات ومختلفة الأشكال. فالصراع بين الإسلاميين والعلمانيين ليس وليد اللحظة الراهنة، وإنما هو امتداد للصراع منذ اليوم الأول الذي بدأ فيه كمال أتاتورك تجسيد مشروعه وتصوره، حيث كان يقابل كل فعل منه برد فعل معاكس، نظرا لمساسه بكل ما له علاقة بالدين في المجتمع من منع للحجاب، وتدريس الدين، وغيرها من المظاهر المعبرة عن عقيدة المجتمع الإسلامية. لذا كان من الطبيعي أن تكون هناك ردة فعل للمدافعة عن ثوابت المجتمع، خاصة وأن هذه القرارات لم يكن يفصل بينها وقت كبير، حيث كان كل قرار يساهم في تأجيج مشاعر الغضب والاستنكار التي لم تهدأ بعد من قرار سابق، وهذا ما ساهم في انتشار الحركة الإسلامية وحضيها بتأييد شعبي كبير وعدم انفراط الرابطة بينها وبين مؤيديها.

وعلى العكس فإن كل تضييق وتهميش ومحاولة إقصاء للإسلاميين الذي شهدوه طيلة مشوارهم النضالي كانت ترفع من نسبة التأييد لهم، وتجلى ذلك في نتائج الانتخابات بعد كل كبوة، وأبرز مثال على ذلك وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بعد الضربات التي تعرض لها نجم الدين أربكان في حزبي الرفاه والفضيلة وقبلهما السلامة الوطني.

فبعد ما قام به الحزب الديمقراطي في مرحلة الخمسينات فتح أوزال* الضوء الأخضر للحركة الإسلامية من أجل الانتشار والظهور العلني على الساحة التركية وخصوصا بعد تعيين أعضاء

بارزين في حكومته يوصفون بأنهم متدينين[1]، وخلال فترة حكمه كرئيس للوزراء ثم رئيسا للجمهورية من 1983 حتى 1993 ونظرا لخلفيته الإسلامية (انتمائه للطريقة النقشبندية) دعم مدارس الأئمة والدعاية الإسلامية في التلفزيون ومؤسسات الأوقاف، والمصارف الإسلامية وغيرها، وسمح بنشاط الإسلاميين، وقد ضم حزبه بعض منهم مما ساهم في تجديد عملها الذي تجلى في نجاحاتها المتلاحقة[2].

انعكس كل هذا على سلوكيات القوى السياسية وتاليا تركيبة النظام السياسي، وحتما سياسته الخارجية لاختلاف توجهات القوى التي تؤول إليها دفة الحكم. ومما ساهم في هذا التحول التطورات الدولية وعلاقات تركيا وخياراتها، وبشكل خاص سعيها للانضمام للإتحاد الأوروبي الذي كان له الأثر الكبير على الصعيد الداخلي كما فرضت إعادة قراءة للسياسة الخارجية أصبحت توسم بالعثمانية الجديدة مهندسها وزير خارجية حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو.

* تورغوت أوزال الرئيس التركي بين سنتي (1989 – 1993)، تنسب إليه "العثمانية الجديدة"، والتي تولي أهمية لتراث والتاريخ العثماني، وتحاول العودة بتركيا للعب دور كبير في الساحة الدولية انطلاقا من ذلك الإرث، ويعتبر مشروع حزب العدالة والتنمية امتداد لهذا الفكر الذي يجمع بين الوطنية والإسلامية، على عكس الأتاتوركية التي تتمحور حول القومية المتطرفة والعلمانية.

[1] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006، ص232.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: رضا هلال، السيف والهلال الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص153.

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار الخارجي

عرفت الجمهورية التركية في تاريخها ثلاثة دساتير هي دستور 1924 و1961 و1982، عنيت بصياغة الأطر القانونية الناظمة لعملية صنع القرار في الدولة، وتحديد العلاقة بين مختلف مؤسساتها. ويبقى دستور سنة 1924 وما طرأ عليه من تعديلات في مرحلة أتاتورك أي في الفترة الممتدة بين (1924 و1938) هو ما حدد الخطوط العريضة للنظام التركي والتي لازالت مستمرة حتى الآن، بل يعتبر دستور 1982 الذي جاء بعد انقلاب عسكري انتكاسة لمسار التحول الديمقراطي في تركيا.

والجدل الدائر حاليا في البلاد حول الدستور هو الأهم لأنه يحاول وضع قطيعة نسبية مع تلك الخطوط بمحاولة الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وهذا أحد محاور النضال الرئيسية لحزب العدالة والتنمية الذي يحكم البلاد منذ سنة 2002، إذ يهدف إلى كتابة دستور جديد مختلف جذريا عن الدستور السابق. مع العلم أنه خلال العشرة سنوات من تولي العدالة والتنمية السلطة عدّلت بعض مواد الدستور، ولكنها تبقى دون طموحات الحزب، الذي لم يستطع حتى الآن تجاوز الخطوط الكمالية كليا، لذلك يحاول المطالبون بتعديله الاستناد إلى جوانب منها وتأويلها والتركيز عليها في مشروعهم السياسي.

وتتمثل أهم خطوط دستور 1924 في خطين رئيسيين أولهما إسناد السلطة بدرجة أكبر إلى المجلس الوطني الكبير والثاني مبادئ أتاتورك الستة. فقد انحصرت سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في المجلس الكبير[1]. واعتمد كمال أتاتورك على نظام الحزب الواحد بتأسيسه

---

[1] هو الجمعية الوطنية الكبرى، وتتولى بنفسها التشريع، ويوكل لبعض أعضائها القيام بالسلطة التنفيذية بمجلس وكلاء (وزراء) يختارهم رئيس الجمهورية، وتعهد الجمعية بالسلطة القضائية للمحاكم، ولها –أي الجمعية– حق الإشراف الدائم على الحكومة وإسقاطها، ولأن رئيس الجمهورية من أعضاء الجمعية فان مدته في منصبه موقوتة بمدة الجمعية، ومن الجائز إعادة انتخابه بلا تحديد لعدة مرات، وإذا خلا منصبه بالموت أو الاستعفاء تولى رئيس الجمعية رئاسة الجمهورية بالنيابة، لتفاصيل أكثر أنظر: تهاني شوقي عبد الرحمان، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918 – 1938م، ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2011، ص283.

حزب الشعب الجمهوري. وجمع في نظامه بين رئاستي الجمهورية والحزب وقيادة الجيش وأسند لعصمت أنونو رئاسة مجلس الوزراء[1].

لذا في الواقع أصبحت السلطة التنفيذية مسيطرة على المجلس، وبذلك كانت مراقبة السلطة التنفيذية والسياسة الخارجية شيئا رمزيا، فنظريا التركيز على السلطة التشريعية ولكن عمليا السلطة التنفيذية تجاوزت صلاحياتها[2]. واستكمل ذلك بمصادقة المجلس على المبادئ الستة التي أقرها الحزب في مؤتمره الثالث وهي: الجمهورية –الوطنية– الشعبية –الدولتية –العلمانية –الثورية، التي عبرت عن جوهر الفلسفة الكمالية السياسية والاجتماعية[3].

وقد وضع ممثلو الجيش إلى جانب الأحزاب السياسية وثائق ضمت سبعة مبادئ قبيل انتخابات 1961 يبدوا بوضوح تأثير الجيش فيها، والحدود التي رسمها للسياسيين، والسقف الذي وضعه لصراعاتهم، أهمها احترام مبادئ أتاتورك الأساسية احتراما كليا[4]. وهكذا أيضا نجد دستور 1982 يقر الأخذ بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، ينظم اختصاصات السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية، والقضائية في ما بينه، وينص على تبني المبادئ الأتاتوركية[5].

رغم أنه قام بتعطيل الحياة السياسية بشكل شبه كامل بمنعه السياسيين من مزاولة النشاط السياسي لمدة عشرة سنوات، ولكنه لم يتجاوز مبادئ النظام البرلماني، وإنما حاول إيجاد مؤسسات أخرى يمارس من خلالها نفوذه في السلطة من جهة، ومن جهة أخرى تأسيس حزب سياسي يعبر عن توجهات المؤسسة العسكرية، وهو ما سنفصله في المطالب التالية.

---

(1) تهاني شوقي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص278.

(2) أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ط1، عمان: دار زهران لنشر والتوزيع، 2011، ص203–205.

(3) حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، *دراسات* إقليمية 5(11)، مركز الدراسات الإقليمية، ص14.

(4) وليد رضوان، المرجع السابق، ص118.

(5) المرجع نفسه، ص210.

المطلب الأول: السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء)

دور السلطة التنفيذية في صنع القرار التركي يظهر من خلال مؤسستين هما مؤسسة رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء. ونظرا لأن النظام التركي نظام برلماني فإن سلطات رئيس الجمهورية تبقى محدودة مقارنة برئيس الوزراء، ولكن آليات صنع القرار لا تتوقف عند الحدود الدستورية وتتجاوزها لاعتبارات أخرى.

ووفقا للدستور فإن صلاحيات رئيس الجمهورية الخارجية تتمثل فيما يلي[1]:

1. الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا.
2. التصديق على الاتفاقيات الدولية. حيث منحت المادة 95 لرئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات شرط أن لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد موافقة المجلس الوطني عليها، وأستثني من ذلك الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والفنية التي لا تتجاوز مدتها السنة، ولا تمس حق الأفراد أو حق الملكية للمقيمين منهم في الخارج، ولا يترتب بموجبها أية التزامات مالية على الدولة.
3. تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الأركان العامة وفق المادة(110) ، ولكنها قيدت هذا الحق بالنص على أن "القيادة العليا جزء لا ينفصل عن المجلس الوطني الكبير ويمثلها رئيس الجمهورية، في حين فرّق الدستور طبقً للمادة (66) بين الحرب الدفاعية والتي تدخلها تركيا بموجب المعاهدات الدفاعية من اختصاص رئيس الجمهورية، والحرب الهجومية من اختصاص المجلس الوطني، في حين أناطت المادة (111) رئاسة مجلس الأمن القومي التركي لرئيس الوزراء.
4. دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.

أما مجلس الوزراء فهو المعني بصنع السياستين الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها، ومن بين اختصاصاته في المجال الخارجي ما يلي[1]:

---

[1] حنا عزو بهنان، المرجع السابق، ص11 – 12.

1. يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان.
2. السلطة التنظيمية في المجالات الاقتصادية والمالية، كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية.
3. اختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب، كما يقترح على رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة، ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها.

ونظرا لكون رئيس الوزراء هو المسؤول أمام البرلمان وليس رئيس الجمهورية كما تقتضيه طبيعة النظام البرلماني. فإن القرار الداخلي والخارجي يفترض نظريا أنه بيد رئيس الحكومة، ولكن عمليا لا تعكس مجريات الحياة السياسية ذلك، إذ أن الآليات التي تحكم العملية السياسية تجعل من القانون مجرد أداة يوظفها أطراف العملية لإدارة تنازع الصلاحيات فقط.

وتأسيسا على هذا فإن دور وأهمية رئيس الجمهورية في صنع القرار سواء الداخلي أو الخارجي لا يتوقف عند الصلاحيات التي يمنحها إياه الدستور، فبعض رؤساء الجمهورية التركية مارسوا اختصاصات فعلية أوسع نطاقًا من اختصاصاتهم الدستورية وأعتمد ذلك بالدرجة الأساس على[2]:

أ- شخصية الرئيس: وتشمل صفاته الشخصية والنفسية والسلوكية، فضلا عن أصوله وانتماءاته الاجتماعية والمهنية.

ب- خبرات القائد السياسية: مثل زعامته لحزب سياسي[3]، أو سبق أن تولى رئاسة الحكومة.

---

[1] جلال عبد الله معوض، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص21.

[2] حنا عزو بهنان، المرجع السابق، ص16.

[3] ينص الدستور على أن انتخاب رئيس الجمهورية من طرف أعضاء البرلمان وفي الغالب يكون ينتمي للحزب الذي حاز على اكبر عدد من المقاعد، وفي نفس الوقت على الرئيس قطع صلته بالحزب، غير أن الممارسة الواقعية تكشف عن عدم قطع الصلة بشكل تام، حيث تستمر العلاقة بين الطرفين وتتجلى في دور الوزراء في مجلس الوزراء وعلاقتهم بالرئيس خاصة في الحكومات الائتلافية على غرار حكومة تشيللر سنة 1993. لتفاصيل أكثر أنظر: جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص99.

ت- طموح الرئيس: بمعنى انطلاقه من السياستين الداخلية والخارجية في تصوره لمشروع معين ل(النهضة القومية)، وتمتعه بدعم قوى وجماعات مؤثرة داخلية وخارجية لتلك السياسة.

كما تلعب النخبة الوزارية – الحكومية ممثلة في رئيس الوزراء ونائبه أو نائبيه وبعض الوزراء ممن يستمدون أهميتهم من أهمية مناصبهم الوزارية أو تاريخهم ووزنهم السياسي والحزبي، أو من كلا المصدرين معا دورا في صنع القرار وتنافس الرئيس، مثل إردال أينونو في حكومة ديميريل وتشيللر، وكذلك بولنت أجاويد في حكومة يلماز الائتلافية الثانية[1]. وفي هذا الإطار فإن دور رؤساء الجمهورية اختلف من رئيس لآخر، وبعد كمال أتاتورك فإن الرئيسين تورغت أوزال (1983-1993) وسليمان ديميريل (1993- 2000) يعدان من أكثر الرؤساء تأثير في السياسة الداخلية والخارجية التركية[2].

فعلى الصعيد الداخلي قام اوزال بإلغاء قرار المحكمة الدستورية القاضي بمنع الطالبات المحجبات من دخول الجامعة وأعاد المفصولات منهن[3]. وهذا قرار في دولة متطرفة في علمانيتها ليس بالهين، وتسبب في انقسامات داخل حزب الوطن الأم، وصراعه مع مسعود يلماز الذي كان معارضا لحكومة ديميريل حينما كان يلماز رئيس الحزب[4].

أما بالنسبة لدور أوزال في صنع القرارات الخارجية في تركيا فإنه تمثل بدوره المهيمن في صنع القرار فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية (1990-1991)، وقراراته المؤيدة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق والتي من أهمها [5]:

- أولا: تأيّيد العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق إثر اجتياحه للكويت، والتي أقرتها هيئة الأمم المتحدة.
- ثانيا: غلق خط أنابيب النفط من كركوك إلى ميناء يومورتاليك التركي على البحر الأبيض المتوسط.

---

[1] المرجع نفسه، ص51.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص24-49.

[3] وليد رضوان، المرجع السابق، ص235.

[4] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص281.

[5] حنا عزو بهنان، المرجع السابق، ص16-18.

- ثالثا: إرسال قوات عسكرية تركية إلى منطقة الخليج العربي في سبتمبر 1990.
- رابعا: السماح للقوات الأجنبية باتخاذ قواعد لها على الأراضي التركية في السنة نفسها.
- خامسا: دفع البرلمان إلى إقرار قانون توسيع الصلاحيات الحربية في جانفي 1991[1]

لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الدور لرئيس أوزال لم يكن بحرية مطلقة ودون معارضة، إذ حصلت خلافات بينه وبين رئيس الحكومة ديميريل، حول قرار أوزال ومبادرته بالسماح بوجود قوة غربية داخل تركيا لحماية أكراد العراق[2]. وعارض وزير الخارجية ممتاز سويسال موقفه في حرب الخليج الثانية معتبرا الخطر الخارجي على تركيا أمرا مبالغا فيه، ومتهما الرئيس بمحاولة لعب دور شرطي الشرق الأوسط[3].

وتسببت مواقفه أيضا في استقالة العديد من المسؤولين مثل وزير الخارجية علي بوزر، وصفاء غيراي، ورئيس أركان الجيش نجيب تورمتاي في1990. إلى جانب استياء كبير من الرأي العام وحتى من قبل أعضاء حزبه (الوطن الأم) المحافظين، وكذلك الأحزاب المعارضة، منها الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري وحزب الاشتراكي الشعبي وحزب الرفاه[4].

ومعارضة ديميريل لأوزال تعكس قوته ونفوذه في النظام الذي استمر بعد خلافته لأوزال في رئاسة الجمهورية. ورغم أنه كان ضحية لتجاوز الرئيس صلاحياته إلا أنه مارس نفس السلوكيات ضد رؤساء الوزراء، وأبرزهم نجم الدين أربكان الذي تلكأ الرئيس ديميريل في تكليفه بتشكيل الحكومة رغم تحقيق حزبه أكبر عدد من المقاعد، ثم ساهم بعدها في الإطاحة بحكومته عندما قدم الأخير استقالته في 1997/06/18 على أساس أن تخلفه في رئاستها تشيللر كما نص عليه اتفاق تشكيل الحكومة بين الطرفين سابقا، غير أن ديميريل كلف مسعود يلماز بتشكيل الحكومة الجديدة[5].

وقبلها لم يقم بخطوات معاكسة جذريا لسياسات أوزال السابقة والتي كان يعارضه فيها، ولكنه من جهة أخرى خفّف منها بمعارضته العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، ومطالبته برفع

---

[1] هاينتس كرامر، ت فاضل جكتر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،_ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001، ص207.

[2] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص41.

[3] وليد رضوان، المرجع السابق، ص249.

[4] حنا عزو بهنان، المرجع السابق، ص17.

[5] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص77.

الحظر المفروض عليه بسبب الآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد التركي جراء تلك العقوبات وتوقف إمدادات النفط عبر خط كركوك –يومور تاليك، في 7 ماي 1994[1].

هذا الصراع والتنافس والدور الذي يتجاوز الصلاحيات الدستورية المخولة للرؤساء لا يتوقف ومستمر، وإن كان بمستويات مختلفة، فالرئيس أحمد نجدت سيزار خليفة ديميرل أيضا وقعت بينه وبين أعضاء الحكومة مشادة كلامية في 19 فيفري 2001 في اجتماع مجلس الأمن القومي، لتبدأ بعدها أسوأ أزمة توصف ب"الأربعاء الأسود" حيث وصل التضخم في الدولة إلى نسبة 50% [2].

أما بالنسبة لرؤساء الوزراء خاصة في الحكومات الائتلافية وهي كثيرة جدا في تاريخ تركيا وكانت من أسباب الانقلابات العسكرية فيجري تقسيم الحقائب الوزارية على أساس تفاوضي. واللافت أن يتولى نائب رئيس الوزراء حقيبة وزارة الخارجية، ومن النماذج البارزة على ذلك أنه خلال حكومة الائتلاف بين تشيللر وأربكان حاول إيجاد نوع من التقسيم على أساس الخلفية الأيديولوجية حيث تولت نائبة رئيس الوزراء مسألة الاهتمام بالعلاقات مع أوروبا والحلفاء الغربيين، في حين حاول رئيس الوزراء إرساء العناصر الأولى لما يمكن اعتبارها سياسة خارجية أكثر إسلامية. غير أن مبادرات الأخير مع كل من إيران وليبيا أثارت موجة كثيفة من الانتقاد لدى الرأي العام ومؤسسة السياسة الخارجية[3].

---

[1] حنا عزو بهنان، مرجع سبق ذكره، ص17–18.

[2] حسين بسلي وعمر أوزباي، ترجمة د طارق عبد الجليل، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ط1، طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، 2012، ص343.

[3] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص131.

المطلب الثاني: السلطة التشريعية

تتمثل السلطة التشريعية في تركيا في المجلس الوطني التركي الكبير[1]. الذي احتفظ بصلاحياته الواسعة رغم الانقلابات العسكرية الثلاث التي عرفتها تركيا أو المحاولات الفاشلة إلا أن العسكر لم يتجاوز هذا الأساس، وحاول دائما العودة لحكم البرلمان باعتباره الممثل عن الأمة، وتتمثل أهم صلاحياته بالمجال الخارجي كما ينص عليه دستور 1982 الذي مازال معمولا به حاليا مع التعديلات التي أدخلت عليه في أعوام 1987، و1993، و1995، في[2]:

1- إعلان الحرب
2- التصديق على الاتفاقيات الدولية
3- طبقا للمادة 177 فان القيادة العليا للجيش هي جزء من المجلس الوطني الكبير(البرلمان)، ويمثلها رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء مسؤول أمام المجلس الوطني الكبير عن الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع عن البلد[3].
4- يمكن إشراك مجموعة من الأحزاب السياسية في البرلمان في الزيارات الخارجية لرئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وذلك بناء على قرار صادر من طرف الجمعية العامة في الممارسة العملية [4].

---

[1] عند تأسيسه كان المجلس يتألف من 380 مبعوثا (عضوا) موزعين على الشكل التالي: 115 موظفا، 61 عالما إسلاميا، 51 عسكريا، 46 مزارعا، 37 تاجرا، 29 محاميا، 15 طبيبا، 8 شيوخ، 6 صحفيين، 5 آغوات، 5 رؤساء عشائر، ومهندسين اثنين، ولقد تم اختيارهم من قبل الهيئة التمثيلية التي تضم خليطا من المدنيين، وهو الولاة ورؤساء البلديات، والزماء الذين أيدوا الإنقلاب ووقفوا إلى جانبه، بالإضافة إلى قادة الوحدات العسكرية وزعماء هيئة الدفاع عن الحقوق، وهنا يبرز دور المؤسسة العسكرية السياسي. أنظر: محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب، ط1، دمشق: دار الفكر، 2002، ص197-198.

[2] يحيى الجمل، التجربة الدستورية التركية <<٢-٢>>، المصرى اليوم،11 /10 /2010. على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/193233

[3] وليد رضوان، المرجع السابق، ص213.

[4] الموقع الالكتروني لمجلس الأمة التركي الكبير، اشتراك السلطة التنفيذية في المباحثات الدولية، على الرابط:
http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/52

وخارج الإطار القانوني هذا الذي يحدد صلاحيات المجلس الوطني يمكن رصد أشكال أخرى يؤثر فيها البرلمان على صنع القرار من خلال انتخاب الرئيس من عدمه، نظرا لتحفظ أعضاء البرلمان عن المرشح لاعتبارات قد تتعلق بالموقف من رؤيته السياسية وتوجهاته الأيديولوجية. ناهيك عن الصراعات الحزبية. فعلى سبيل المثال عقب انقلاب سنة 1971 اتحد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وانتخبا فخري كورتوروك رئيسا للجمهورية على الرغم من الضغوط التي مارسها العسكريون الذين كانوا يريدون رئيس الأركان الجيش وهو أحد المشاركين في إصدار البيان العسكري للانقلاب الذي استقال سنة 1973 من منصبه، ولكن ليصبح مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية التركية[1]. وفي أفريل سنة 1980 انتهت ولاية الرئيس فخري كوركورك، ولم يتمكن البرلمان طوال خمسة أشهر من انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ما شكل مأزقا دستوريا وسابقة خطيرة لا مثيل لها في تاريخ تركيا الحديث[2].

والوجه الآخر لتأثير السلطة التشريعية في العملية السياسية يتمثل في المساءلات وغيرها من أشكال النشاط البرلماني التي يتجلى دور البرلمان فيها كالتكتلات البرلمانية لسحب الثقة من الحكومة أو تشكيل حكومات أخرى، كقيام نواب الأحزاب اليمينية واليسارية والعلمانية الممثلة في البرلمان في أكتوبر 1996 بمحاولة حجب الثقة عن حكومة أربكان بتقديم مذكرة لتوجيه اللوم إليها اثر زيارة أربكان لليبيا [3]. وبعد الإطاحة بها في 1997/06/29 تشكلت الحكومة التالية بتكتل كل من حزب اليسار الديمقراطي والوطن الأم وتركيا الديمقراطية[4].

واللعبة الديمقراطية تسمح للبرلمان بالتأثير أيضا على عمليات صنع القرار في المناسبات الانتخابية على غرار ما حصل عام 2000 في انتخابات رئاسة الجمهورية التي ثأر فيها البرلمان من الرئيس سليمان ديميريل المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية وحكومة بولنت أجاويد، فكان سقوطه في

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص162.

[2] المرجع نفسه، ص205.

[3] جلال عبد الله معوض، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص78.

[4] المرجع السابق، ص108.

الانتخابات التي جرت في أفريل هزيمة له ولأجاويد وانتصار للبرلمان والديمقراطية، بعد فشل مشروع تعديل الدستور لأجل ترشح سليمان ديميريل[1].

كما أن التدخل العسكري الخارجي في إطار حلف الأطلسي (nato)، أو المشاركة في المهام الدولية للأمم المتحدة، لابد أن تكون بعد موافقة البرلمان، ومن النماذج على سبيل المثال لا الحصر، قيام البرلمان التركي في ديسمبر 1992 بإعطاء الحكومة صلاحية نشر قوات تركية، ليس فقط في إطار عملية حفظ السلام في الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل وإرسال مثل هذه القوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الدولي على اعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية[2]. واتخذ البرلمان في الثامن جوان 1995 قرارا عبّر فيه عن الأمل في أن تمتنع الحكومة اليونانية عن توسيع المياه الإقليمية، ولكنه في نفس الوقت أعطى حكومة الجمهورية التركية جميع السلطات الضرورية، بما فيها التدابير العسكرية لحماية المصالح التركية الحيوية، والدفاع عنها في حال حصول مثل هذا التوسيع[3]. وقرار إرسال القوات التركية إلى كوسوفو في الثامن من أكتوبر عام 1998، لم يتم إلا بعدما استخرجت الحكومة تخويل من البرلمان باستخدام القوة العسكرية في إطار مهمات الناتو والقوات المتعددة الجنسيات. وبعد هذا القرار مباشرةً، شاركت المقاتلات التركية في العمليات الجوية في مناطق يوغسلافيا السابقة والتي نظمها حلف الناتو، رغم عدم صدور أي قرار من مجلس الأمن للتدخل في كوسوفو في تلك المرحلة الزمنية.

وحدّد مجلس الأمة التركي تخويله للقوات البحرية فقط دون غيرها من القوات العسكرية المشاركة في القوة العسكرية التي تم إرسالها إلى الصومال، في فيفري سنة 2009. وهكذا كان الأمر في لبنان، فقد حدد مشاركة القوات التركية في الخامس من مارس عام 2006 بالقوة البحرية اللازمة، وتأمين النقل الجوي للدول المتحالفة والصديقة، وتدريب الجيش اللبناني، وقوة إسناد وحماية يتم تحديد حدودها وعددها من قبل الحكومة[4].

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص329.

[2] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص260.

[3] المرجع نفسه، ص286.

[4] برهان كوروغلو، تركيا والثورة الليبية الدبلوماسية أولا، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/05/01، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/201172113495578376.htm

كما يجب عدم إغفال أيضا جوانب تتعلق بعلاقة الرئيس والحكومة بالبرلمان، ولكن هذا لا ينفي وجود على الأقل حد أدنى من العمل المؤسساتي يلتمس خاصة في مرحلة ما بعد الثمانينات على عكس المرحلة التي سبقتها حيث اتخذت العديد من القرارات دون أخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير، وأبرز دليل على ذلك إرسال فرقة عسكرية تركية إلى كوريا سنة 1950، وعملية قصف القواعد القبرصية سنة 1964 من قبل القوات، ويعزى السبب في ذلك أن الأشخاص الذين كانوا على رأس السلطة التنفيذية كانوا أيضًا قابضين على الحزب الممثل في المجلس الوطني والذي كان يتمتع بأغلبية، وعليه لم تظهر أي معارضة في المجلس في مسائل السياسة الخارجية، إذ كانت المعاهدات يصادق عليها بالإجماع[1]. وهذا الوضع كان سابقا وسيستمر لاحقا كما سنفصله في المطالب التالية.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية

ظل موقع المؤسسة العسكرية التركية في النظام السياسي ودورها في الحياة السياسية إلى وقت قريب حتى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أو حتى ترشيح تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي بتعبير أدق لا يختلف في كثير من أوجهه عن نظيراتها في عديد دول العالم الثالث.

ولعل نشأت الجمهورية التركية في أحضان المؤسسة العسكرية تعكس مدى تأثير هذه المؤسسة على الحياة السياسة بشكل مباشر من خلال الصلاحيات التي يخولها لها الدستور، أو غير المباشر من خلال ممارسة الضغوط على هذا الطرف أو ذاك، وحتى الدخول في العملية السياسية بالترشح لرئاسة الجمهورية أو تأسيس أحزاب، وإصدار البيانات بين الفينة والأخرى التي تحمل الكثير من الرسائل الضمنية والصريحة أحيانا، مع الإشارة إلى أن الصلاحيات التي خولها لها الدستور كان العسكر أنفسهم من وضعها على مقاسهم.

وقد حاول أتاتورك تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، ولكنه في نفس الوقت بإسنادها حماية أسس النظام ومبادئه فتح لها المجال لفعل ذلك. ومع أن الدكتور سيار الجميل يرى أن الانقلابات العسكرية التركية كانت ضد أساليب النظام أو الأحزاب أو الشخوص، وليس ضد الثوابت

[1] حنا عزو بهنان، المرجع السابق، ص14.

والمبادئ والمصالح والتوجهات[1]. إلا أنه من خلال تتبع الانقلابات التي شهدتها تركيا نلحظ ذلك التناقض الذي وقعت فيه المؤسسة العسكرية في الطريقة الأنسب لتطبيق وصية أتاتورك، والتي لم تخلوا من مصالح شخصية على غراره أيضا، ناهيك عن حُمولتها الأيديولوجية.

ففي انقلاب 1960 كان العسكر يرى أن دوره يكمن في الحد من ممارسات رئيس الوزراء عدنان مندريس الذي تطاول على المؤسسة العسكرية وزج بها في الخلافات السياسية ووظفها لخدمة مصلحته ومصلحة حزبه، لذلك عهد قادة الانقلاب إلى أساتذة الجامعات صياغة الدستور الجديد، في حين عارض تيار منهم عرف بمجموعة الأربعة عشر ذلك القرار وحاول الاستمرار في السلطة[2].

ونفس الشيء بالنسبة لانقلاب 1971، الذي جاء بعد حالة عدم الاستقرار التي عرفتها البلاد جراء الاضطرابات والإضرابات العمالية ففي 12 مارس 1971، وجهت قيادة الجيش تحذيرا شديد اللهجة إلى سليمان ديميريل باعتباره رئيس الحكومة، طالبت فيه إعادة الهدوء والنظام إلى البلاد وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من أجل القضاء على أسباب التذمر والفوضى، وإلا فان الجيش سيتسلم مقاليد الحكم من جديد. إلا أن ديميريل رفض الإنذار وفضّل عليه الاستقالة من الحكومة، فما كان من الجيش إلا أن فرض الأحكام العرفية في جميع المدن التركية الكبرى، وسيطر على السلطة، وتشكلت وزارة تكنوقراطية، أيدها حزب العدالة والجناح اليميني من حزب الشعب الجمهوري. وقد شن العسكر حملة ضد اليسار لإقصائه من الحياة السياسية باعتباره المسؤول على ما جرى في البلاد بحل حزب العمال التركي، ومنظمات يسارية مؤثرة أخرى وسجنت شخصيات يسارية بارزة من صحفيين وكتاب. كما أجري سنة 1971 تعديل على دستور 1961 أقره البرلمان

---

[1] سيار الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص337.

[2] رأى قادة انقلاب سنة 1960 في ممارسات الحزب الديمقراطي أنها ضد المثل الكمالية التي كانوا متشبعين بها، لذلك كان هدفهم يتوقف عند توقيف الخطر الماحق بما أرساه كمال اتتورك ولم تكن لديهم رؤية واضحة لمرحلة ما بعد الانقلاب قد تجلى ذلك في الخلاف الذي جرى بينهم لاحقا وبروز مجموعة الأربعة عشر بزعامة العقيد ألب إرسلان توركيش التي كانت تود الاستمرار في السلطة لفترة أربع سنوات في حين كان قائد الانقلاب الجنرال جمال جورسيل يود تسليم السلطة للمدنيين في أقرب وقت كما نص عليه البيان الأول للانقلاب، ثم تكليف أساتذة القانون بوضع دستور جديد كان الأكثر ديمقراطية. لتفاصيل أكثر انظر: وليد رضوان، المرجع السابق، ص108-114.

بناء على ضغط مكشوف من العسكريين مثل السماح بإقامة محاكم أمن الدولة في حالة الطوارئ والسماح بإشراف الدولة على الجامعات[1].

أما انقلاب 1980 فيمكن وصف قادته أنهم مجموعة الأربعة عشر الجديدة لأنهم طبقوا تصورها بل وأكثر من ذلك بصياغتهم دستور غير ديمقراطي –حتى أن آلب أرسلان كان يشتكي من كونه في السجن في حين أفكاره في السلطة[2]– فدستور 1982 هو أكثر الدساتير عسكرة للمجتمع وإخضاعا له ولكافة مؤسسات الدولة تحت وصاية المؤسسة العسكرية ورقابتها[3]. ومن ثمة عزز من نفوذها في الحياة السياسية والاجتماعية، ونظرا لاستقلال رئيس هيئة الأركان العامة الكامل عن وزارة الدفاع مما يمكنه من اعتماد برنامج سياسي يخصه[4]، يمكن اعتبار هيئة الأركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة بل ركنا أساسيا من أركان النظام السياسي[5].

وفي الشأن الداخلي أيضا للجيش نفوذ كبير في محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية الناشئة عن حالة الطوارئ، وذلك من خلال القضاة العسكريين الذين يشكلون رغم استقلاليتهم جزءا من التسلسل الهرمي العسكري، ويتأثرون بالتالي، باعتبارات لا علاقة لها بالقضاء والحقوق. وقد أصدرت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية سنة 1998 حكما قالت فيه أن المحاكمات الجارية أمام محاكم أمن الدولة والأحكام الصادرة عنها ليست منسجمة مع المواثيق الأوروبية ذات العلاقة[6].

وينطلق الجيش في المقام الأول من اعتبارات تدعيم قدرات تركيا على صعيدي الردع والدفاع في مواجهة أية فعاليات عسكرية عدائية محتملة من جانب دول مجاورة، فضلا عن محاربة تهديدات فعلية تتعرض لها وحدة البلاد السياسية والإقليمية[7]. ووفق المادة 35 من الدستور فإن صلاحيات المؤسسة العسكرية تتمثل في منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي، وتنص على أن القوات

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص159– 160.

[2] حميد بوزرسلان، ت حسين عمر، تاريخ تركيا المعاصر، ط1، أبوظبي: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009، ص96.

[3] طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها، مركز الجزيرة لدراسات، 2012/10، ص07.

[4] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص73.

[5] المرجع نفسه، ص64.

[6] المرجع نفسه، ص73.

[7] المرجع نفسه، ص235.

المسلحة مسؤولة عن الحفاظ على الأمن القومي التركي خارجيا وداخليا، ولهذا لا يعتبر أقطابها أي تدخل عسكري انقلابا بل تدخلا دستوريا لحماية الأمن القومي. ويستخدم الجيش هذه المادة كأساس قانوني للقيام بانقلاب عسكري في حال تعرض الجمهورية أو الديمقراطية للخطر[1].

هذا فيما يتعلق بالشق الدستوري أما في الشق السياسي، فان أهمية المؤسسة العسكرية تأتي من تنظيمها الداخلي المحكم وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة، وبذلك فهي تشبه إلى حد ما المؤسسة البابوية من حيث اختيار وإفراز وانتقاء العناصر القيادية، والتجدد من داخلها وليس من خارجها إذ أنها تضع الترشيحات لتولي المناصب القيادية فيها ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات[2]. كما أن نشأت الدولة التركية الحديثة التي ترافقت مع عملية تحرر قادها كمال أتاتورك، ثم لاحقا قربها من الإتحاد الصوفياتي وما مثله من تهديدات، إضافة إلى المخاوف من انفصال الإقليم الكردي كل هذه العوامل جعلت من المسألة العسكرية والأمنية ذات أولوية قصوى مما ساهم في نفوذ الجيش في السياسة الخارجية التركية في مقابل عدم وجود تأثير قوي للبرلمان والحكومة التي كانت توصف ب"حكومة الأطراف"[3].

ونظرا لتداخل أدوار العسكر وتغلغلهم في الحياة السياسية فقد يكون دوره على الصعيد الداخلي أكثر تعبيرا عن دوره على الصعيد الخارجي، ومن مظاهر هذا الدور أنه لم يبتعد كثيرا الجنرالات عن رئاسة الجمهورية، بداية بكمال أتاتورك وخلفه عصمت أنونو، وجمال جورسيل، وجودت صوناي، وكنعان إيفرن، وبعض رؤساء الجمهورية المدنيين كانوا مدعومين من المؤسسة العسكرية وهم مؤيدين لها، وفي حالات عدم وجود مثل هذه العلاقة فان المؤسسة كانت تضغط من خلال مجلس الأمن الوطني كما سنشير إليه لاحقا[4].

وبعد انقلاب 1980 عمل الجنرالات على القضاء على الأحزاب الصغيرة التي تتحكم بالحكومات الائتلافية في مقدمتها حزب السلامة الوطني بقيادة أربكان وحزب الحركة القومية الفاشي، وأحزاب

---

(1) لتفاصيل أكثر أنظر: رضا هلال، المرجع السابق، ص263.

(2) جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص117.

(3) *Günter Seufert*, Foreign Policy and Self-image The Societal Basis of Strategy Shifts in Turkey, German Institute for International and Security Affairs, RP 12 , September 2012, P.07

(4) المرجع نفسه، ص117.

اليسار[1]. وبسبب رفض الأميرال بولنت أولوزو ترأس حزب (يمين الوسط) أو الحزب الحكومي كما كان يرغب العسكريون، فقد اتفقوا على الجنرال تورغوت سونالب، المعروف بأنه وثيق الصلة بالجنرال نيكديت أوروج، لتشكيل حزب يمين الوسط، أو الحزب الحكومي[2]. فخاض تورغوت الانتخابات بحزب الديمقراطية القومي. وفي الحملة الانتخابية وصل الأمر بالجنرال كنعان ايفن إلى درجة أن دعا الشعب التركي أن يصوت في انتخابات 1983 لصالح إدارة تواصل سياسات مجلس الأمن القومي وهو حزب توغوت سونالب [3].

هذا السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية بعد الانقلاب يعكس من جهة على الأقل حد أدنى من احترام الأسس الديمقراطية حيث حاول أن يعطي شرعية لأعماله ويعززها من خلال الانتخابات بدل الاستمرار في فرض القوانين وتكييفها لصالحه مما قد ينتهي إلى نتائج عكسية.

ويبدوا من خلال قرار العسكر منع الزعماء السياسيين سنة 1980 من مزاولة أي نشاط سياسي خلال عشرة سنوات أن الهدف منه كان إبعاد كل ما من شأنه التشويش على برنامجهم وتثبيت رؤيتهم وتجسيدها الذي لابد له من استقرار سياسي لم تمنحه الأحزاب السياسية خلال فترة السبعينات.

كما لعبت المؤسسة العسكرية سنة 1996 دورا محوريا "من خلف الستار" في إغلاق الطريق أمام وصول حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي إلى الحكم، وفي إيجاد مخرج مؤقت من الأزمة القائمة عبر تشجيع حزبي مسعود يلماز وتانسو تشيللر(الوطن الأم، والطريق الصحيح على التوالي) لتشكيل الحكومة [4].

وفي مرحلة لاحقة بعد فشل هذا التحالف وعدم قدرته على الاستمرار بسبب الخلافات العميقة بين الطرفين، تشكلت حكومة جديدة برئاسة نجم الدين أربكان بالتحالف مع تشييلر، ولم يكن هذا الأمر ليتم دون ضوء أخضر من المؤسسة العسكرية، وبعد موافقة زعيم حزب الرفاه الإسلامي على العلمانية ومبادئ أتاتورك والديمقراطية كأرضية للعمل المشترك، والمحافظة على المعاهدات الدولية والإستراتيجية التي وقعتها تركيا، مع عدم تنفيذ ما يتعارض منها مع المصالح الوطنية للبلاد،

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص207.

[2] المرجع نفسه، ص217.

[3] المرجع نفسه، ص220.

[4] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص57.

والمقصود بالفقرة الأخيرة اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل[1]. مع الإشارة إلى أن الشريك الأصغر (حزب الطريق الصحيح) احتكر الوزارات الأساسية كالخارجية والدفاع[2].

ويجدر التنبيه إلى أن سلوك أربكان الخارجي لم يصطدم بشكل مباشر مع المؤسسة العسكرية إلا أنه اتجه نحو التعاون أكثر مع إيران وليبيا ودعوته إلى مجموعة الثمانية الإسلامية، مما أعطى انطباعا بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة قد تنتهي بإحداث تحولات حقيقية فيها، إلى جانب بعض السياسات الداخلية التي وصفت بالإسلامية كانت من أسباب الإطاحة بحكومته من طرف المؤسسة العسكرية[3].

وفيما يخص الأمثلة على التصريحات والبيانات فمنها رد قيادة الأركان المشتركة ببيان خطي كان بالغ القسوة على تصريح لخليفة أربكان مسعود يلماز انتقد فيه الجيش وطالبه بالاهتمام بشؤونه الخاصة وترك أمر محاربة الإحيائية الإسلامية للمؤسسات السياسية والقضائية صاحبة الحق الدستوري في الاضطلاع بهذه المهمة، حيث منعت أن يصدر عن أي أحد بصرف النظر عن وظيفته أو المهمة التي يمثلها في إشارة إلى يلماز أن يعلن موقفا أو يصدر أية إيحاءات أو تعليقات من شأنها فل عزيمة القوات المسلحة التركية، وإرباكها، وإضعافها[4].

وكان من أسباب سقوط حكومته في 1998/1/15 هيمنة المؤسسة العسكرية ووقوفها فوق الدولة وأجهزتها وأحزابها، كقوة مؤثرة في التفاعلات الداخلية، وحتى فوق القانون التركي لدرجة أن شفيق بير نائب رئيس الأركان التركي صرح بأنه لن يسمح لحزب الفضيلة أو الرفاه بالعودة إلى الحكم حتى لو نال 99 % من الأصوات[5].

وعلى المستوى الخارجي فان الموقف المعارض والرافض للإسلاميين، ورغم أنه يتذرع بحماية المبادئ الكمالية فهو في أحد أوجهه يعبر عن توجه سياسي خارجي مما يعنيه التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وعلاقات جيدة مع إسرائيل. ولكن دون هذا المستوى فتأثير المؤسسة العسكرية

---

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص66.

[2] المرجع نفسه، ص72.

[3] المرجع نفسه، ص73.

[4] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص65-66.

[5] وليد رضوان، المرجع السابق، ص278.

على القرار الخارجي يتضح من خلال مواقفها من التطورات التي حصلت بشكل خاص مع نهاية الحرب الباردة وتحديداً بانفجار أزمة الخليج الثانية.

حيث الضغط على القيادة والنخبة الحاكمة على الصعيد الخارجي تمثل في موقف المؤسسة المعارض لإقحام تركيا بدور مباشر في الأزمة بكبح جماح الرئيس أوزال الذي كان متحمسا قبل نشوب الحرب في المشاركة بقوات برية وبحرية ضمن قوات التحالف/الائتلاف الدولي المناهض للعراق لتقديره أن من شان ذلك خدمة مصالح تركيا[1]. وكانت قيادة الأركان أكثر وضوحا في معارضة طلب توغرت أوزال لإرسال قوات تركية إلى السعودية للاشتراك في الحملة ضد النظام العراقي[2].

وعموما يرى هاينتس كرامر أنه منذ عقد التسعينات شكل الجيش أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة التركية في الشرق الأوسط، كما سبق له أن فعل منذ زمن طويل بالنسبة للعلاقات اليونانية–التركية، على غرار توسيع القتال ضد حزب عمال كردستان إلى ما وراء الحدود التركية لتشمل شمال العراق، دون تشاور مع الحكومة المدنية وأبرز ما يدل على ذلك قيام القوات الخاصة في مارس 1998 بإلقاء القبض على شمدين صاقيق أحد مساعدي زعيم الحزب عبد الله أوجلان، الذي قطع علاقاته بالحزب ووجد ملاذا في شمال العراق عند مسعود البرزاني، حيث لم يبلغ الجيش مجلس الوزراء، وأيضا إجبار هيئة الأركان العامة رئيس الوزراء الإسلامي إربكان على توقيع اتفاقية تعاون عسكري بعيد المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية، وقيام رئيس هيئة الأركان العامة التركية، الجنرال إسماعيل حقي قرة ضايي، في ربيع 1998 بزيارات متعاقبة لكل من: أذربيجان، وجورجيا وروسيا، وبدل الجهات ذات العلاقة في مؤسسة السياسة الخارجية التركية، قام رئيس الأركان بإبرام اتفاقية حول التعاون العسكري مع جورجيا[3].

---

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص119.

[2] وليد رضوان، المرجع السابق، ص249.

[3] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص69–70.

المطلب الرابع: مجلس الأمن القومي التركي

تأسس هذا المجلس بموجب دستور 1961 وهو يتكون من رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الأمن، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقا لجدول أعماله. وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول. ويختص بتقديم توصيات حول شؤون الأمن القومي للدولة إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي[1]. وتنص المادة 118 من الدستور على أن مجلس الأمن القومي مسؤول عن رسم سياسة الأمن القومي للدولة وحماية وحدة البلاد واستقلالها وأمنها ورفاهية المجتمع[2].

وقد منح دستور 1982 مجلس الأمن القومي أيضا سلطة الموافقة النهائية على تأسيس الأحزاب والاعتراض على الأعضاء المؤسسين لها[3]. وتحول المجلس إلى السلطة الوحيدة لتحديد الأزمات وتقديم الأجوبة للبرلمان، بعد أن أقر في 09 نوفمبر 1997 قانون حرمه من أي امتياز في هذا المجال. ومنذ ذلك الحين، كان لمكتب رئيس الوزراء للأزمات الذي ارتبط بأمين عام مجلس الأمن القومي وبالتالي بعسكري "السلطة لتحديد مبادئ التوجهات السياسية وتعديل مبادئ التوجهات الحالية وإدخال التغييرات الضرورية في الوثائق المرتبطة بالأمن القومي" [4].

فالعلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي متداخلة ومتشابكة، فبينما يتبع مجلس الأمن القومي (المعني بشؤون الدفاع والأمن) مجلس الوزراء (المعني بسياسة الدولة) في اتخاذ القرارات والالتزام بسيادة الدولة داخل المؤسسة، وتنفيذ السياسة الأمنية، فان مجلس الوزراء عليه أن يعطي الأولوية لقرارات مجلس الأمن القومي فيما يتعلق بالإجراءات التي تبدو ضرورية لحفظ وجود الدولة واستقلالها، وتكامل الوطن ووحدته، وسلامة المجتمع وأمنه. وبوجه عام ليس للقضاء سلطان على قرارات السكرتير العام لمجلس الأمن القومي أو رئيس المجلس العسكري[5].

---

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص21.

[2] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص390.

[3] وليد رضوان، المرجع السابق، ص210.

[4] حميد بوزرسلان، المرجع السابق، ص129.

[5] وليد رضوان، المرجع السابق، ص212.

وفي حين يفترض من الناحية الدستورية أن المجلس مجرد هيئة استشارية تختص ببحث المسائل المتعلقة بشؤون الأمن القومي، ويرفع توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء كي يتخذ التدابير اللازمة لحماية الأمن القومي، بيد أنه وبحكم سيطرة العسكريين عليه يصدر المجلس من الناحية الفعلية قرارات ملزمة للحكومة، وإن عارضتها الأخيرة أو ترددت في تنفيذها يكون ذلك إيذانا بإسقاطها[1]. لذا عادة ما يعتبر الجيش توصيات مجلس الأمن القومي أوامر ملزمة يتعين تنفيذها من قبل الحكومة التي قلما تجرأ على عدم تلبية المطلوب، وبذلك أصبح الجيش عن طريق مجلس الأمن القومي عمليا جزءا من سلطة الدولة التنفيذية ذات القاعدة الدستورية دون إضفاء الصفة الشرعية رسميا على مثل هذا الوضع[2].

وبهذا شكل الجيش ومجلس الأمن القومي والمجلس الدستوري، المقرب جدا منه، طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات ما دأب الناس على تسميته في تركيا ب"حزب الدولة" أو "الدولة العميقة"*، وقد لعبوا دورا حاسما في إقامة هندسة جديدة للسلطة[3].

ومن خلال تتبع دور المجلس في الحياة السياسية نجد أنه خلال السنوات 1973 – 1980 فإن عملية صنع القرار سواء الداخلي أو الخارجي كانت تتم من أعلى وحدة قرارية وتتمثل بمجلس الأمن القومي التركي، لكن الحال تغير بعد انقلاب 12 سبتمبر 1980 حيث سيطر الجيش بشكل مباشر عل مجلس الأمن القومي التركي الذي تشكل من جديد برئاسة الجنرال كنعان إيفرن رئيس أركان

---

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص282.

[2] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص71.

* الدولة العميقة «Deep State» يشير مفهومها إلى «نوع من الحكم غير الرسمي وشبه القضائي ينبع بدافع من منظور موسع للأمن القومي». وأول ما أستخدم في تركيا سنة 1974، والمقصود بها: شبكة سرية مفترضة من ضباط الجيش وحلفائهم المدنيين الذين قاموا بقمع، بل وفي بعض الأحيان قتل المعارضين من الشيوعيين والصحفيين والإسلاميين والمبشرين المسيحيين والأقليات، وأي شخص يعتقد أنه يشكل تهديدا للنظام العلماني. وفي رأي بعض المؤرخين أن الدولة العميقة مثلها مثل حكومة الظل، يعمل القائمون عليها على نشر الدعاية لإثارة الخوف العام أو زعزعة استقرار حكومات مدنية لا تروق لها. لتفاصيل أكثر أنظر: إسراء أحمد إسماعيل، الدولة العميقة.. مرجعية جديدة، مجلة الديمقراطية، 2013/01/26، نسخة إلكترونية.

[3] حميد بوزرسلان، المرجع السابق، ص127.

حرب الجيش الذي ألغى العمل بدستور عام 1961 وحظر كل النشاطات السياسية للأحزاب[1]. وبعد أن أصبح الجنرال كنعان رئيسا للدولة، أصبح الجنرال حيدر سالتيك نائب رئيس الأركان أمينا عاما للمجلس، وأصبح قادة كل من سلاح الجو، والقوات البرية، والبحرية، والدرك بالإضافة إلى وزير الداخلية والخارجية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية أعضاء في المجلس[2].

ولتخويله صلاحيات النظر في تأسيس الأحزاب مارس الكثير من التعسف ضد الحركة الإسلامية بشكل خاص وذلك محاولة منه للحد من انتشارها في المجتمع وعدم تمكينها من المنابر السياسة حيث اعترض مجلس الأمن الوطني مرتين على الهيئة التأسيسية لحزب الرفاه وريث حزب السلامة الوطني بعد حله ففي 9 أوت 1983 وافق المجلس فقط على خمسة أسماء واعترض على 29 اسم، وفي 29 أوت قدم الحزب قائمة جديدة من تسع وعشرين اسم اعترض على 25 ووافق على4، وفي 6 سبتمبر قدم قائمة من 25 اسم وافق عليها[3].

وقد وظفت المؤسسة العسكرية مجلس الأمن القومي للإطاحة بحكومة أربكان وذلك بسبب صعوبة الانقلاب العسكري الذي لم يعد مقبولا دوليا، حيث عقد المجلس عدة اجتماعات خرجت بجملة مطالب لحكومة أربكان كانت جلها عبارة عن إجراءات مضادة لما قام به في وقت سابق، كمقاطعة الشركات الإسلامية المؤيدة لحزب الرفاه، وإغلاق المدارس الدينية غير الرسمية، وإقالة أكثر من 160 ضابطا من الجيش من ذوي الاتجاهات الإسلامية. ورغم رفض أربكان هذه المطالب في البداية بحجة أن السياسات الحكومية تصنع في البرلمان وليس مجلس الأمن القومي، بيد أنه اضطر تحت ضغوط العسكريين إلى التوقيع على خطة بتنفيذ هذه المطالب في 1997/03/05[4].

ولم تتوقف المؤسسة العسكرية في محاولة دائما القضاء على نشاط الحركة الإسلامية عند هذا الحد، فبعد إسقاط حكومة أربكان حاولت قطع روافدها الاجتماعية، ففي اجتماع لمجلس الأمن القومي في 27 مارس 1998، طالب العسكريون بفرض رقابة شديدة على أنشطة جماعة "فتح الله جولن" الإعلامية التي تتمتع بشعبية متزايدة، والمجموعات المالية الإسلامية بعد أن أصبح دخلها 15

---

[1] حنا عزو بهنان، المرجع السابق، ص15.

[2] وليد رضوان، المرجع السابق ، ص209.

[3] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص315.

[4] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص74-75.

مليار دولار سنويا، وانتزع قادة الجيش في الاجتماع تعهدات من رئيس الوزراء مسعود يلماز، وكبار المسؤولين في الائتلاف الحاكم بتنفيذ الإجراءات التي طلبها الجيش[1].

ومن أجل ضمان استمرارية لدور المجلس كواجهة سياسية للمؤسسة العسكرية اعترض رئيس أركان الجيش التركي في الاجتماع الاعتيادي للمجلس في شهر جوان 2001 على المداولات الجارية في المجلس الوطني للتوصية بتغيير المادة 69 من الدستور التي تمنح الحق للمحكمة الدستورية باتخاذ قرار بغلق أي حزب تقام ضده دعوى من الادعاء العام بتهمة نشاطاته وممارساته المناهضة لمبادئ أتاتورك[2].

[1] لتفاصيل أكثر أنظر: رضا هلال، المرجع السابق، ص226.

[2] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص390.

المبحث الثاني: الإطار الأيديولوجي للسياسة الخارجية التركية

شكل البعد الخارجي أهم مؤثر على الجمهورية التركية الحديثة نظرا لأنه الأساس الذي انطلق منه أتاتورك في مشروع محاولته اللحاق بالركب الحضاري الذي يقدمه الغرب، لأن مغادرة تركيا إلى أوروبا كانت تعني بالنسبة لأتاتورك مغادرتها الإسلام[1]. ومما اقتضاه ذلك تتبع الخطوات التي مكنته من تحقيق هذه الانجازات الكبيرة، لذا عمل أتاتورك على وضع مبادئ حاول من خلالها محاكاة الغرب محاكاة حرفية مستبعدا كل الاعتبارات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والثقافية وما تخضع له من ديناميكيات تفرضها السيرورة التاريخية. وبذلك أسس لإطار أيديولوجي أصطلح عليه بالأتاتوركية أو الأيديولوجية الكمالية لا يمكن تفسير السلوك السياسي التركي سواء الداخلي أو الخارجي دون أخذها في عين الاعتبار.

فقد رسم سياسة خارجية حاول من جاء بعده في سدة الحكم عدم الابتعاد عنها، وامتزج بسبب ذلك الداخلي بالخارجي وأصبح الصراع على الجبهة الداخلية من بين الآثار المترتبة عليه حتما تغير في التوجهات الخارجية. ويوظف كل طرف المعطى الخارجي لدعم وجهة نظره أيضا، وأبرز الأمثلة على ذلك اعتبار الاتجاه الإسلامي في المرحلة الأولى محاولات الانضمام للاتحاد الأوروبي استمرارية لمحاولة سلخ تركيا عن محيطها الإسلامي واستكمالا لحلقات التغريب، وطرحه مشاريع بديلة. في المقابل كان الاتجاه العلماني يرى في هذا الخطاب رجعية ومحاولة لحرف البلد عن مساره التنموي واتجاهه الحضاري الذي أسس له مصطفى اتاتورك.

ولكن هذا التصور لم يخلوا من مطبات وعراقيل جوهرية كان لها انعكاس كبير على موازين القوى الداخلية وتبعًا السياسة الخارجية التركية. لعل من أبرزها الدعم الغربي لليونان في صراعها مع تركيا ورفض طلب انضمامها للاتحاد الأوروبي، وغيرها من المعطيات. ومما ساهم في الربط بين الجبهتين وتعميق الفجوة بين الأطراف السياسية التركية عامل الموقف من الكيان الصهيوني إلى جانب الضغوط على المجتمع نظرا لمساس مشروع أتاتورك بثوابته.

---

[1] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ط1، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص26.

كل هذا منح الاتجاه الإسلامي الكثير من الأوراق وأصبحت مراجعة السياسة الخارجية التركية مطلبا شعبيا وسياسيا، ونخبويا من طرف الأكاديميين في مقدمتهم وزير الخارجية الحالي أحمد داوود أغولو الذي يوصف بمهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة بعدما وضع تصورا شاملا ومتكاملا لما يجب في نظره أن تنتهجه تركيا وفصّله في كتابه "العمق الاستراتيجي" والذي فسح له حزب العدالة والتنمية الفرصة لتطبيقه من خلال تكليفه بحقيبة وزارة الخارجية.

انطلاقا من هذا تتطلب قراءة طبيعة المحدد الأيديولوجي للسياسة الخارجية التركية بشكلها القديم والجديد بداية إطلالة على التصور الكمالي لها ومن يتبناها حاليا ويسعى لتحقيقها، وأوجه القصور فيها والأسباب التي ساهمت في تراجعها ومقارنة بين الرؤيتين وكيف ينعكس ذلك على علاقات تركيا الدولية.

المطلب الأول: الأيديولوجية الكمالية

تطرف أتاتورك في تطبيقه للعلمانية حيث جعلها معارضة للدين مطلقا لذا شن حربا على كل ما يرمزه له، ولم تتوقف سياساته التغريبية عند المنع كمنع الحجاب، والطرق الصوفية والآذان باللغة العربية، وغيرها من الإجراءات بل حاول إلزام الأتراك بأنماط المعيشة الغربية بفرضه القبعة الأوربية واستصدار قوانين عن طريق المجلس الوطني الكبير، وتسليط عقوبات شديدة على المخالفين، وانتهى من عمليات التغريب العديدة إلى وجوب اتخاذ الألقاب والأسماء مثل الغربيين فيسمى الفرد بلقب الأسرة أو انتسابا لأي تعاريف أخرى، فتسمى هو شخصيا بأتاتورك أي أبو الأتراك[1]. وأصبحت الكمالية هي الفلسفة السياسية والمرجعية التاريخية على امتداد القرن العشرين[2].

في المقابل لاقت هذه السياسات وعموم المشروع الكمالي بما تضمنه من أفكار وقيم رفضا ومقاومة بدأت من الوهلة الأولى وعبر عنها بأشكال مختلفة، عنيفة وسلمية، شعبية وحزبية، فأما العنيفة فتمثلت في الحركات المسلحة ضد حكمه على غرار ثورة سعيد الكردي وغيرها من الثورات الكردية التي امتزجت فيها المطالب القومية بالإسلامية، وأعمال العنف من قبل بعض اليساريين، أما السياسية فتمثلت في تأسيس أحزاب ذات ميول إسلامية مثل حزب الأمة.

---

[1] تهاني شوقي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص307.

[2] سيار الجميل، المرجع السابق، ص325.

وأما المظاهر الشعبية للرفض فتجلت من خلال التصويت ضد حزب الشعب الجمهوري في انتخابات 1946 لصالح الحزب الديمقراطي الذي تأسس في نفس السنة ثم نجاحه الكبير في انتخابات 1950، وما أثبت ذلك هو نتائجه الساحقة في انتخابات سنة 1954 بعد إصلاحاته في مجال الحريات الدينية[1]. إضافة إلى تحطيم والعبث بتماثيل أتاتورك وتمزيق صوره في الأماكن العامة[2].

لكن في إطار العملية السياسية اكتست الكمالية بعدا رمزيا لمن أتى بعد أتاتورك الذي اكتسى مسحة تقديسية كاريزمية لإضفاء المشروعية التاريخية على سيادة الدولة المعلنة واستقلالها الذاتي ومع مرور السنوات غدت أيديولوجيا رسمية للدولة[3]. ولم يزل السياسيون الأتراك يستلهمون منها ومن صورة الشمس التي رسمها لهم أتاتورك وهي تبعث ستة خيوط من الشعاع، والتي ترمز إلى تلك المبادئ الثابتة كأيديولوجية للحكم[4]. وتتمثل المبادئ الستة التي تلخصها في[5]:

1. "القومية": تشيد الأمة التركية في كيان وحيد وشرعي للبلاد.
2. "الجمهورية": تثبت الإطار المؤسسي للميثاق السياسي وتضفي القداسة عليه.
3. "الشعبوية": ترسخ النظام السياسي وسط الشعب المجرد الذي كان الزعماء و(ليس النخبة) يجسدونه.
4. "الدولانية": تمنح مكانة رئيسة للدولة كتعبير ما وراء تاريخي عن السيادة القومية، ولكن أيضا كفاعل(acteur) من المستوى الأول للاقتصاد.
5. "العلمانية": تعلن الأفراد متحررين من قناعاتهم –ولكن شريطة ألا يعتنق المسلمون ديانة أخرى.

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص76.

[2] نظرا لعدم وجود تشريع يعاقب على ذلك أصدرت الحكومة قرارين بهذا الخصوص هما قانون حماية أتاتورك وحماية الانقلاب، والقانونان يتضمنان عقوبات صارمة تنال كل من يتناول أتاتورك بالتحقير أو القذف أو يحطم تماثيله ويمزق صوره، كما تطبق بحق كل من يحارب الانقلاب أو يهاجمه يعمل ضده، لتفاصيل أكثر أنظر: محمد طه الجاسر، المرجع السابق، ص284.

[3] سيار الجميل، المرجع السابق، ص327.

[4] المرجع نفسه، ص325.

[5] حميد بوزرسلان، المرجع السابق، ص48.

6. "الثورية": ترهن كل شيء بفعل ثوري حيث تعني الثورة من ضمن ما تعني سيرورة بلوغ الحضارة الغربية.

وكما ذكر الباحث "باتريك كينروس" كل مبدأ من تلك المبادئ متشابك مع الآخر، فتركيز السلطة بيد الدولة هو من أجل حماية الشعب ضد الطبقية والاستغلال، والعلمانية تحمي الجمهورية التي تحمي الدولة من العدوان الخارجي عبر القومية، والثورية تربط هذا كله بعروة وثقا واحدة[1].

وتعتبر العلمانية أهم خصوصية في أيديولوجية أتاتورك التي اطلعت بمهمة التغريب[2]. من هنا يأتي رأي الكماليين بتساوي تبني العلمانية مع الإيمان بالديمقراطية، ولابد من اعتبار أية قوة سياسية غير علمانية بصورة آلية قوة لا ديمقراطية[3].

أما ثوابت السياسة الخارجية التركية فتتمثل أهمها في: القومية التركية، الاستقلالية التامة، دمج مفهومي القومية والإنسانية، مناصرة السلام، السياسة الأمنية، النزعة التغريبية، مناهضة الاستعمار، مناهضة الشيوعية[4]. ويشكل مبدءا الجمهورية والقومية تعبيرا عن الاعتراف بالتجربة الأوروبية في بناء الدولة القومية، في حين يمكن اعتبار مبدأ الشعبية مبدءا منتسبا إلى المثل الجماعية الأممية المنبثقة من النظرة الإسلامية إلى العالم[5]. وبتعبير آخر يمكن حصر أهم أسس السياسة الخارجية لأتاتورك في الواقعية واحترام مبادئ القانون الدولي والتزام مبدأ السلام للوطن والسلام للعالم[6].

وعند ترجمة العلمانية التي هي جوهر الكمالية في السياسة الخارجية فإن ذلك يعني الانحياز للغرب والعمل الدءوب على الاندماج فيه، وهذا ما سارت عليه كل الإدارات التي تعاقبت على السلطة في أنقرة، إذ حدث تطور مهم على الصعيد الخارجي لتركيا في عهد خليفته عصمت إينونو، جعل كلمة العلمنة تقترن بالأورية، أي الالتحاق بأوروبا ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وحتى عسكريا من

---

[1] وليد الشرهان، من هو كمال أتاتورك؟.. قراءة مختلفة، مجلة المجلة، 2013/05/22، على الرابط: http://www.majalla.com/arb/2013/05/article55245231

[2] سيار الجميل، المرجع السابق، ص118.

[3] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص149.

[4] سيار الجميل، المرجع السابق، ص274.

[5] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص22.

[6] لتفاصيل أكثر أنظر: تهاني شوقي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص309.

خلال الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، والانسلاخ بشكل نهائي عن الإسلام كهوية ومرجع في العلاقات الخارجية أيضا[1].

وانضمام أنقرة لحلف النيتو دفعها لتكييف سياستها الخارجية بما يتلاءم مع عضويتها فيه كما يقول السفير التركي زكي كونر ألب[2]. ومما ترتب عليه تميزها في مرحلة الخمسينات بالميل للمواقف الغربية بشكل شبه مطلق رغم أن أتاتورك كان يرفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بداية باعترافها بإسرائيل سنة 1949، وانتقاداتها للعرب ومطالبتهم بالاعتراف بحق إسرائيل في الحياة، وإبرام اتفاقية سرية معها لفرض الطوق على العرب، وموقفها الرافض للغزو الثلاثي لمصر سنة 1956 كان متناسقا مع الموقف الأمريكي وليس تحولا، ذلك أنها فيما بعد عادت لتبني نفس المواقف، وحتى معارضة الثورة الجزائرية، وتأييد فرنسا عند عرض المشكلة الجزائرية في الأمم المتحدة سنة 1958[3].

وما يمكن قوله جملة أنه إضافة إلى التهديدات الصوفياتية التي دفعت تركيا إلى الاندماج الكامل في المنظومة الغربية فإن التوجه الغربي لتركيا كان يتسق أيضا مع رؤية أتاتورك بأن تكون بلاده جزءا من العالم المتحضر المعاصر الذي يعرف بأنه 'الغرب'. لذا فإن الحكومات التركية المتعاقبة بقيت تابعة للمصالح الغربية خلال الحرب الباردة، وبالتالي لم تظهر أي رغبة جادة باتجاه الشرق الأوسط أو الشؤون الأفريقية[4].

أما عن القوى السياسية وموقفها من هذه المبادئ والتوجهات فكما سبق الإشارة في مقدمة الفصل ونظرا لتمحور الصراع حول مبدأ العلمانية الذي كان الأكثر جدلا ومواجهة من طرف التيارات الإسلامية والمعارك السياسية التي خاضها هؤلاء ضد التيارات الأخرى ارتكزت عليه. ولعل أبرز مثال على ذلك الصراع حول مسألة الحجاب الذي هو قرار كمالي عبّر من خلاله عن الموقف الرافض بشدة للدين ومحاولة استئصاله. لذا فقد انقسمت الساحة إلى طرفين علماني وإسلامي، فيما يتعلق بالاتجاه الأول فتتقدمه المؤسسة العسكرية التي حملها أو حملت على عاتقها حماية العلمانية الكمالية، دستوريا وسياسيا وجعلها مظهرا من مظاهر الأمن القومي التي يجب المحافظة عليها.

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص318.

[2] المرجع نفسه، ص105.

[3] المرجع نفسه، ص89-92.

[4] MEHMET OZKAN, BIROL AKGUN, Turkey's opening toAfrica, Cambridge journal, November 2010, p527.

فوجدت المؤسسة العسكرية نفسها معنية بالصراع السياسي بتكليفها بحفظ المبادئ الكمالية، فقامت في سبيل ذلك بالعديد من الانقلابات والتي كانت مواجهة الإسلاميين أحد أسبابها، فمما تضمنه البيان العسكري رقم واحد لانقلاب 1980 أن الرجعيين وغيرهم من أصحاب العقائد المنحرفة هم الذين ازدهروا بدلا من الأتاتوركية والكمالية[1]. وتشكل نتيجة لذلك تحالف بين العسكر والقوى العلمانية ممثلة بالأساس في الأحزاب اليمينية واليسارية وكبار رجال الأعمال، فضلا عن فئة معينة من المثقفين والصحفيين[2].

إذ كثيرا ما كان العلمانيون يؤيدون كل خطوة يقوم بها العسكر ضد الإسلاميين، ويخضعون لأوامره وضغوطه، بل وفي بعض المحطات كانوا يحثونه على التدخل. إلى جانب التمترس خلف الترسانة القانونية في المواجهة السياسية مع الطرف الآخر وتوظيف كل ما هو متاح في هذا الصراع بما في ذلك القضاء، وخاصة المحكمة الدستورية التي اتخذت العديد من القرارات بحل الأحزاب الإسلامية، وكان من بين أسباب حل حزب الرفاه وفقها في 01/16/ 1998 انتهاكه للمادتين 68 و69 من الدستور اللتين تحظران النشاطات المعادية للعلمانية من قبل الأحزاب السياسية[3].

ومن أشكال هذا التحالف والصراع أيضا إصدار محكمة أمن الدولة حكما بالسجن ضد رئيس مجموعة رجال الأعمال الإسلاميين (musiad) سنة 1999[4]. ووقوف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل وانحيازه إلى جانب العلمانيين واتهامه النائبة مروة قاوقجي التي أثارت جدلا بعد رفضها خلع حجابها لدخول البرلمان بالعميلة الأجنبية وإصداره قرارا في 1999/05/22 بحرمانها من الجنسية التركية[5]. ووسائل الإعلام ذات التوجهات العلمانية حرصت على رصد كل انحراف عن الخط العلماني وظلت تتعقب وتتابع سياسة حزب الرفاه على المستوى المحلي عن كثب[6]. وحتى الآن

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص204.

[2] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص55.

[3] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص136.

[4] المرجع نفسه، ص139.

[5] وليد رضوان، المرجع السابق، ص287.

[6] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص145.

ينظر العلمانيون إلى ما يقوم به حزب العدالة والتنمية على أنه محاولة لضرب أسس الجمهورية التغريبية[1].

أما الاتجاه الثاني فكان أكبر رموزه سعيد النورسي الذي حارب منذ اليوم الأول المشروع الكمالي وتنسب إليه الحركة الإسلامية، ولكن بداية من الستينات وبشكل أقوى السبعينات من القرن الماضي تزعم هذا الاتجاه نجم الدين أربكان، فبدءا من منتصفها أصبحت الأحزاب السياسية التركية كلها، تعترف بأهمية الإسلام في الحياة العامة من جهة، وتعترف من جهة أخرى أن حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان قد أصبح الممثل الرئيس للتيار الإسلامي[2].

ويعتبر خطاب أربكان (راديكالي) حيث كثيرا ما انتقد اعتراف تركيا بإسرائيل ووقوفها ضد الجزائر، وغيرها من المواقف التي كانت من مظاهر المواجهة بين الطرفين في القضايا الخارجية، كمعارضة حزب السلامة الوطني في ديسمبر 1979 بشكل قاطع أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية القواعد الموجودة على أراضيها في حالة تدخل أمريكي ضد الثورة الإسلامية في إيران. وفي سبتمبر 1980 وجه الحزب، وحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بوزلنت أجاويد، اللوم لوزير الخارجية التركي وطالبا بحجب الثقة عنه في البرلمان بسبب ميوله الماسونية وعلاقته بإسرائيل[3]. وعند توليه رئاسة الحكومة طرح العديد من المشاريع التي كانت تعبر عن موقفه الرافض للتوجه نحو الغرب، ورغم عدم قطعه للعلاقات مع إسرائيل إلا أن المتابعين للشأن التركي يجمعون على الضغوط التي مارستها المؤسسة العسكرية عليه في هذا المجال.

---

(1) سيار الجميل، المرجع السابق، ص340.

(2) وليد رضوان، المرجع السابق، ص191.

(3) وليد رضوان، المرجع السابق، ص196- 197.

المطلب الثاني: انعكاسات محاولات الانضمام للاتحاد الأوروبي على القوى السياسية التركية

تمثل قضية الانضمام للاتحاد الأوروبي القضية الأبرز في الصراع بين القوى السياسية التركية، والتي كان لها تأثير قوي على توازنات القوة داخل النظام التركي.

فمادام العلمانيون يسعون إلى تحقيق حلم أتاتورك بتحويل تركيا إلى حاضرة لا تختلف عن الدول الغربية فلا شك أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيختصر الطريق كثيرا بما يفتحه لأنقرة من فرص في مختلف المجالات، وبناءً على هذا أصبح مطلب الانضمام للاتحاد الأوروبي مطلب قومي أتاتوركي في الأساس، ثم هو مطلب النخب العلمانية بمختلف أطيافها إلى جانب كونه مطلب شعبيًا من أجل حياة اقتصادية أكثر رفاهية[1]. وفي نظر هذه النخب فإن مسألة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي هي حصول على الاعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، ودولة أوروبية، وتشكل عضوية الإتحاد حسب اعتقادهم مرادفا للاعتراف بإضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا بما يؤكد الانتصار النهائي للثورة الكمالية[2].

ولكن المأزق الذي وقع فيه هؤلاء كان مركبا، فمن جهة خذل الحلفاء أنقرة في الكثير من الأزمات، وأثبت ذلك أن الأمن القومي التركي ليس بالأهمية بالنسبة للولايات المتحدة كما يتصورها الأتراك، كما أن المطالب بالانضمام للاتحاد الأوربي اصطدمت بالرفض الذي كان يحمل حقائق مهما تنكر لها أتاتورك ونخبته السياسية فان الأوروبيين لم يفعلوا ذلك، إذ تقف حقيقة انتماء تركيا للعالم الإسلامي بأغلبية شعبها المسلمة دون قبولها في "العائلة الأوروبية المسيحية".

ومن جهة أخرى وكتخريجات دبلوماسية تحجج الأوروبيون بمطالب ديمقراطية ساهمت في تراجع المؤسسة العسكرية بحيث أصبحت عاجزة عن التدخل بانقلابات مباشرة ضد الحكومات، حتى أن إسقاط حكومة أربكان وصف بالانقلاب الأبيض أو المابعد حداثي، وهو ما كان يصبوا إليه الاتجاه الإسلامي، لذا تحول موقفه من رافض لمطلب الانضمام إلى أكثر الداعين له.

فقد أدت محاولات تركيا للانضمام لاتحاد الأوروبي وما استلزمته من إصلاحات سياسية إلى الحد من النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية وتقليم مخالبها، باستمرار الانتقادات الأوروبية لدور العسكر

---

[1] طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص3.

[2] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص312.

في الحياة السياسية. والتي بدأت بعد انقلاب سنة 1971 حيث وصفت المؤسسات الأوروبية التي تنتمي إليها تركيا مثل المجلس الأوروبي الوضع في البلد بغير العادي مما كان مبعث حرج للنظام العسكري[1].

وعقب انقلاب 1980 زار تركيا سياسيون أوروبيون أعدوا تقريرا حول الوضع هناك خلص إلى أن إنهاء عضوية تركيا في المجلس الأوروبي لا تنسجم مع الواقع، وأن قطع العلاقات مع تركيا لن يساعدها للعودة إلى النظام الديمقراطي، وعقدت بعدها الجمعية العامة لدراسة واقع تركيا في شهر مارس وأكدت على ضرورة العودة إلى النظام الديمقراطي، بأسرع وقت ممكن[2].

وفي سياق محاولات تركيا الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة وبعد تلكؤ البرلمان الأوروبي وعزوفه عن التصديق على الاتفاقية متحججا بما اعتبره "دون المستوى المطلوب من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في تركيا"، ولتجاوز هذه العقبة المطلوبة لتوقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي حاولت أنقرة ممارسة ضغط كبير على البرلمان لدفعه إلى إقرار تشريع يقضي بإدخال الإصلاحات والتعديلات على دستور سنة 1982م، ونجحت الحكومة في تخفيف حدة المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب، ولكن الضغوط الصادرة عن الجيش حالت دون إلغائها الكامل[3].

وبعدها أصدرت رئاسة أركان الجيش التركي كتيبا بعنوان "الموضوعات الراهنة" الذي هو بمثابة وثيقة رسمية مكتوبة عن موقف القوات المسلحة دافعت فيه عن نظام الوصاية (تدخل الجيش في الشؤون السياسية) بعدم السماح لأي تشكيل سياسي يسعى لإلغاء العلمانية وتصفية الديمقراطية، وأي عمل في هذا الإطار ليس مخالفا لديمقراطية وإنما لتقويتها[4].

ولكن لاحقا بدأ تراجع المؤسسة العسكرية وعدم قدرتها على مواجهة الإسلاميين بطرقها التقليدية مع بدأ ترشيح تركيا رسميا للاتحاد الأوروبي بعد التزام بولنت أجاويد باسم الحكومة في11 ديسمبر 1999 بالشروط الثلاثة التي وضعها الاتحاد الأوروبي كأساس مسبق لقبول ترشيح تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي، أبرزها التزام معايير كوبنهاغن حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات. فترتب على ذلك إبعاد الجيش عن المحكمات وإلغاء المؤسسات التي تلحظ دورا مباشرا في القرار السياسي

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص162.

[2] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص299.

[3] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص324.

[4] وليد رضوان، المرجع السابق، ص327.

ومنها مجلس الأمن القومي[1]. إذ أعلن العسكر في جويلية عام 2000 في خطوة تراجعية عن موقفهم السابق، قبولهم أن يكون عدد أعضاء مجلس الأمن القومي من المدنيين أكثر من العسكريين[2].

سبق هذا عدم قدرة الجيش على القيام بانقلاب مباشر ضد حكومة أربكان بسبب الضغوطات الدولية، فخلال الأزمة بين الطرفين والتي تداول بسببها الحديث عن انقلاب وشيك سيقوم به الجيش، عبرت الدول الأوروبية والولايات المتحدة عن رفضها لسلوك من هذا القبيل حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية حينها بأن أمريكا لن تساند انقلابا عسكريا للإطاحة بالحكومة، وذكرت صحيفة لوس أنجلس تايمز أن البيت الأبيض أوضح بصراحة رفضه للانقلاب، وفي هذا الشأن اتصلت الإدارة الأمريكية مرتين برئاسة الأركان التركية لإبعاد شبح الانقلاب[3]. لذلك لجأت المؤسسة العسكرية إلى مجلس الأمن القومي، والتعاون مع رئيس الجمهورية والأحزاب العلمانية للقيام بانقلاب أبيض على حكومة أربكان.

يتضح من هذا كيف أثرت العوامل الخارجية ممثلة في التحولات العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وتوطيد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي في انهيار النموذج الأمني الذي أدى إلى إضعاف الجيش خاصة بعد رفضه الحرب على العراق، مما سمح لحزب العدالة والتنمية تقويض نفوذ النخبة البيروقراطية في السياسة الخارجية[4].

كما أن الإدارة السياسية الناجحة لحزب العدالة والتنمية في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية جعلت المواطن التركي يثق في الإدارة السياسية ويدعم تقليص دور العسكر في الحياة السياسية، والمؤسسة العسكرية ذاتها لم تعد تشعر بذات القلق من الإدارة السياسية القائمة تجاه مبادئ الجمهورية ونظامها العلماني[5].

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص293– 294.

[2] المرجع نفسه، ص329.

[3] لتفاصيل أكثر أنظر: رضا هلال، المرجع السابق، ص201.

[4] *Günter Seufert*, Foreign Policy and Self-image The Societal Basis of Strategy Shifts in Turkey, P 07 - 10.

[5] طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص412 – 415.

لكن نجاحات حزب العدالة والتنمية لم تمر دون مواجهة مع المؤسسة العسكرية وأبرزها كانت من خلال ما عرف بقضية "أرجينيكون". وهي محاولة انقلاب على الحكومة قام بها بعض الجنرالات، ولكنها على عكس الحالات السابقة انتهت إلى قيادة العسكريين للسجن وليس العكس[1].

لتستمر المواجهة بين الاتجاهين العلماني والإسلامي تحت سقف سياسي وضعته محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي والضغوط الدولية التي لم تعد تتحمل تدخلات الجيش، وأبرز محاطات الصراع تلك التي ترافقت مع طلب النائب العام للمحكمة الدستورية في 14 مارس 2008 حظر نشاط 71 من شخصيات حزب العدالة والتنمية من المشاركة في الأنشطة السياسية الحزبية لمدة خمس سنوات بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بحجة خرق المبادئ العلمانية، الذي وافقت على مناقشته المحكمة الدستورية بالإجماع في 31 مارس، وبدأت مناقشته في 28 جويلية لينجو الحزب من محاولة حله إذ حكمت المحكمة الدستورية في 30 جويلية بأغلبية ضئيلة برفض الدعوى بإغلاقه، بتهمة أنه يقود البلاد بعيدا عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع "لكن المحكمة حرمت الحزب من نصف ما يحصل عليه من تمويل من الخزانة العامة التركية[2].

وفي المقابل ألغت قرارا للبرلمان بالسماح للمحجبات بدخول الجامعات، وعلى إثر ذلك رحب الاتحاد الأوروبي بالقرار، وكانت دوله في وقت سابق استقبلت نبأ الدعوى القضائية لحل حزب العدالة والتنمية بدهشة، ووصف العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي هذا التطور بأنه جنون أصاب تركيا

---

[1] كلمة أرغينيكون مرتبطة في الذاكرة التركية بأسطورة أرغينيكون التي تقول: إن الأتراك حين انهزموا قبل آلاف السنين في موطنهم الأصلي بآسيا الوسطى لم يبق منهم إلا عدد قليل، وبحثوا في قمم الجبال عن مكان ليختفوا فيه عن أنظار أعدائهم وسلكوا درباً ضيقاً تستخدمه الحيوانات المتوحشة ووصلوا إلى وادٍ محاط بالجبال الشاهقة وسكنوا فيه وسمَّوا ذلك المكان «أرغينيكون» وظلوا هناك حوالي أربعة مائة سنة وتكاثروا خلالها حتى ضاق بهم المكان ولكنهم لم يجدوا المدخل الذي دخل منه أجدادهم قبل سنين ولم يعرفوا كيف يخرجون من الوادي واقترح عليهم حدَّاد إذابة معدن الحديد الموجود في الجبل بإشعال نيران ضخمة، وهكذا فتحوا نفقاً في الجبل وخرجوا من أرغينيكون وانفتحوا على العالم وأسسوا دولة كبرى. وفي رواية أخرى، أن ذئباً أغبر ظهر لهم وأرشدهم إلى طريق الخروج لتفاصيل أكثر أنظر: إسماعيل ياشا، أرغينيكون من الأسطورة إلى الواقع، العرب القطرية،2013/08/11، على الرابط:

http://www.alarab.qa/details.php?issueId=2071&artid=256016

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: سمير ذياب سابيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الطبعة الأولى، عمان: الجنادرية لنشر والتوزيع، 2012، ص38.

في وقت تحاول فيه أخذ موعد لبدء مباحثات العضوية[1]. وحذّر من تدخل القضاء في قضايا سياسية وديمقراطية وأن حظر حزب العدالة والتنمية سيعيق الإصلاحات في تركيا، وانتقد القضية من الأساس، معتبرا المكان لمناقشة الادعاءات التي أثارها الادعاء العام في البرلمان والقرار يتخذ بشأنها في صناديق الاقتراع وليس قاعة المحكمة[2].

وكان انتخاب رئيس الجمهورية عبد الله غول قد شهد معركة بين الإسلاميين والعلمانيين لم يغب عنها الجيش، فمع اقتراب نهاية عهدة أحمد سيزر سنة 2007، وأمام احتمال ترشح أردوغان لها أعلن ناطق رسمي باسم المؤسسة العسكرية أن النظام العلماني في خطر، أتبع بإعلان مشابه من طرف رئيس الجمهورية تلاه مظاهرات للقوى العلمانية لم يستجب لها بشكل كبير، أعقبها تصريح لرئيس الأركان تمنى فيه أن يختار رئيس جمهورية يلتزم بالقيم الجمهورية بالأفعال لا الأقوال، وأكد أن الجيش لن يتحرك إلا في حدود القانون.

ورغم نجاح عبد الله غول مرشح حزب العدالة والتنمية في الجولة الأولى إلا أن المحكمة الدستورية ألغت النتائج بعد شكوى من الحزب المعارض، لكن غول اعتبر القرار صادر من المؤسسة العسكرية وعلق عليه بانتقاد بيان صدر عنها سابقا واعتبرت الحكومة ذلك تهديدا من طرف الجيش، وردت المعارضة العلمانية بمظاهرة مليونية هذه المرة في 29 أبريل 2007، وأمام هذا التوتر تقرر إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 22 جويلية نجح فيها حزب العدالة والتنمية بنسبة 46,06 بالمائة وبعد جولتين من الانتخابات فاز عبد الله غول برئاسة الجمهورية في الثالثة منها.

ولم يغب عن ذلك العامل الدولي الذي كان يراقب ما يجري في تركيا فالإدارة الأمريكية حثت على احترام الديمقراطية، ومن جانبه الاتحاد الأوروبي حذر الجيش وطالبه بالابتعاد عن السياسة، وفي بروكسل دعا المفوض الأوروبي لشؤون التوسيع "أوللي رين" الجيش إلى البقاء خارج العملية الانتخابية، وترك الصلاحيات الديمقراطية للحكومة المنتخبة، وفي برلين أعلنت الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي أن الانتخابات الرئاسية في تركيا يجب أن تجري طبقا للقواعد الديمقراطية، بعيدا من الضغوط الخارجية[3].

---

[1] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، 2011، ص391.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: المرجع نفسه، ص38.

[3] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص405.

تعكس المواقف الغربية والأوروبية بشكل خاص من التطورات الداخلية التي عرفتها تركيا في العقد الأخير حجم تأثير العامل الخارجي على العملية السياسية الداخلية، والتي جعلت المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية في وضع حرج وصعب جدا، خاصة وأن سلوكياتها لا تستقيم مع ما تصبوا إليه استراتيجيا، ولا تتوافق في الأصل مع القيم التي تتبناها وتعتبر نفسها مخولة دستوريا لحمايتها، لأن الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية ليست له مبررات مقنعة في الغرب.

وما زاد من إحراج القوى الكمالية وانحصارها التحول في خطاب المعارضة الإسلامية التي تبنت مطالب الانضمام للاتحاد الأوروبي، وعملت على الوفاء بشروطه، ولم تلجأ للعنف قبل ذلك، وتبنت العلمانية بمفهومها الأوروبي الذي يعني الحريات الدينية، فوجد العلمانيون أنفسهم غير قادرين على الإجابة على سؤال: كيف يسمح للمحجبات بالدراسة في الجامعات الغربية ولا يسمح لهم بذلك في تركيا؟ ويضطر رئيس الوزراء لإرسال ابنته للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار معركة الإصلاحات الداخلية أجرى حزب العدالة والتنمية العديد من التعديلات على الدستور، ويحاول تتويجها بدستور جديد، وكان أهم تلك تعديلات في سبتمبر 2010 التي من المسائل بالغة الأهمية فيها ما تعلق بالقضاء العسكري (المواد 145-156 من الدستور)، فقد اقتصر اختصاص هذا القضاء على الجرائم العسكرية ولا تجوز محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري إلا في وقت الحرب، وتعديل المادة ١٢٥ من الدستور التي كانت تضفي حصانة على قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة (Supreme military council) وتمنع الطعن فيها، ليسمح بالطعن في هذه القرارات أمام القضاء[1].

كما صادق البرلمان التركي في نهاية جوان 2013 على تعديل في المادة 35 بقانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية التي كانت بمثابة ذريعة للقيام بانقلاب عسكري. حيث جرى تعديلها من القول "القوات المسلحة التركية مسؤولة عن حماية الأراضي التركية والجمهورية التركية كما جرى تعريفها في الدستور"، لتصبح "القوات المسلحة التركية مسؤولة عن حماية الأراضي التركية ضد أي خطر وتهديد خارجي وضمان حماية وتعزيز القوات المسلحة بطريقة رادعة، وأداء واجباتها في الخارج التي يسندها إليها البرلمان التركي، والمساعدة في إرساء السلام الدولي"[2].

---

[1] يحيى الجمل، التجربة الدستورية التركية <<٢-٢>>.

[2] البرلمان التركي يسد الطريق أمام الانقلابات 'الشرعية' للجيش، ميدل ايست أونلاين، 2013/07/13، على الرابط: http://www.middle-east-online.com/?id=158657

ليستمر مسلسل تراجع المؤسسة العسكرية، وآخر حلقاته كان القضاء بالسجن مدى الحياة على رئيس الأركان التركي المتقاعد الكر باشبوغ لدوره في مؤامرة "ارغينيكون" للإطاحة بحكومة رجب طيب اردوغان. وأحكاما مشابهة أيضا على ضباط سابقين في نفس القضية. وعلى ثلاثة برلمانيين معارضين بالسجن لمدد تتراوح بين 12 و35 عاما [1].

في المقابل عينت الحكومة التركية قادة جددا للجيش في إطار تغييرات شاملة في القيادات الكبرى تؤكد سيطرتها على القوات المسلحة. وعكست التعيينات الجديدة قدرة الحكومة على تحجيم دور الجيش الذي ظل يهيمن خلال حقبة طويلة على الحياة السياسية في البلاد. وقرر المجلس العسكري –في اجتماع ترأسه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان– تعيين الجنرال هولوسي أكار قائدا للقوات البرية، بدلا من أهم المرشحين للمنصب قائد قوات الأمن بكير كاليونجو الذي أحيل إلى التقاعد الإجباري. وذكرت تقارير إعلامية أن أنقرة كانت تعارض تولي كاليونجو قيادة القوات البرية، لأنه يعتبر منتقدا للحكومة، وظهر اسمه في أقوال أدلى بها في محاكمة ما أطلق عليه مؤامرة "أرغينيكون" المزعومة على حكومة أردوغان[2].

---

[1] القضاء التركي يسجن قائدا سابقا للجيش مدى الحياة ، ميدل ايست أونلاين، 2013/80/05، على الرابط:
http://www.middle-east-online.com/?id=159991

[2] تركيا تعين قادة جددا للجيش، الجزيرة نت، 2013/80/04، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/471a3cec-d822-4b39-9108-9cbc61f4a119

المبحث الثالث: انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية

بعد نهاية الحظر على الزعماء السياسيين ترأس نجم الدين أربكان حزب الرفاه الوطني الذي كان قد أسسه بعض كوادر حزبه المنحل، حيث كان الحزب يتقدم في منحى تصاعدي بين الانتخابات البلدية والبرلمانية، حتى سنة 1994 التي فاز فيها بأكبر بلديتين في تركيا هما اسطنبول وأنقرة، وحل في المرتبة الثالثة بنسبة 19,07%، ثم الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 1995 حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة 21,38% [1].

لكن تدخل العسكر والتحالفات السياسية حالت دون تمكينه من تشكيل الحكومة، واستمرت المشاكل بين الأحزاب المتنافسة التي لم تستطع تجاوز خلافاتها لتسقط حكومة تشيلر الأولى ثم تتحالف مع أربكان وتشكل حكومة برئاسته في جوان 1996 عملت سنة واحدة فقط ثم أطيح بها بعد صدام متواصل بين أربكان والمؤسسة العسكرية، عل إثره حُلّ الحزب (الرفاه) ومنع أربكان إلى جانب قيادات أخرى من العمل السياسي خمسة سنوات. ولكن قبيل صدور قرار المحكمة ذلك سارعت قيادات أخرى من الحزب لتشكيل حزب جديد هو حزب الفضيلة هو الآخر لاقى نفس المصير بعد سنوات.

هذا الأخير ولدت معه مسألة خلافة أربكان ببروز جناحين (الشيوخ – الشباب) أو (الصقور– الحمائم)، ورغم انتهاء قيادة الحزب لصالح الشيوخ بزعامة "رجائي قوطان"، حيث رشّح من كانوا يوصفون بالتجديديين "عبد الله غول" لرئاسة حزب الفضيلة في مؤتمره الذي عقد في 14 ماي 2000 وخسروا بواقع 570 صوتا مقابل 620 للتقليديَين. واتجه الشباب التجديديون لفكرة إنشاء حزب جديد خاصة في ظل المصير المجهول الذي كان ينتظر حزب الفضيلة والذي انتهى إلى حله[2].

ولكن التيار الشبابي الذي كان يتزعمه "رجب طيب أردوغان" و"عبد الله غول" استمر في نشاطه، وقرر في الأخير الانفصال عن حزب الفضيلة وتشكيل حزب جديد هو حزب العدالة والتنمية عام

---

[1] لتفاصيل أكثر أنظر: رضا هلال، المرجع السابق، ص159.

[2] حسين بسلي وعمر أوزباي، المرجع السابق، ص292– 293 .

2001 الذي تمكن من كسب الطبقة الوسطى الناشئة لصفه فهو يعتبر ممثلها السياسي[1]. لتبدأ معه مرحلة جديدة من تاريخ تركيا كان أبرز ملامحها تقدم التيار الإسلامي بقيادة أردوغان بعد فوزه بأغلبية مكنته من تشكيل الحكومة منفردا لفترتين متتاليتين رسم من خلالها قادته خطا سياسيا جديدا داخليا وخارجيا.

المطلب الأول: التعريف بأهم قيادات حزب العدالة والتنمية

يتضح من خلال القراءة الدستورية والسياسية للنظام التركي أن صنع القرار بشكل عام والخارجي منه بشكل خاص يتمحور حول ثلاث شخصيات هي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية إلى جانب المؤسسة العسكرية. ولمعرفة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية فان التعريف بالشخصيات الثلاث يقدم تصور عن هذا التحول، وهذا ما سنفصله في السطور التالية.

1. رجيب طيب أردوغان:

ولد رجيب طيب أردوغان في 26 فيفري 1954 في حي سنان باشا باسطنبول، تدرج في مراحله التعليمية فبعدما أنهى الدراسة بمدرسة الأئمة والخطباء دخل المعهد العالي للعلوم الاقتصادية والتجارية ليتخرج منه سنة 1981[2]. ونشأ أردوغان وتربى في كنف "الفكر الوطني" منذ أن كان في المدرسة الثانوية للأئمة والخطباء. وقد أهلته ملكاته الخطابية ومطالعته الثقافية، وشخصيته الجادة لأن يشارك في أنشطة الأحزاب السياسية التي أسستها حركة الفكر الوطني بداية من حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني في السبعينات، ثم حزب الرفاه، وانتهاء بحزب الفضيلة وبعده السعادة، ثم انشقاقه عن الحركة وتأسيسه حزب العدالة والتنمية الى جانب قيادات شابة كثيرة كانت

(1) DIDIER BILLION, UNE NOUVELLE POLITIQUE EXTÉRIEURE DE LA TURQUIE… VOUS AVEZ DIT NOUVELLE ?, Institut de relations internationales et stratégiques, *Policy paper* , 8 septembre 232010, .P.

(2) حسين بسلي وعمر أوزباي، المرجع السابق، ص24.

تمثل التيار التجديدي داخل حركة الفكر الوطني، منهم عبد الله غول وبولنت أرينتش، ومليح غوكتشلك[1].

في الثانية والعشرين من عمره تولى سنة 1976 رئاسة جناح الشباب بمحافظة اسطنبول في حزب السلامة الوطني، وفي عام 1985 أصبح رئيسا لشعبة المدينة في حزب الرفاه وعضوا في اللجنة العليا لإدارة الحزب[2]. فاز برئاسة بلدية اسطنبول سنة 1994، لكن بعد أربعة سنوات أقيل منها ودخل السجن[3]، وقد حقق العديد من الانجازات خلال فترة حكمه تلك إذ جعل منها معلما سياحيا وانتشل البلدية من ديونها التي بلغت ملياري دولار إلى أرباح واستثمارات ونمو بنسبة 07% [4]. أنتخب نائبا بموجب انتخابات جزئية في مارس 2003، ليصبحا رسميا رئيسا للوزراء[5].

ويرى ناخبو حزب العدالة والتنمية في إردوغان رجلاً قام بترسيخ اعتراف المجتمع الدولي ببلادهم كقوة إقليمية صاعدة"[6]، وهو يتمتع بشعبية تزيد بنسبة عشرة في المائة عن شعبية حزبه، أي أنها تبلغ ما بين 55 و60% على حسب استطلاعات الرأي. مثل هذا المستوى من الشعبية لا يصل إليه أي سياسي آخر في تركيا، وهي تعتبر بالنسبة لسياسي يدير دفة الحكم منذ ثماني سنوات شيئاً غير عادي حتى بالمقارنة مع الدول الأخرى[7]. ولم يحدث منذ عدنان مندريس، زعيم الحزب الديمقراطي، أن تمتع رئيس حزب ورئيس حكومة بقوة ونفوذ رجب طيب أردوغان[8].

---

[1] حسين بسلي وعمر أوزباي، المرجع السابق، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص15– 16 .

[3] المرجع نفسه، ص249.

[4] لتفاصيل أكثر أنظر: سمير ذياب سابيتان، المرجع السابق، ص33.

[5] حميد بوزرسلان، المرجع السابق، ص142.

[6] توماس زايبرت، ترجمة: صفية مسعود، إردوغان بعيون ناخبيه المعلم الكبير" و"السوبرستار"، موقع قنطرة للحوار مع العالم الإسلامي، 2011/06/11، نسخة إلكترونية.

[7] المرجع نفسه.

[8] مركز الجزيرة للدراسات، أردوغان احتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/10/07، ص02.

2. عبد الله غول:

ولد عبد الله غل في 29 أكتوبر 1950 بمحافظة "قيصرية" من عائلة متواضعة. تخرج من كلية الاقتصاد بجامعة إسطنبول عام 1972 ثم حصل على الماجستير ثم الدكتوراه من بريطانيا في موضوع تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم الإسلامي عام 1978. عُيّن مدرسا في قسم الهندسة الصناعية في جامعة "سقاريا" في تركيا ثم عمل في بنك التنمية الإسلامي في "جدة" كخبير اقتصادي بين عامي 1983 و1991 وفي العام نفسه حصل على درجة أستاذ مساعد في الاقتصاد الدولي.

بدأ نشاطه السياسي مبكرا حيث كان في التاسعة عشرة من عمره حينما بدأ رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان نشاطه السياسي عام 1969. وانتُخِب عضوا بحزب الرفاه الذي كان يتزعمه أربكان عن محافظة "قيصرية" عام 1991. وفي عام 1993 أصبح مسؤولا عن العلاقات الدولية لحزب الرفاه وبين عامي 1995 و2000 كان عضوا في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي. وبين عامي 1996 و1997 عيّنه أربكان وزيرا للدولة للشؤون الخارجية في حكومته الائتلافية حيث كلف بالعلاقات الخارجية وبينها ملف قبرص الشائك.

انضم عقب حظر حزب الرفاه والإطاحة به من الحكم إلى حزب الفضيلة عام 1998. في ماي عام 2000 قاد حركة التجديد في حزب الفضيلة ورشح نفسه لرئاسة الحزب ضد رجائي قوطان زعيم الحزب الذي كان مدعوما من الزعيم التاريخي أربكان لكنه لم ينجح. وبعد حل حزب الفضيلة عام 2001 أسس مع رفيق دربه رجب طيب أردوغان حزب العدالة والتنمية الذي حاول الابتعاد عن صفته الإسلامية معتبرا نفسه قوة ديمقراطية محافظة.

تولى عبد الله غل رئاسة الوزراء في شهر نوفمبر عام 2002 عقب فوز حزبه بالانتخابات التشريعية، وبقي "غل" في منصبه أربعة أشهر رفع خلالها الحظر السياسي عن أردوغان فتنازل عن رئاسة الوزراء لصالح زعيم الحزب ورفيقه وتولى وزارة الخارجية ومنصب نائب رئيس الوزراء. ليظل عضوا في المجلس الأوروبي لمدة عشر سنوات وحصل على ميدالية شرفية كعضو دائم بالمجلس حيث كان يعبر عن قضايا الدول المسلمة مثل الجزائر والبوسنة والشيشان. نجح عام 2005 في بدء

مفاوضات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وانتخب رئيساً لتركيا في 28 أوت 2007 إثر ثلاث جولات من التصويت بعد حصوله على أكثر من نصف أصوات البرلمان[1].

3. أحمد داود أوغلو

ولد أحمد داود أوغلو في منطقة طاشكنت (مدينة وقنيه) عام 1959، أنهى دراسته الثانوية في ثانوية إسطنبول للبنين، وحصل على الليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة البوسفور في اسطنبول، ودرجة الماجستير في الإدارة العامة، ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة نفسها.

عمل خارج تركيا في الأعوام ما بين 1990– 1995، ثم استاذًا في جامعة مرمرة بين عامي 1995 و1999. حصل على درجة أستاذ مساعد سنة 1993، ودرجة الأستاذية سنة 1999، كما شغل منصب رئس قسم العلاقات الدولية في جامعة "بايكنت" في إسطنبول بتركيا. له العديد من المؤلفات بعدد من المواضيع السياسية أبرزها كتاب العمق الاستراتيجي[2]. بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكومة في تركيا في خريف 2002 عين مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء، منح خلالها لقب "سفير" بقرار مشترك من الرئيس أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء عبد الله غل وذلك في 17 جانفي 2003، كما إنه كان واحد من أبرز من ناب عن الحكومة التركية خلال الدبلوماسية المكوكية للتسوية بين إسرائيل وقطاع غزة عام 2008، ثم تسلم حقيبة وزارة الخارجية في ربيع عام 2009.

يصفه الخبير في الشؤون التركية الدكتور مصطفى اللباد بالطبعة الأحدث لإستراتيجيي الشرق الكبار، وأنه 'أهم مفكر استراتيجي تركي في نصف قرن الماضي'. ويشير إلى أن أعماله الفكرية أصبحت بمنزلة القوام الأساسي لحركة السياسة الخارجية التركية[3]. ولا يبتعد ابراهيم غانم البيوني الذي سبق له ترجمة كتابين له إلى العربية الأول بعنوان "الفلسفة والسياسة"، والثاني بعنوان "العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية". وقبلهما ترجم له دراسة مهمة بعنوان "انبعاث الفكر

---

[1] عبد الله غل.. خبير اقتصادي ومحنك سياسي، الجزيرة نت، 2007/04/24، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/3f0fa78d-c4ec-4bb0-8444-d322b5881b76

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: احمد داود اوغلو، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2011، ص645.

[3] مصطفى اللباد، مفكر تركيا الاستراتيجي: أحمد داود أوغلو، الجريدة (الكويتية)، 2009/04/11، على الرابط:
www.aljarida.com/AlJarida/Article.aspx?id=105481

الإسلامي في تركيا: دراسة في عملية التحول من الفكر العلماني إلى الإسلام"، عن هذا الوصف في مقالة مطولة تحت عنوان "أحمد داود أغلو.. وليس كيسنجر تركيا"، يضعه فيها في مصاف منظري العلاقات الدولية المعاصرين الذين لا تقل قامته عن قامتهم ويذهب إلى أبعد من ذلك حين يجعلهم أهم من بعضهم[1].

كما اختارته مجلة فورين بوليسي في 2010 ضمن أهم مائة مفكر في العالم، وذلك باعتباره أحد أهم العقول التي تقف وراء نهضة تركيا الحديثة، وفي 2011 اختارته المجلة رفقة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ضمن القائمة لدورهما في التفكير في دور جديد لتركيا في العالم وتحقيقه[2].

واتسمت شخصية داود اوغلو بالحركة المستمرة التي لا تمل. وهو يعتبر أن وزارة الخارجية يجب أن تعمل «24 على سبعة»، أي 24 ساعة على امتداد أيام الأسبوع السبعة. وأثناء العدوان على غزة، قال داود اوغلو أنه بقي ببذلة واحدة أكثر من أسبوع متنقلا بين القاهرة ودمشق[3].

وسيرة أحمد داوود أوغلو تجسد جيدا نقاط القوة في تركيا وقدرتها على لعب دور الجسر الذي تدعيه، فهو نتاج البيئة الاجتماعية المحافظة والتعليم الغربي في آن، وهو يتمتع بنوع من المرونة المتعددة الثقافات، التي لها أهمية بالغة في المسار الجديد للعلاقات الدولية، فقد قام بـ قراءة القرآن في عائلة ورعة من قونيةKonya، أتم دراساته الثانوية بالثانوية الألمانية باسطنبول، دكتوراه في جامعة البوسفور الإنجليزية، درس اللغة العربية في القاهرة، وهو محاضر جامعي في ماليزيا، بالتالي فإن الرجل يتغذى من هذه التأثيرات المتعددة[4].

---

(1) إبراهيم البيومي غانم ، أحمد داود أوغلو... وليس كيسنجر تركيا، معهد الهقار،28 /2010/03، على الرابط:
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=988:-----&catid=94:hoggar&Itemid=36

(2) أحمد داود أوغلو.. منظر دبلوماسية تركيا، الجزيرة نت، 2012/08/07، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/122ab278-02d5-42a4-bfc8-38157d8a1939

(3) محمد نور الدين، أحمد داود أوغلو: «الدبلوماسية الناعمة» من «تركيا الجسر».. إلى «تركيا المركز»، أخبار العالم، 2009/05، على الرابط:
http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=23576

(4) DIDIER BILLION, UNE NOUVELLE POLITIQUE EXTÉRIEURE DE LA TURQUIE, .P .24

العلاقة بين صناع القرار الجدد

الصفة المشتركة بين الثلاثي الصانع للسياسة الخارجية التركية أنه يحمل نفس التصور وينتمي لخط أيديولوجي واحد. لذلك لا يوجد أي إشكال في التوجهات السياسية الخارجية. كما أنه تقف وراءهم أغلبية برلمانية لحزب العدالة والتنمية تضمن تسهيل عملهم في المجلس الوطني الكبير.

ويبقى الإشكال الأبرز في دور المؤسسة العسكرية التي استطاع هذا الثلاثي ترويضها بتبنيه خطابا وإن كان لا يختلف في جوهره عن أبيهم الروحي نجم الدين أربكان إلا أنه قُدم في قالب مقبول لهذه المؤسسة، وصياغته بلغة أكاديمية بعيدا عن الشعارات الأيديولوجية الفضفاضة. والأهم من ذلك أن هذا التصور أثبت نجاعته، وقدّم نتائج هامة لتركيا، كما أنه لم يأت دفعة واحدة وإنما بشكل متدرج، والدليل على ذلك أن اعتلاء أحمد داود أوغلو وزارة الخارجية أتى بعد قرابة السبع سنوات من عمله كمستشار للحكومة مكافئة له على جهوده، ولتمكينه من تجسيد أهدافه بشكل أسرع وأسهل. وأيضا التغيرات الدولية التي فرضت هذا التحول.

والعلاقة بين رجيب طيب أردوغان وعبد الله غول تعود إلى السبعينات حيث كانا ينشطان في الاتحاد التركي لطلاب الفكر الوطني. وكان أول اشتراك في العمل السياسي بينهما من خلال الانتخابات العامة عام 1991 حيث شجع أردوغان غول على الترشح ليصبح الأخير نائبا برلمانيا. وفي مؤتمر 1993 أصبح عضو اللجنة العليا للحزب جنبا إلى جنب مع أردوغان[1]. ليقودا لاحقا التيار الشبابي ويؤسسان حزب العدالة والتنمية. والحضور القوي لأردوغان أكثر من عبد الله غول الذي قد يبرره الصلاحيات التي يخولها له الدستور بصفته رئيس للوزراء مقارنة برئيس الجمهورية، ولكن أردوغان هو الرجل الأول في الحزب وزعيمه.

ويعتبر عبد الله غول الشخص الأقرب نفسيا وسياسيا إلى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ومحل ثقته الأول فحينما منع أردوغان قضائيا من خوض الانتخابات كان غول هو الشخص الذي حلّ محل أردوغان على رأس الحكومة التركية. بعدما قضى القضاء التركي بأن رئيس العدالة والتنمية لا يمكنه أن يتولى رئاسة الحكومة بسبب حكم سابق بتهمة "التحريض على الحقد الديني"، ودام ذلك حتى تمكن أردوغان بعد بخمسة أشهر من الفوز بمقعد في البرلمان في مناسبة انتخابات تشريعية جزئية بمدينة سرت، وبالتالي تولى رئاسة الحكومة، وقاد غول السياسة الخارجية منذ ذلك الحين[2].

---

[1] حسين بسلي وعمر أوزباي، المرجع السابق، ص288.

[2] عبد الله غول، موقع المعرفة، على الرابط:

ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أنه عند تكليف عبد الله غول بتشكيل الحكومة عقب نجاح الحزب في انتخابات 2002 قام بإعداد حكومته بعد مشاورته رئيس الحزب السيد أردوغان[1]. وبرفع عبارة (الأفعال الأيديولوجية والتحريضية) من المادة 76 من الدستور ووضع مكانها (الأفعال الإرهابية) لم يعد هناك مانع دستوري لانتخاب أردوغان نائبا برلمانيا، ليصبح عقب إعادة انتخابات محافظة "سيرت" نائبا برلمانيا دون الحاجة لانتظار انتخابات جديدة. ومباشرة قدمت حكومة عبد الله غول استقالتها لرئيس الجمهورية وكلف أردوغان بتشكيل حكومة جديدة[2].

وبرز تأثير أردوغان في القرار الخارجي حتى قبل توليه منصب رئاسة الوزراء حيث في فترة الحضر السياسي عليه وخلال الاستعدادات لانتخابات نوفمبر وقمة "كوبنهاغن" في ديسمبر التي ركز عليها أردوغان وكثف كل اهتماماته لأجلها، بينما كان عبد الله غول منشغلا بتشكيله للحكومة وانتقال السلطة إليه، قام أردوغان بزيارة لأربعة عشر دولة الأعضاء في الاتحاد الأوربي خلال فترة قصيرة، وتشاور مع رؤسائها. كما قام في نفس الفترة بزيارة لكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين، وكان هذا الأول من نوعه على مستوى السياسة التركية حيث إنه ليس رئيس وزراء ولا رئيسا للجمهورية ولكنه في نفس الوقت يتشاور مع رؤساء جمهوريات ووزراء الدول التي يقوم بزيارتها، وينشئ علاقات وطيدة معهم ويحصد نتائج ايجابية. ويصف مترجمه آجامان باغيش ذلك التناقض بقوله: " كانت تتم معاملة رئيس الحزب السيد أردوغان في كل دولة يذهب إليها معاملة رئيس الوزراء، ولكن الدولة الوحيدة التي لم تفعل ذلك هي تركيا"[3].

أما داود أوغلو أو «الخوجا»، كما يطيب لرجب طيب اردوغان، أن يناديه أي «أستاذي»، رغم أن داود اوغلو يصغر «الطيب» بخمس سنوات. ومصطلح الخوجا يعكس المهنة الجامعية، ويفيد بالطبع الاحترام والتقدير، فهذا يعكس طبيعة العلاقة بينهما، وثقة اردوغان وعبد الله غول به وتقديمهما له ما يمكن أن يكون «شيكا على بياض» ليستطيع ترجمة رؤيته لمكانة تركيا. وما يعكس التجانس في الرؤى السياسية بين الأطراف الثلاثة هو الاستمرارية في نفس النهج لداود اوغلو بعد عبد الله غول الذي شغل المنصب قبله، وبعض عناصر القطيعة كانت في تراجع الحماسة للانضمام للإتحاد

---

http://www.marefa.org/index.php/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87_%DA%AF%D9%88%D9%84_.

[1] حسين بسلي وعمر أوزباي، المرجع السابق، ص376.

[2] المرجع نفسه، ص383 – 384.

[3] المرجع نفسه، ص377–378.

الأوربي واستقلالية عن السياسات الغربية[1] وكان من الواضح أنه بعد تولي غول وزارة الخارجية على امتداد السنوات السابقة نشأ ما يشبه الوزارة الموازية. إذ أن وزارة الخارجية كانت تعتبر من حصون «الدولة العميقة» العلمانية – العسكرية في مواجهة الإسلاميين. وإذا كان بالأمس لا يمكن تذكّر صورة اردوغان وغول إلا وخلفهما صورة داود اوغلو، فاليوم أصبح داود اوغلو بجانبهما ومعهما[2].إذ كانت النخب العلمانية التقليدية تسيطر على مؤسسة السياسة الخارجية لتركيا، فتم تهميش البيروقراطية على نحو متزايد في عملية تنفيذ السياسات بوزارة الخارجية [3].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية

شهدت تركيا فور وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة انطلاقة قوية في مختلف المجالات، إذ حقق الاقتصاد التركي نسبة نمو كبيرة وإصلاحات سياسية داخليا، فلم يكن وصوله إلى السلطة مجرد تناوب روتيني عليها بين أحزاب متنافسة، بل جاء بمشروع شامل في الداخل والخارج، تعدّل تبعا للممارسة والظروف، وترك أثرا استثنائيا في حاضر تركيا ومستقبلها ودورها من هنا أهمية وأثر ما تركته تجربة الحزب. وأبرز انجازاته كان تفكيك بنية الدولة العميقة، من خلال خطوات كان أهمها تعزيز النزعة المدنية من خلال وضع حد للوصاية العسكرية على السياسة المستمرة منذ سنة 1960[4].

أما على المستوى الخارجي فقد شهد العقد الأخير حضورا قويا لتركيا في القضايا الإقليمية ترجمة لأفكار تيار "العثمانية الجديدة"، خاصة بعد ما أسندت لمهندس أفكاره دواد أوغلو وزارة الخارجية، الأمر الذي خول له كل الصلاحيات لتطبيقها.

---

(1) ZİYA ÖNİŞ, MULTIPLE FACES OF THE "NEW" TURKISH FOREIGN POLICY: UNDERLYING DYNAMICS AND A CRITIQUE, Center for Globalization and Democratic Governance, GLODEM Working Paper Series, 04/2010.P4.

(2) محمد نور الدين، أحمد داود أوغلو: «الدبلوماسية الناعمة» من «تركيا الجسر».. الى «تركيا المركز».

(3) ZİYA ÖNİŞ, MULTIPLE FACES OF THE "NEW" TURKISH FOREIGN POLICY..P6.

(4) محمد نور الدين، عشرة سنوات على حزب العدالة والتنمية نجاحات وإخفاقات، شؤون الأوسط، العدد143، خريف 2012، ص102-103.

والإرهاصات الأولى لهذا التحول كانت مع نهاية الحرب الباردة التي انبثق عنها نظام دولي جديد لم تشأ القيادة التركية ممثلة في الرئيس السابق أوزال أن تستمر بنفس الرؤية التي انحازت فيها للمعسكر الغربي على حساب مصالحها مع دول الجوار التي كانت تعتبرها خطرا على أمنها القومي حينها. من هنا بدأت محاولة تخطي الكمالية التي لم تلد مباشرة مع العادلة والتنمية، فالتطورات التي حصلت في الشرق الأوسط مع بداية الثمانينات بالاحتلال الصوفياتي لأفغانستان وعقد معاهدة كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر وسقوط نظام الشاه في إيران ثم الحرب العراقية الإيرانية، دفعت أوزال إلى تخطي أهم المبادئ الكمالية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول[1]. ورؤيته كانت تنطلق من الاستفادة من دروس التاريخ العثماني، ومن هنا جاء مصطلح العثمانية الجديدة ومعه بدأ الحديث عن الجمهورية الثانية ونهاية الكمالية[2].

فعمل على بلورة سياسة خارجية تعيد تشكيل علاقاتها الدولية خاصة مع منطقة البلقان وآسيا التي أصبحت دولها الجديدة بديلا عن الحدود السوفياتية السابقة. ولكن بسبب سياساتها ذات المحور الواحد وجدت تركيا صعوبة في انفتاحها على بعض المناطق مثل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[3].

تلك الصعوبات ناجمة بالدرجة الأولى عن الخلافات الداخلية بين النخب السياسية، فالغموض الذي كان يتعلق بدور تركيا الإقليمي سببه الصراع بين الاتجاهات الثلاثة لتعريف هوية تركيا، أي مناصرو الحداثة وتطلعهم نحو الغرب، والإسلاميون واتجاههم نحو الشرق الأوسط والمجتمعات الإسلامية، وتطلعهم نحو الجنوب، والقوميون ذوو التوجه التاريخي وتطلعهم نحو الشرق أي الشعوب التركية لحوض بحر قزوين وآسيا الوسطى[4].

تأجج هذا الخلاف في منتصف تسعينات القرن الماضي بعدما شهدت العلاقات الإسرائيلية التركية تنسيقا كبيرا بتحالف إستراتيجي بين الطرفين، ورفض لمبادرات رئيس الحكومة حينها نجم الدين أربكان مع العالم العربي والإسلامي داخليا. ولم ترتقي هذه السلوكيات إلى مستوى القراءة

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص247.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: محمد نور الدين، تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص36 – 56.

[3] لتفاصيل أكثر أنظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص92.

[4] زبيغنيف بريجنسكي، ت سليم أبرهام، رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ط 1، دمشق: دار علاء الدين،2001، ص151.

الإستراتيجية الواضحة المعالم، كما لم تخرج عن إطار صراع الهوية بين النخب السياسية التركية، وهي كلها سياسات تعتبر انتكاسة وانحرافا عن الخط الأوزالي، خاصة وأنه لم يكن لها أي مردود إيجابي لصالح تركيا باستثناء قبول ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي الذي انتهى إلى طريق مسدود.

هذا ما سهّل عملية التحول التي عرفتها السياسة الخارجية التركية، والتي لم تكن رد فعل معاكس في الاتجاه ومساوي في القوة من طرف الإسلاميين بعد توليهم السلطة، وإنما قراءة تنطلق من إقامة توازن دقيق بين مختلف المصالح والتيارات والاتجاهات: الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية. وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين، بحيث تكون بلدا محوريا على مسافة واحدة من الجميع[1].

وبذلك اتضح الغموض الذي طبع السياسة الخارجية التركية بعدما حسم الصراع توافقيا وليس إقصائيا، بالجمع بين كل تلك العناصر في "توليفة" إستراتيجية صاغها دواد أوغلو. توليفة تنطلق من فكرة تركيا الدولة المركز المنفتحة على العالم. أهم خصائصها العودة إلى الشرق ولكن دون غلق الأبواب مع الغرب[2].

وبرز الحضور التركي في المنطقة من خلال قيام الحكومة برئاسة رجب طيب أردوغان بمهمة الوساطة الصعبة بين إسرائيل وسوريا ونجاحها في جمع الطرفين في إسطنبول أربع مرات من أجل استئناف المفاوضات، وتوضح بشكل أكبر أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في 24 ديسمبر 2008، والمواقف التركية حينها من إسرائيل[3]. ومما ساهم في بروز الدور التركي فشل إدارة بوش، وغياب أي حضور سياسي أوروبي ذي معنى وعجز روسيا التي لم تستطع وراثة الاتحاد السوفيتي السابق في الشرق الأوسط[4].

---

[1] عيسى السيد دسوقي، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط1، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009، ص90.

[2] تطرقنا لهذا التحول في المبحث الثالث من الفصل الأول وللتوسع أكثر في هذا الموضوع أنظر: ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

[3] المرجع نفسه، ص91.

[4] المرجع نفسه، ص95.

وما يعزز الحضور التركي التحولات الناتجة عن الحركات الاحتجاجية في العالم العربي التي أضافت ديناميكية جديدة للسياسة الخارجية التركية، ورغم الصعوبات التي تعتري حدودها مع سوريا إلا أن صعود القوى الإسلامية في معظم الدول التي حدث فيها التغيير والتغييرات الأيديولوجية – البنيوية المواتية في دول شمال إفريقيا والربيع العربي ترجح حظوظ تركيا المتوائمة مع التصور الأمريكي للشرق الأوسط مقارنة بإيران المتصادمة مع واشنطن[1].

وتجلت الخطوط الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية التي رسمها الثلاثي أردوغان أوغلو وغول، والتي تنطلق من مركزية تركيا وتستند لعمقها الاستراتيجي، في تمكنها من نسج علاقات مع كل الأطراف الإقليمية والدولية دون أن تتأثر بالخلافات الجوهرية بينها، بل مكنتها محافظتها على مسافة واحدة من الكل، من قلب هذا التناقض أو الاستثناء إلى أكبر ايجابية حيث جعلت منها وسيطا مقبولا لحل تلك الخلافات عند الجميع، وهذا أحد مبادئ مهندسها أحمد داود أوغلو التي نجملها فيما يلي[2]:

1- التوفيق بين الحريات والأمن. ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.

2- تقليص المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر، أو ما يسمى بـ»تصفير» المشكلات، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع.

3- إتباع سياسة خارجية متعددة البعد ومتعددة المسالك. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية، من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من أن تكون تركيا «مصدر مشكلة» في استقطابات الغرب – الشرق والشمال – الجنوب وأسيا – أوروبا والغرب – الإسلام، تكون على العكس «مصدر حل» للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، ويشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور، لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر، ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت ذاته على أنه تناقض.

---

[1] مصطفى اللباد، الربيع العربي وتركيا وإيران: ملامح النظام الإقليمي الجديد، شؤون عربية، العدد149، ربيع 2012، ص95.

[2] محمد نور الدين، أحمد داود أوغلو: «الدبلوماسية الناعمة» من «تركيا الجسر».. الى «تركيا المركز».

4- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا على الساحة الدولية. فقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا «بلد جسر» تصل بين طرفين. أما في المرحلة الجديدة، على تركيا ألا تكون جسرا، بل «البلد المركز».

5- الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية، إلى الحركة الدائمة، والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

ويتضح من هذا ما يمكن القول أنها ثلاث اختلافات جوهرية بين العثمانية والنيوعثمانية هي[1]:

1) نزع الطابع العسكري بشكل كامل، وإخضاع السياسة للإدارة المدنية: كجزء من إصلاحات النظام السياسي، وهو ما لم يشهده العصر العثماني أو الكمالي.
2) مقاربة "صفر مشكلة مع دول الجوار": وهو تحول مهم في السياسة الخارجية التركية، مقارنة بالماضي العثماني الذي عمل على بناء التحالفات مع الدول المجاورة والقوى العظمى، أو النظام الكمالي الذي عمل على البقاء في معزل عن القضايا الإقليمية والدولية.
3) تعظيم المصالح التركية على الساحة الدولية: من خلال ممارسة دور أكثر فعالية، وليس أدل على ذلك من دور تركيا الفعال في العالم الإسلامي، وموقفها من قضية قبرص والأرمن، فضلا عن محاولتها تحقيق استقرار سياسي واقتصادي يتناسب وعلاقتها بالإتحاد الأوربي.

وقد وجد صناع القرار الجدد أنفسهم في مواجهة جملة من التحديات في السياسة الخارجية، من بينها مفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، فضلا عن علاقاتها باليونان ومشكلة قبرص، الشرق الأوسط بصفة عامة، شمال العراق بصفة خاصة، والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية هي قضايا تتابعها الحكومة التركية فضلا عن الرأي العام التركي، كما تمثل أزمة برنامج إيران النووي قضية ملحة في السياسة الخارجية التركية، وهي تؤثر مباشرة على العلاقات الأمريكية التركية[2]. وفي سبيل تجاوز كل هذه العقبات والتحديات تحركت الدبلوماسية التركية في كل المسارات وفي وقت متزامن.

ففي المسار الأوروبي وبينما كانت الحركة الإسلامية ممثلة في حزب الرفاه ترفض الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة وتربطها بدعم إسرائيل على حساب القضايا العربية، وتنظر إليه على أنه

(1) Mustafa Gokhan Salim, ''Turkey Between the Ottoman Past and the Kemalist Republic'', Yale Journal of International Affairs, Spring/Summer :2011, p.141.

(2) Kemal Kirisci, ''Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times'', Institute of Foreign Policy, Chaillot Paper, N°92, September :2006, p.53.

تحويل تركيا إلى عميل لها[1]. فان حزب العدالة والتنمية في إطار سعيه للانضمام للاتحاد الأوروبي رمى بثقله باتجاه قبول تركيا في الاتحاد لفرض الديمقراطية الأوروبية وتمكينه داخليا من تجسيد برنامجه [2]. والاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يمنحها لها من جهة أخرى.

وحاولت حكومة العدالة والتنمية إثبات جديتها للانضمام للاتحاد الأوربي من خلال العمل على تطبيق الإصلاحات التي طُلبت منها أوروبيا. وقامت بإصلاحات داخلية جسدتها التعديلات الدستورية التي أقرها استفتاء 12 سبتمبر 2010، حيث اتسع مدى الحقوق والحريات الأساسية وأصبح الدستور التركي بذلك متجاوباً مع متطلبات المؤسسات الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتوصيات المجلس الأوروبي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التمييز ضد المرأة وضد الأجناس الأخرى[3]. هذا ولقد صرح أحمد داوود أوغلو، أن عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، تمثل هدفا إستراتيجيا في السياسة الخارجية التركية، وأن حكومته عازمة الاستمرار في الإصلاحات للوصول لهذا الهدف، من ناحية أخرى، هو يرى أنه على الإتحاد الأوربي الحفاظ على مصداقيته من خلال ثلاث بنود وهي[4]:

1) الالتزام بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين.
2) عدم السماح للقضايا الثنائية كبح مفاوضات الانضمام.
3) ألا يسمح بالتلاعب بعملية انضمام تركيا للإتحاد بسبب السياسات الداخلية.

ولم يمنع هذا المسار من عودة تركيا إلى الشرق دون إدارة ظهرها للغرب بشكل كامل، وإنما استمرارية في نفس الاتجاه ولكن بمنطق مختلف يقوم على أساس الخطاب القوي الرافض للاملاءات والمقدر للمصالح القومية أولا وأخيرا. حيث شهدت العلاقات العربية التركية تحسنا ملحوظا وبشكل خاص العلاقات السورية التركية (قبل بداية الحركات الاحتجاجية في الدول العربية وسوريا تحديدا)، انعكس على التعاون الاقتصادي الذي شهد نموا مضطردا، وكانت أبرز المواقف التركية رفضها

---

(1) أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص323.

(2) لتفاصيل أكثر أنظر: سمير ذياب سابيتان، مرجع سبق ذكره، ص35.

(3) يحيى الجمل، المرجع السابق.

(4) Ahmet Davutoglu, ''Turkish Foreign Policy and the EU in 2010'', Turkish Policy Quarterly, vol.8, N°3, 2010, p.16.

الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، وانتقادها الشديد له مما ترتب عليه نسبيا فتور علاقة تركيا بالغرب[1].

أما التحول الأهم فكان باتجاه القضية الفلسطينية حيث سعت تركيا لحلها والتوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفي مرحلة تالية بين تل أبيب ودمشق. وقد نظرت إسرائيل بارتياب لحزب العدالة والتنمية، فمع وصوله للحكم عرفت العلاقات بين الطرفين مد وجزر، وفي محاولة تأكيدها لعب دور في القضايا الإقليمية والحفاظ في نفس الوقت على مسافة واحدة من كل الأطراف، شهدت سنة 2005 زيارتين هامتين لإسرائيل الأولى قام بها وزير الخارجية عبد الله غول والثانية من طرف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان كانت الأهداف من كلتيهما متعددة، حيث جاءتا في سياق محاولة ترميم العلاقة بين الطرفين التي عرفت بعض الخلافات بسبب انتقادات أردوغان لشارون بسبب اغتيال إسرائيل أحمد ياسين. وأيضا لتحسين العلاقات الاقتصادية وحتى العسكرية، ولكنها في نفس الوقت لم تخلوا من عناوين دولية أبرزها توسط تركيا في عملية السلام بين إسرائيل والسوريين والفلسطينيين، وحتى تقريب وجهات النظر مع الدول الإسلامية بترتيب لقاء بين وزيري خارجية باكستان وإسرائيل في سبتمبر 2005[2].

ولكن بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006 ثم على غزة نهاية 2008 تراجعت تركيا عن جهودها في هذا الإطار، ولتأكيد دورها الفعال ورؤيتها الخاصة وتقديرها لمكانتها لم تتوقف عند رفض العدوان على غزة، بل أعلن أردوغان عن وقف وساطة بلاده بين سورية وإسرائيل معتبرا العدوان الإسرائيلي قد نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة[3]. ولم تتوقف تركيا عند هذا الحد وإنما تصاعدت مواقفها خاصة بعد موقف أردوغان في منتدى دافوس الاقتصادي في 2010/01/29، عندما انسحب احتجاجا على منعه من التعليق على كلمة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ناعتا إياه بقاتل الأطفال.

لتتأزم العلاقة أكثر بعد قتل الجيش الإسرائيلي تسعة من الأتراك في أسطول الحرية خلال محاولتهم تسيير قافلة مساعدات إنسانية لكسر الحصار على غزة والتي تعرف بحادثة "مافي مرمرة" نسبة لاسم

---

[1] لتفاصيل أكثر أنظر: سمير ذياب سابيتان، المرجع السابق، ص43.

[2] إعداد قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية، المركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، تقرير معلومات 17، 2010، ص 16-17.

[3] المرجع نفسه، ص 45.

السفينة التركية. وعقب صدور تقرير لجنة "بالمر" التي شكلتها الأمم المتحدة للتحقيق في الاعتداء. أعلن وزير الخارجية التركي في 2011/09/02 جملة من القرارات كان أهمها طرد السفير الإسرائيلي وتخفيض العلاقات الدبلوماسية وإلغاء جميع الصفقات والاتفاقات العسكرية بين الدولتين[1]. لكن في اتجاه آخر شهدت العلاقات الاقتصادية استمرارية ونموا مطردا، منذ 2010 فقد وصل التبادل التجاري بين الطرفين في عام 2011 حوالي أربعة مليارات دولار[2].

وهذا ما جعل البعض يذهب إلى أن السلوك التركي ازدواجي وانتهازي وغير صادق في مواقفه من القضايا العربية. ولكن تحولات تركيا في عهد العدالة والتنمية تجاه العرب وفلسطين تعتبر قياسا إلى السياسات السابقة إنجازا غير مسبوق، ولعل انتقادات أردوغان للممارسات الإسرائيلية تفوق بأضعاف انتقادات بعض العرب. ولم تكتفي تركيا بالانتقادات اللفظية، ففي موازاة حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني لم تتوانى بشتى الطرق لتخفيف المعانات عليه[3].

وبمقارنة علاقات تركيا بين الطرفين فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، بل إن منحى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين[4]. وسيرت تركيا العديد من القوافل الإنسانية لفك الحصار على قطاع غزة. كما حاولت أنقرة لعب دور في المصالحة بين فتح وحماس واستقبلت وفدا من الأخيرة بعد فوزها في الانتخابات مؤكدة على مبدأ المسافة الواحدة من الجميع. وعموما فان انتقادات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للغرب مبرزا ازدواجيته وانتقائيته في التعامل مع قضايا المسلمين تبين وجود خلفية وقناعات مبدئية لا يمكن تجاوزها.

كما دخلت في مسار محاولة حل المشكل النووي الإيراني إلى جانب البرازيل والذي حمل الكثير من الدلالات أهمها دور القوى الصاعدة في العلاقات الدولية، وتوصل إلى اتفاق بين إيران وتركيا والبرازيل في 2010/05/17 لتبادل اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب بوقود نووي عالي

---

[1] محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية التركية – في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2012، ص03.

[2] المرجع نفسه، ص13.

[3] مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية، ص 34.

[4] المرجع نفسه، ص 36.

التخصيب على الأراضي التركية في محاولة لحل الأزمة الناجمة عن سياسة تخصيب اليورانيوم من قبل إيران. وذلك بحضور الرئيسين الإيراني محمود احمدي نجاد والبرازيلي لويس ايناسيو لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان[1].

كل هذه التحولات دفعت بعض الخبراء الأمريكيين إلى التأكيد على ضرورة التحالف مع تركيا في الشرق الأوسط مختصرين أهميتها في التوصيف التالي: << ليس هناك بلدا يكون مرحبا بدبلوماسييها في كل من واشنطن وطهران، وكل من موسكو وتبليزي، دمشق والقاهرة. كما انه ليس هناك بلد آخر يحترمه حماس، وحزب الله، وطالبان، وفي نفس الوقت يقيم علاقات جيدة مع الحكومة الإسرائيلية واللبنانية والأفغانية سوى تركيا>>[2]. أما إسرائيل فرغم قيامها بتعزيز علاقاتها مع اليونان وقبرص وبلغاريا من أجل إحداث توازن لتعويض تراجع علاقاتها مع تركيا وتطويق أنقرة، فان ذلك لن يكون له تأثير كبير على الاتجاهات الإقليمية، ويبقي الحنين لإستراتيجية شد الأطراف[3].

---

[1] اتفاق تركي إيراني برازيلي بتبادل اليورانيوم بالوقود النووي، فرنسا24، 2010/05/17، على الرابط:
http://www.france24.com/ar/20100517-brazil-agreement-fuel-nuclear-deal-sign-uranium-swap-turkey-enrichment%20

[2] ستيفن كينزر، مثلث القوة المقبل لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط؟، مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات ، سلسلة ترجمات الزيتونة 56، جوان2010، ص 02.

[3] يوسي ألفر، العلاقات الاسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: وبعد <شد الأطراف> ، مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة 64، فبراير 2011، ص06.

الفصل الثانـي:

أبعاد العلاقات التركية – المغاربية

يمثل البعد الحضاري والاقتصادي والسياسي أهم الأبعاد المؤثرة في العلاقات الدولية. فإذا كان البعد الأول والعلاقات التاريخية مرجعية تؤسس لعلاقات جيدة بين الدول فان البعد الثاني، والاعتماد المتبادل بإمكانه أن يعزز تلك العلاقات والروابط وينميها. ولكن لابد أن تكون هناك أرضية سياسية تساهم في تعزيز تلك العلاقات، إذ من دون تفاهم سياسي لا يمكن الحديث عن تطور في العلاقات الاقتصادية، هذا إذا لم تكن الأخيرة المرآة العاكسة لطبيعتها. فغالبا ما تعبر المبادلات التجارية بين دولتين عن علاقاتهما السياسية، وتكون الخسائر الاقتصادية من إلغاء العقود أو تجميد المشاريع مؤشرا على الأزمات السياسية.

والمقولة السائدة في العلاقات الدولية بعدم وجود صديق دائم ولا عدو دائم إنما مصلحة دائمة كغيرها من المقولات تبقى خاضعة لقانون أو مبدأ النسبية ولا يمكن تعميمها، وعلى مستوى الخيارات الإستراتيجية الكبرى يحضر ما هو أبعد من المصلحة، أو بتعبير آخر حينما تكون الهوية مثلا، والحفاظ عليها مصلحة لا يمكن أن تتجاوز. كرفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إليه بسبب المخاطر الهوياتية على "النادي المسيحي"، رغم أولوية تركيا على دول أوربا الشرقية.

تأسيسا على هذا فان دراسة العلاقات التركية– المغاربية ترتكز على الأبعاد الثلاث المتمثلة في البعد الحضاري من خلال بحث طبيعة العلاقات بين الطرفين عبر التاريخ، وما يجمع بينهما من قواسم مشتركة أو عناصر تضاد، وإذا ما كانت تخدم العلاقات بين الطرفين أم تقف حاجزا أمامها. وهو ما نلتمسه في الجدل الذي يثيره مصطلح العثمانيون الجدد، وصعود تركيا وتفاعلها مع القضايا العربية، إذ عادت إشكالية العلاقات التاريخية مرة أخرى. إلى جانب العلاقات السياسية حاضرا، التي توظف كل ما هو متاح تاريخيا إما لتعزيز العلاقات إذا كانت جيدة أو العكس إذا ما كانت العلاقات سيئة كما يحصل في العلاقات السورية التركية حاليا. أو الجدل الذي أثير بعد تصريحات أردوغان التي أدان فيها جرائم فرنسا بالجزائر ردا على تجريم البرلمان الفرنسي ما يعرف بإبادة الأرمن، ورد الوزير الأول حينها أحمد أويحي على أردوغان مذكرا إياه بعدم نسيان الجزائر موقف تركيا من الثورة الجزائرية، ثم هجوم أبوجرة سلطاني على أويحي بسبب ذلك، وغيرها من القضايا. أو الخيارات الأيديولوجية رغم الانتماء لنفس الخط الأيديولوجي كما حصل بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر وأردوغان الذي نصح المصريين باختيار العلمانية عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير. وبين هذا وذاك واقع العلاقات الاقتصادية ومجالاتها التي تخضع لصعود وهبوط العلاقات السياسية.

المبحث الأول: البعد الحضاري في العلاقات التركية- المغاربية

تعود علاقة الأتراك بالإسلام إلى السنة الثانية والعشرين من الهجرة 642م، عندما عقد ملكهم "شهربراز" صلح مع المسلمين وانضم إليهم لفتح بلاد الأرمن، وبعد فتح بلاد طبرستان وعبور المسلمين نهر جيجرون سنة 31هـ دخل على إثرها كثير من الترك في الإسلام. وخلال الخلافة العباسية تولى الأتراك مناصب هامة في الدولة مكّنتهم من بسط نفوذهم فيها، الذي تطور وتوسع ليسيطروا عليها وتظهر دولة السلاجقة، التي استطاع زعيمها "طغرل بك" إنهاء الدولة البويهية عام 447هـ في بغداد[1].

أما الأتراك العثمانيون فتشير المصادر التاريخية إلى أنهم من قبائل هاجرت من أواسط آسيا في القرن العاشر الميلادي واستقرت في أجزاء مختلفة من بلاد فارس وأرمينيا والأناضول والقوقاز وجنوب روسيا ومنها عبروا الدانوب إلى البلقان على حين وصل آخرون إلى العراق وسوريا[2]. واعتنق الأمير عثمان الدين الإسلامي وتبعه الأتراك في ذلك.

وبعد وفاة السلطان علاء الدين، استقل كل أمير بمقاطعته، وأصبح عثمان مستقلا تمام الاستقلال في إمارته، فجعل يوسع أملاكه. واستمر العثمانيون في التوسع بعده باتجاه الدولة البيزنطية حتى فتح القسطنطينية سنة 857هـ 1453م الذي يعد أكبر انجاز للعثمانيين. وفي مدة ثلاثة قرون تسنى لقبيلة آل عثمان الصغيرة أن تبسط سلطانها ونفوذها على البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وتمد فتوحاتها من مكة المكرمة إلى بودابست من جهة، ومن بغداد إلى الجزائر من جهة أخرى[3].

هذه الخلفية التاريخية تعكس العلاقة القوية الممتدة عبر التاريخ الإسلامي بين الأتراك والعرب، والتي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند بحث العلاقات المعاصرة بين الطرفين، وتأتي التحولات الحديثة التي عرفاها من استعمار وتأسيس الدولة القومية والتي أثرت عليهما سلبا وإيجابا بنسب وأشكال مختلفة، لتضيف جوانب أخرى لعلاقاتهم.

---

[1] علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط، ط4، بيروت: دار المعرفة، 2006، ص24-27.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، القاهرة: دار الشروق، 1993، ص19.

[3] موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، ط1، الكويت: مكتبة العبيكان، 1984، ص40 - 42.

كما أنها تمثل أيضا المرجعية الأساسية للسياسة الخارجية التركية الحالية، إذ يشكل البعد الحضاري أحد المنطلقات الأساسية في توجهاتها الجديدة، وهو النقطة الفارقة أو الفاصلة مع سياستها الخارجية السابقة، ولكنها في الجهة المقابلة تثير مواقف متباينة بين مؤيد ومعارض خاصة بين المشارقة والمغاربة. ومصطلح "العثمانية الجديدة" مثال على هذه الإشكاليات، إذ تتعدد قراءته وتختلف ليس مشرقا ومغربا فقط وإنما أيضا على أساس أيديولوجي يمتزج بكل ألوان الطيف الفكري.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – المغاربية

بدأت العلاقات بين الأتراك والمغاربة في القرن السادس عشر، حيث كانت الخلافة العثمانية واجهة للعالم الإسلامي، ولامتلاكها أسطولا بحريا كبيرا في البحر الأبيض المتوسط، نشط في مجال مكافحة القرصنة، كان الأخوين عروج وخير الدين بربروسا من أبرز قادته [1]. وقد لعبا دورا هام في حماية المسلمين الفارين من الأندلس، الذين لاحقتهم الحملات الصليبية الإسبانية في الأماكن التي هربوا إليها، وأصبحت المنطقة المغاربية تواجه الخطر الإسباني، فكان ذلك أبرز سبب للتواصل بين المغاربة والعثمانيين، تحول فيما بعد إلى تواجد مستمر، وتبعية بدرجات متفاوتة للباب العالي، باستثناء المغرب الأقصى أو الدولة السعدية حين ذاك التي رفض أمراؤها الانضواء تحت سلطتها.

ففي سنة 1504م حصل عروج على حق الإرساء في الموانئ الحفصية والتموّن منها لتتحول إلى مرتكزه لمكافحة القرصنة في سواحل أوروبا الجنوبية عامة وسواحل صقلية وجنوب إيطاليا خاصة، كما شارك في نقل المسلمين الفارين من شبه الجزيرة الأيبيرية، وقد أكسبته تلك العمليات شهرة كبيرة في تونس، خاصة وأنها جاءت في وقت أصبحت فيه سواحل المغرب مهددة من الأسبان، وأول اتصال لعروج بالجزائر كان سنة 1512، حين طلب منه أهالي بجاية مساعدتهم على طرد الأسبان واستعادة مدينتهم المحتلة منذ عامين. واستطاع في سنة 1514 طرد الجنويين من جيجل حيث

---

[1] أصل آل بربروس من والد روميلي يدعى يعقوب كان من جند السلطان محمد الفاتح من أم مسيحية، من بقايا المسلمين الأتراك الذين استقروا في جزيرة "مدللي"، وأمهما سيدة مسلمة أندلسية كان لها الأثر في توجيههما إلى الجهاد في سبيل الله ضد الصليبيين، لتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع أنظر: عزيز سامح التر، ترجمة الدكتور محمود علي تامر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1989، ص27.

أصبحت مقره الجديد، وبإرساله أسرى معركة جيجل من الجنويين إلى السلطان العثماني ربط أول اتصال بالدولة العثمانية[1].

وفي سنة 1516 تمكن من طرد الأسبان من مدينة الجزائر، وبعد مقتله في محاولة سيطرته على تلمسان قام أخوه خير الدين عام 1519 الذي كان قد استخلفه في مدينة الجزائر باتخاذ قرار الارتباط بالدولة العثمانية التي تعهد سلطانها سليم بحماية الجزائر، وسمح بتقديم الخطبة وسك العملة باسمه، وأمر بالسماح للمتطوعين بالانتقال إلى الجزائر، حيث يصبحون جندا انكشاريين مثل انكشاريي الدولة العثمانية في الشرق. وفي سنة 1534 عينته الدولة العثمانية على رأس كل المغرب أي الأقاليم التي تمت السيطرة عليها والتي من المنتظر السيطرة عليها مستقبلا، وفي هذه السنة قاد خير الدين حملته لضم تونس أيضا[2].

فبعدما لجأ الرشيد إلى خير الدين واستعان به على حرب أخيه الحسن بن محمد الحفصي قاد خير الدين في أوت 1533 أسطولا باتجاه تونس لخشيته أن تتحول إلى مركز للقوى الصليبية، حيث تمكن في البداية من السيطرة على بنزرت وحلق الوادي دون عناء ليقف على أسوار مدينة تونس التي فتحت له هي الأخرى أبوابها، ولتجنب الفوضى والفتن عقد معاهدة مع الأعراب الذين قبلوا به شرط أن يُبقي في أيديهم ما أعطاه لهم بنو حفص من الإقطاعات، لكن السلطان محمد لم يُسلم بنهاية ملكه ولجأ إلى إمبراطور إسبانيا شارلكان واستثاره لحرب قومه، وكان الأخير قد أعد العدة مسبقا لقيادة حملة ضد المغرب الإسلامي[3]. إذ أن نجاح خير الدين بربروسة في ربط الجزائر بالدولة العثمانية وإسقاط قلعة البينون الاسبانية سنة 1529، ثم فتحه لتونس سنة 1534، وإعلان تبعيتها للباب العالي، والتي كانت تمثل انتصارات متلاحقة جعلت شارل الخامس يتحرك إيمانا منه بأن العثمانيين يمثلون تهديدا مباشرا لأمن المسيحية ولممالكه فشن عليها حملة عسكرية ودخلها سنة 1535م[4].

ولم يختلف الأمر كثيرا في ليبيا، حيث بعد سيطرة الاسبان على بعض سواحل الجزائر وتونس، التي شكلت منطلقا للانطلاق لسيطرة على ليبيا، ونجحوا في السيطرة على ميناء طرابلس سنة

---

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830)، الجزائر: دار هومه، 2012، ص43–45.

[2] المرجع نفسه، ص49–51.

[3] بسام العسلي، خير الدين بربروس، ط3، بيروت: دار النفائس، 1986، ص128.

[4] عبد الجليل التميمي، الخلفية الدينية للصراع الاسباني – العثماني على الايالات المغربية في القرن السادس عشر، المجلة التاريخية المغربية، العدد10 و11، جانفي 1978، ص10.

1510، ليتعرضوا للتهديد العثماني سنة 1512، واستمرت الحملات لتصبح ليبيا خاضعة للحكم العثماني سنة 1551 بعد طرد فرسان مالطا منها حيث كان هؤلاء قد تسلموها من الأسبان الذين اضطروا لذلك بسبب الأزمات الداخلية[1].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فلعدم طلب أهلها المساعدة من العثمانيين لم تكن هناك محاولة لسيطرة عليها، والمحاولات الأولى التي انطلقت من الجزائر كانت مواقف شخصية تعبر عن الباشوات في الجزائر وليس سياسة الباب العالي. وأبرز الأدلة على ذلك رسالة السلطان سليمان القانوني إلى حاكم فاس محمد السعدي التي يعتذر فيها عن ما قام به حسن باشا ضده، ويبلغه بقرار عزله نتيجة لذلك، وتعيين بدله صالح باشا[2]. غير أن الأحداث التالية كشفت عن علاقة صراعية بداية بتحالف صالح رايس مع أبي حسون الوطاسي وسيطرتهما على فاس في 8 يناير 1554م، ولكن ذلك لم يستمر طويلا، فبعد عودة صالح رايس لبجاية وإجلاء الأسبان منها ومقتل أبو حسون في حربه مع السعديين الذين لم يتوقفوا عند هذا الحد إذ خططوا للهجوم على العثمانيين في الجزائر بالتحالف مع الأسبان والبرتغاليين، لكن العثمانيين اكتشفوا المؤامرة وأفشلوها[3]. الأمر الذي دفع العثمانيين إلى العمل لإخضاع المغرب الأقصى لها أيضا.

لتستمر الصراعات بين السعديين والعثمانيين بين كر وفر تحالف فيها السعديون مع الأسبان والبرتغاليين أيضا، وانطلقت العديد من المحاولات من الجزائر على غرار محاولة حسن باشا سنة 1557، والبايليرباي علج علي سنة 1575 الذي ظل يتدخل في شؤون المغرب الأقصى محاولا تولية ملك تابع له حتى وفاته سنة 1578[4].

وفترة الوجود العثماني في المنطقة المغاربية لم تكن مستقرة، إذ تخللها الكثير من الاضطرابات بسبب محاولات التمرد سواء من طرف الانكشارية أو الأهالي أو حتى الكراغلة[5].

أما في ليبيا فقد اقتصر النفوذ العثماني في المرحلة الأولى (1551– 1711) على الشواطئ والمدن الساحلية من البلاد، وتركوا إدارة المناطق الداخلية للزعماء المحليين، كما أن العثمانيين لم يتدخلوا

---

(1) نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية 1969–1989: دراسة سياسية اقتصادية، ط1، عمان: دار غيداء للنشر، 2011، ص25.

(2) نص الرسالة في: علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص260–262.

(3) المرجع نفسه، ص264–269.

(4) لتفاصيل أكثر أنظر: علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص84–98.

(5) لتفاصيل أكثر أنظر:المرجع نفسه، ص81–83.

في تفاصيل الحياة العامة للسكان خلال هذه الفترة. وقد شهدت فترة حكم الإنكشارية المعروفة بحكم الدايات (1609– 1711) الكثير من الثورات والاضطرابات[1]. وفي عام 1711 قاد أحمد باشا القره مانلي حركة استقلالية عن الدولة العثمانية، تمكن بعد إجماع رؤساء الجند والأعيان من تولي ولاية ليبيا، ورغم رفضه إلا أن السلطان العثماني أحمد الثالث استسلم لذلك أخيرا وأمر بتقليده الولاية، واستقل أحمد باشا بالولاية مع بقاء تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية، وأورث الحكم أبناءه من بعده حتى سنة 1835 حيث عادت ليبيا لحكم الأستانة المباشر[2].

أما اجتماعيا فعموما تشير الدراسات التاريخية إلى أن الفعل العثماني لم يضطهد الجانب الديني والثقافي، بل تركوا له بعض الحريات، وخصوصا لدى الجماعات التي رأت فيها الولاء والطاعة، في حين لم يسلم الجانب الاقتصادي من الاستنزاف، والإرهاق، وإثقال كاهل الشعب الجزائري بالضرائب ونحوها[3]. وقد تباينت المواقف الاجتماعية من الحكم العثماني إذ انقسمت الطرق الصوفية إلى مؤيد ومعارض، فمن بين من أيده الطريقة الشاذلية، والطريقة اليوسفية، أما الطرق المعارضة فمنها الدرقاوية والتيجانية[4]. وهناك قسم ثالث كان معتدل حيث اقتصر دوره على إعطاء النصائح والتوجيهات للسلطة العثمانية من دون أن يصل العمل إلى التصادم معها. ومن أمثلة ذلك الشيخ العبدلي في إقليم تلمسان، والشيخ الشليحي مع باي قسنطينة، إلا أن الدكتور أبو القاسم سعد الله يعتبر هذا النوع من العلاقات أحد أشكال الفساد في التلاحم مع الحكام الظلمة[5]. أما سكان بلاد القبائل فكانوا يتعاملون مع السلطة العثمانية المركزية بحسب قوتها وضعفها، فكانوا يعلنون الولاء والطاعة أيام الاستقرار وصلابة الحكم، والتذمر والتمرد في فترات الهون والمحن، وكثيرا ما كانوا يستنجدون بالأجانب طلبا للحماية[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص27 – 28.

[2] أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص24.

[3] أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007، ص132.

[4] المرجع نفسه، ص115.

[5] أحمد مريوش وآخرون، ص130.

[6] المرجع نفسه، المرجع السابق، ص128.

كما لم تدخل الدولة العثمانية تغييرات جوهرية على التكوين الاجتماعي لولاية طرابلس الغرب، فقد اقتصر الوجود العثماني على العناصر العسكرية والإدارية، وبعض الأفراد الذين سكنوا في الولاية بمحض إرادتهم، فضلا عن أعداد أخرى من رعايا الدولة الذين جاؤوا للولاية لأسباب مختلفة، ومن أهمها الأسباب السياسية الناشئة عن الحركات المناوئة للسلطة التي جرت خلال الفترة (1876 – 1908)، وكان أغلبها من الكرد والأرمن وجماعة تركيا الفتاة. وأدى وجود جند الانكشارية في الولاية لفترة طويلة إلى نشوء طبقة (القول اوغلية)، نتيجة زواجهم من النساء الليبيات، ويطلق على أبناء هذه الطبقة بأبناء العسكر، وبمرور الوقت أخذوا يعرفون بالكراغلة[1].

المطلب الثاني: الحقبة العثمانية من المنظور المغاربي

أهم إشكالية تطرح حول الحقبة العثمانية عربيا تكمن في الموقف المغاربي والمشرقي منها، بين وصفها بالخلافة والمحرر في المغرب أو بالاستعمار في المشرق. حيث أظهر تحليل مضامين الصحف، والمسلسلات التلفزيونية، والقصائد الشعرية، وعينة من الكتب المدرسية العربية أن ثمة صورتين للأتراك لدى العرب[2]:

1- صورة سلبية تحتفظ بها ذاكرة النخب الفكرية والحاكمة العربية حول تركيا في المشرق العربي بخاصة من خلال إيراد الأوصاف الرديئة لهم: مستعمرون، مستبدون، طغاة، باغون، قساة، سفاكون وغيرها.

2- وصورة إيجابية للأتراك يتداولها مثقفو وحكام المغرب العربي باعتبارهم حماة دار الإسلام والبلاد العربية ضد الهجمة الاستعمارية الصليبية الشرسة والتجزئة الصهيونية من شمال إفريقيا إلى الخليج العربي[3].

---

[1] نبيل المظفري، المرجع السابق،ص35.

[2] إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص346.

[3] تمثل الكتب المدرسية المرآة العاكسة للموقف الرسمي لدولة ورؤيتها لدولة أو قضية أخرى، كما أنها في نفس الوقت تعبر عن رؤية غالبية الشعب إذ يستحيل أن تكون الرؤيتان متناقضتان، من هذا المنطلق فإن الكتب المدرسية للدول المغاربية هي مرآة عاكسة للإدراك الرسمي وغير الرسمي لتركيا.ومن خلال دراسة الدكتور إبراهيم الداقوقي لنصوص كتب التاريخ للدراسة العامة، فانه تبين وجهين للحكم العثماني في شمال إفريقيا: الوجه المشرق البناء في حماية الإسلام والمسلمين وديارهم، ونظرة ايجابية للعثمانيين الذين وصفوا بأنهم مولعون جدا بالنظام في كل الأمور

هذا الموقف المتباين من الفترة العثمانية ليس الوحيد بين المشارقة والمغاربة، إذ تسود الكثير من التباينات بين مختلف نخبهما في عديد القضايا[1]. وفيما يتعلق بإشكالية الحقبة العثمانية فان الاختلاف يرتبط بالتحولات السياسية الحديثة التي شهدها العالم عموما والمنطقة خصوصا، وتحديدا فكرة القومية التي أسست للدولة الحديثة، حيث يعتبر التيار القومي في المشرق صاحب النظرة السلبية للحكم العثماني. إذ يرى أن الوجود العثماني في المنطقة العربية كان يمثل استعمارا اتخذ من وحدة الدين غطاء يخفي به حقيقته كاستعمار سياسي، وقد كان يقوم على دعامتين أساسيتين هما[2]:

1- التفرقة العنصرية بين التركية أو الطورانية باعتبارها "الجنس السيد" من ناحية وبين العرب أو الفلاحين باعتبارهم الجنس المحكوم من ناحية أخرى.
2- أما الدعامة الثانية فتتمثل في نظام الملة الذي حدد الأتراك بموجبه مسؤولية الأقليات الدينية في زعاماتها وقياداتها الطائفية، كما تخلص هذه الرؤية إلى أن الاستعمار التركي هو الذي مهد الطريق حضاريا وتكنولوجيا للاستعمار الأوربي في الوطن العربي.

القومية المشرقة والقومية المغاربية

ولا يمهلون شيئا للحصول عليه.والوجه المظلم لحكم الأتراك الذين كانوا من أجناس وملل ونحل مختلفة طارئة على البلاد، والتي كانت تعمل للاستحواذ على السلطة، والثروة بكل الطرق والوسائل من ظلم، واستبداد وقتل، ومن هنا كانت نظرة العرب المغاربة السلبية لأتراك منطقتهم الذين كانوا عناصر اضطراب وثورة وإجرام بعد أن تبعوا سياسة تعسفية تجاه أراضي القبائل البدوية في ولايات شمال إفريقيا واغتصبوها واعتبروها أراضي أميرية تابعة للدولة.ولم ترد كلمة نقد واحدة حول الخلافة العثمانية كمؤسسة إسلامية، ولا حول الخلفاء العثمانيين في الكتب المدرسية التونسية، وتستمر هذه النظرة الايجابية والانطباع الجيد حتى الاحتلال الأوروبي، أما المشارقة والكتب المدرسية الأردنية على سبيل المثال فإنها تنتقد سياسة التتريك التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي بعد وصولها إلى الحكم سنة 1908 إذ أثارت حفيظة العرب وكرههم للحكم العثماني، وخاصة بعد أن رفضت مشاركة العرب لهم في إدارة الحكم.لتفاصيل أكثر أنظر: د إبراهيم الداقوقي، المرجع السابق، ص292 – 316.

[1] على سبيل المثال النقاش الذي جرى بين المفكر المصري حسن حنفي والمفكر المغربي محمد عابد الجابري في الصحافة ثم نشر لاحقا في كتاب تحت عنوان حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، ط1 بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

[2] عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص42 – 43.

هناك إجماع بين الرؤيتين المغاربية والمشرقية لنشأة القومية العربية على أنها لم تظهر إلا في منتصف القرن التاسع عشر، مع مرحلة تدهور الإمبراطورية العثمانية،ولكن جغرافية المنشأ وروادها محل خلاف،إذ يمكن الحديث عن قومية مشرقية وقومية مغاربية مختلفتين في سياقهما التاريخي وأنساقهما الفكرية.

فبينما يعزى المشارقة أول عمل منظم للحركة القومية العربية للجمعيات السرية التي ألفها جماعة من الشباب المسلمين والمسيحيين الذين درسوا في جامعة بيروت سنة 1875[1]. ليتطور في الفترة بين 1870 – 1908 بفعل تأثير المسيحيين العرب في لبنان الذين كانت اتصالاتهم بالغرب أكثف من بقية السكان، مع استمرار المعتقدات والتقاليد الإسلامية في الهيمنة على الحياة السياسية والفكرية في هذه الفترة بالرغم من تطور الحركة القومية [2].

وباعتبار أن الخطوة الأولى في برنامج الجماعات القومية هي التحرر من الأتراك العثمانيين، فانه لا يمكن أن تتضمن تلك الخطوة مرجعية إسلامية، فالأتراك مسلمون وهم في تلك الفترة المركز الرمزي أو الفعلي للمسلمين، من هنا اتخذ ذلك الفريق توجها علمانيا وضم في صفوفه مسلمين ومسيحيين وكانت اللغة العربية والتاريخ العربي ابتداء من العهد الجاهلي من بين الموضوعات التي تمّ إبرازها وتمجيدها[3].

غير أن المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله انطلاقا من اعتباره " قومية أي أمة هي أساسا رد فعل ضد خطر أجنبي سواء كان حقيقيا أو تصوريا". يفند هذا جملة وتفصيلا، ويرى أن مقاومة الشعب العربي في الجزائر منذ 1830 تعتبر أول مظهر من مظاهر القومية العربية بمعناها الحديث، ويجعل الجزائر مركز ميلاد القومية العربية كونها كانت أول جزء من الوطن العربي يتعرض لمثل هذا الخطر الأجنبي[4].ولكنه يتوقف عند معنى القومية وينبه إلى أن المقاومة العربية في الجزائر كانت تعبيرا عن القومية الإسلامية والعربية معا، فبالنظر إلى أن الدين لعب دورا هاما في توجيهها، وقادتها كانوا ينادون بالتضامن الإسلامي لصد العدوان لذا تعتبر حركة رائدة للقومية الإسلامية، وبما أن من

---

[1] سليمان صالح الغويل، الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة، ط7، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2002، ص253.

[2] باسكال الكبيسي، حركة القوميين العرب، ط2، بيروت: دار العودة، بدون تاريخ، ص47.

[3] محمد العربي ولد خليفة، المنطقة العربية الإسلامية مدخل إلى نقد الحاضر ومساءلة الآخر، ط2، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص75.

[4] أبو القاسم سعد الله، الجزائر والقومية العربية، في قراءات في الفكر القومي، الكتاب الأول، مجموعة من المؤلفين، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص586.

قاموا بها كانوا عربا فتعتبر حركة رائدة للقومية العربية، وهذا الدور الثنائي للمقاومة الجزائرية – يضيف سعد الله– استمر إلى أن انفصلت القوميتان الإسلامية والعربية بعد الحرب العالمية الأولى، بل من الممكن القول بأنه استمر إلى يومنا هذا حيث يصعب الآن الفصل بين القوميتين في الوثائق الجزائرية حتى تلك التي صدرت بعد الاستقلال. ويذهب إلى أن حمدان خوجة هو رائدا القومية العربية[1].

ويعتبر دور المنظمات السرية في نشأة القومية العربية مجرد مغالطة لأنه قد كونتها أو حمتها في أغلب الأحيان الجمعيات التبشيرية الأجنبية لضرب الخلافة الإسلامية المتداعية وتثبيت أقدام الإمبريالية الغربية، ويستغرب مبالغة أصحاب هذه النظرية في مقاومة العرب للأتراك، وإهمالهم في نفس الوقت نضال الشعب العربي في مصر وسوريا ضد نابليون، وكفاح الشعب العربي في الجزائر وتونس والمغرب ضد الاحتلال الفرنسي، والاسباني، ولا يعتبرونه مظهرا من مظاهر الثورة العربية[2]. ويسرد جملة من الأسباب لهذه المغالطات أهمهما[3]:

1- الصمت على الثورات العربية ضد الاستعمار الغربي وتجريدها من الصبغة القومية.
2- التركيز على اعتبار القومية العربية رد فعل ضد الحكم التركي فقط.
3- أهمية المشرق العربي دون المغرب العربي من الناحية الاستراتيجية.
4- إقليمية وغموض بعض الحركات القومية إبان ظهورها.

أما أسباب هذا الاختلاف في الرؤى بين المغرب والمشرق للحقبة العثمانية تتبعا للمسار التاريخي والتحولات السياسية الحديثة يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

1- الارتباط: بين الإرادي والقصري

---

[1] هو سي حمدان بن عثمان خوجة ولد في الجزائر من أسرة عربية عريقة سنة 1773، ومات منفيا في استنبول حوالي سنة 1845، حيث أسس حزبا قوميا تحت اسم اللجنة المغربية التي لعلها كانت أول منظمة سياسية قومية في تاريخ العرب الحديث، وبعد حلها سنة 1833 انتقل قادتها إلى فرنسا حيث نظموا حملة صحفية وبرلمانية ودعائية هدفها تحرير الجزائر وهو من نادى بمبدأ الجزائر للجزائريين والوطن العرب للعرب وكتاباته فيها الكثير من الأفكار القومية، لتفاصيل أكثر أنظر أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص587–591.

[2] أبو القاسم سعد الله، الجزائر والقومية العربية، ص588.

[3] المرجع نفسه، ص589.

على عكس ما حدث في الشام أو مصر أو العراق، التي خضعت للحكم العثماني بعد معارك حربية خاضتها القوات المسلحة العثمانية ضد أهالي البلاد، فإن العلاقات بين المغاربة والعثمانيين تأسست على رابط الأخوة الإسلامية ودرئ الخطر الخارجي الذي كان يحدق بالمغاربة، وهو خطر ملموس ومشهود وليس مفترضا، ولم يكن دخول العثمانيين إلى شمالي إفريقيا نتيجة تدخل مباشر من حكومة اسطنبول، ولكنهم فتحوها منقذين للسكان من أخطار القضاء على دينهم وطمس عروبتهم وتحويل بلادهم إلى جزء من العالم المسيحي[1].

كما ينفي المؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي أن تكون أسباب تحرك العثمانيين في المنطقة المغربية اقتصادية أو تجارية، ويؤكد أن الخلفية الدينية للعثمانيين باعتبارهم يمثلون الخلافة والأخوة الإسلامية هي التي بررت تحركهم في المنطقة. وهي التي جعلت الدولة العثمانية خلافا للآراء الشائعة لا تعمل على ضم المغرب الأقصى إلى الإمبراطورية ولم تطلب من ولاتها في الجزائر السعي إلى ذلك، وعلى العكس كانت حريصة على حسن الجوار وتوحيد كلمة المسلمين، وذهبت حتى إلى عزل حسن باشا من ولاية الجزائر لهذا السبب[2].

ونجاح العثمانيين في رفع لواء الإسلام وحرصهم على الدفاع عنه ومحاربتهم أعداء الدين قد كساهم هالة من التقدير والإعجاب في عين العامة، وهذا ما جعل الجاليات المغربية بالشام وخاصة مصر ترفض محاربتهم في المعارك الفاصلة بينهم وبين المملوكيين باعتبار أن العثمانيين مسلمين[3].

2- السلطة العثمانية في الولايات

يستند الذين يسمون العثمانيين بالاستعمار على استحواذ الأتراك على كل السلطات وعدم منح العرب أي مناصب في ولاياتهم، والطابع العسكري الذي يوصف به ذلك الحكم إلى جانب عملية التتريك التي كان يقوم بها الاتحاديون.

لا نجد اختلافا كبيرا حول هذا بين الباحثين المشارقة والمغاربة، فبالنسبة للفترة السابقة لحكم الاتحاديين هناك إقرار بسيطرة العثمانيين على السلطة، كما يعكسه مضمون الكتب المدرسية. وبهذا الخصوص يقول أبو القاسم سعد الله أن عملية التتريك برزت بحدة في المشرق العربي عشية الحرب

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص238.

[2] عبد الجليل التميمي، الخلفية الدينية للصراع الأسباني – العثماني على الايالات المغربية في القرن السادس عشر، المجلة التاريخية المغربية، العدد10 و11، جانفي 1978، ص21.

[3] المرجع نفسه، ص17- 18.

العالمية الأولى، وفي الجزائر ظهرت أيضا من اليوم الأول ولكن في شكل عثمنة لا تتريك، فالحكام عثمانيون، واللغة عثمانية، والمذهب الديني حنفي عثماني، والنظم الإدارية عثمانية، ورغم رابطة الدين فان سلوك العثمانيين نحو الجزائريين جعلهم يشعرون أنهم ليسوا من جنس واحد وأن هناك العربي المحكوم (الرعية) والتركي _ العثماني الحاكم (السيد). ويسند ذلك بالبيان الفرنسي عشية احتلال الجزائر الذي عزف على هذا الوتر، حيث ركّز على نقطة الضعف في العلاقة بينهم وبين العثمانيين، وهي التحكم والتعالي والاحتلال، وترحيب بعض المثقفين الجزائريين ورجال الحضر بكلمة الفرنسيين يدل على عدائهم القوي للعثمانيين – الأتراك وعلى آمالهم في الحصول على الحرية والاستقلال منهم بمساعدة الفرنسيين[1].

هذا الوجه السلبي للحكم العثماني قراءة موضوعية تكاد تجمع عليها جل البحوث والدراسات التاريخية ومن يدافع عنها فانه يعمم ذلك التسلط على كل الدولة العثمانية بما في ذلك المركز، في حين تذهب قراءات أخرى إلى التساؤل عن طبيعة أنظمة الحكم في الدول المغاربية حينها، وبشكل خاص تونس وليبيا والجزائر التي كان مهلهلة وغير واضحة المعالم وضعيفة ويسودها غياب شبه كامل لكل أشكال العمل المؤسساتي[2].

3- سياسات الاتحاديين

أهم مرتكز لرؤية القومية للحقبة العثمانية هو سياسة الاتحاديين التي عبرت عن القومية في أقصى أشكالها المتطرفة، وعلى عكس ما يرى البعض بأن بلاد المغرب العربي لم تكتوي بآثار التعصب القومي الذي مارسه الاتحاديون في المشرق العربي نتيجة تبنيهم للحركة الطورانية التي نادت بسيادة العنصر التركي على بقية القوميات الأخرى في الدولة العثمانية[3]، فإن الليبيين يحمّلون الاتحاديين مسؤولية الاحتلال الإيطالي لبلادهم بتواطئهم مع الطليان[4]. وباستثناء هذا الموقف الليبي يبقى الاختلاف بينهما في تعميم ذلك على كل الحقبة العثمانية.

إذ يعتبر المؤرخ عبد الجليل التميمي أن فترة الاتحاديين قد أدت بالعرب إلى الإساءة إلى أربع قرون من تاريخهم، ويؤكد على وصف الفترة بالعثمانية والعثمانيين وليس الفترة التركية والأتراك،

---

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، ط خاصة، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ص182-183 .

(2) مقابلة خاصة مع الدكتور سعدي شخوم، قسم التاريخ جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس.

(3) لتفاصيل أكثر أنظر :إبراهيم الداقوقي، المرجع السابق، ص316.

(4) نبيل المظفري، المرجع السابق، ص41- 42.

وذلك لأنه كل الأجناس ساهمت في حياة الإمبراطورية العثمانية، وعلى ضوء ذلك يعتبر كل تركي عثماني والعكس غير صحيح، وبالنتيجة فان تسمية الفترة التركية خاطئة. وأن هذه النظرة تبنيت من نتائج البحث التاريخي الأوربي دون تمحيص أو تدقيق فيها[1].

ومما يحسب للإمبراطورية العثمانية في نظر التميمي والذي يحبذ وسمه بالوجود بدل "الاستعمار" أنه لا يمكن على سبيل المثال مقارنة المشاكل التي ورثت في المغرب العربي بعد مائة سنة من الاستعمار الأوربي بالثلاث مائة سنة من الوجود العثماني، وأن السلطان العثماني كان يحس بمسؤوليته للدفاع عن كل مسلم بقطع النظر عن انتمائه للعائلة العثمانية أم لا. ولم يكن للدولة العثمانية في أي فترة كانت من وجودها خلفية تخريبية للشعوب التي انضوت تحتها لحضارتهم، إلا أنها قد فرضت نظام ضرائبها الثقيل ووجودها العسكري، وما يتمتع به هذا الوجود من مخاطر ومساوئ كانت في بعض الأحيان قاسية جدا، ويؤكد بشكل خاص على المنطقة المغاربية التي على الرغم من مظالم وتجاوز سلطة الانكشاريين والولاة العثمانيين فان الطابع العربي الإسلامي والعادات والتقاليد واللغة العربية والثقافة لم تمس أو تحارب، وأكثر من ذلك وعلى الرغم من تنوع وتوالي حكم الدايات والبايات لم تكن هناك قطيعة فاصلة ولا حدود مغلقة بين المغرب والمشرق طوال كل الفترة العثمانية[2].

أما القول بأن الدول العثمانية الاستعمارية قد منعت تسرب الحضارة الغربية للولايات العربية، مما أدى إلى تخلفها. فإضافة إلى أنه تعميم للسياسات التركية في السنوات العشر الأخيرة على عشرة قرون[3]. فهي أيضا فكرة خاطئة من الأساس، فالواقع التاريخي برهن على أن هذه النظرية خاطئة تماما، بل على العكس من ذلك فقد فتحت الدولة العثمانية أبواب إمبراطوريتها للوافدين من أوروبا، وسمحت لهم أن يقيموا على أرضها. والعثمانيون بحكم الانفتاح الجغرافي القسري على أوروبا، أدخلوا المشرق العربي في شبكة عالمية لتبادل البضائع المتنوعة[4].

---

[1] عبد الجليل التميمي، العرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية، ص91.

[2] عبد الجليل التميمي، العرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية، ص92-93.

[3] لتفاصيل أكثر أنظر :ابراهيم الداقوقي، المرجع السابق، ص94 – 98.

[4] أورهان كولوغلو وآخرون، العلاقات العربية – التركية حوار مستقبلي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص42.

4 –فكرة الجامعة الإسلامية في مواجهة الأفكار القومية

أهم عامل وقف حاجز أمام انتقال المضامين القومية بمحتواها المشرقي إلى المنطقة المغاربية يتمثل في عاملين أساسيين هما الاحتلال الغربي المبكر وفكرة الجامعة الإسلامية.

فخلال مرحلة صعود الفكر القومي كان هناك تيار فكري آخر لعب دورا كبيرا يتمثل في حركة الإصلاح الإسلامي التي تزعمها الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي. وفكرة الجامعة الإسلامية هي عصارة هذا الفكر التي تمحورت حولها معظم نقاشاته الساعية لإصلاح الخلافة العثمانية للمحافظة على الإطار الإسلامي.

وهنا نجد أنفسنا أيضا أمام سياقين مختلفين لنشأتها يبرزان مشهد آخر من مشاهد الاختلاف بن المشارقة والمغاربة، فعلى عكس ما هو رائج وسائد بربط هذه الفكرة بالمشرق عموما، وبصاحبها جمال الدين الأفغاني خصوصا، فان أبو القاسم سعد الله انطلاقا من تعريفه للجامعة الإسلامية بأنها "حركة تدعوا لتضامن المسلمين من أجل تحقيق الوحدة والقوة بينهم في وجه التوسع الأوروبي بواسطة الإصلاح الديني والمجتمعي". فانه يعتبر أيضا كما القومية أن الجزائر بادرت إلى ريادة الجامعة الإسلامية بزعامة حمدان خوجة، والأمير عبد القادر،وابن اسماعيل، والشيخ الحداد، والونيسي، وابن الموهوب[1].فالجزائريون كانوا أول من ناد بالتضامن بين المسلمين وبإصلاح الإسلام مستفيدين من التجربة الأوربية.وعندما وصلت النسخة الشرقية من الجامعة الإسلامية إلى الجزائر في أوائل القرن العشرين كانت الجزائر قد طورت نسختها الخاصة، التي بدأت في الحقيقة منذ الثلاثينات من القرن الماضي[2].

---

[1] تشكل محاولة الأمير محي الدين ابن الأمير عبد القادر قيادة مقاومة وإحيائها في الجزائر سنة 1870 والتي جمعت بين موقف الأمير وموقف الدولة العثمانية والمقاومة الوطنية التي كانت حية في النفوس وإن اختلفت الأجيال، وذلك هو البعد الإسلامي والعربي لحركة محي الدين، والمراسلات بين الأمير عبد القادر وأبنائه ورموز الإصلاح في العالم الإسلامي من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والسنوسي تدخل في إطار النهضة العربية والجامعة الإسلامية اللتين كانت القاهرة وبيروت مركز لهما، مع العلم أن أغلب أولاد الأمير (عددهم عشرة) قد ارتبطوا بحركة الجامعة الإسلامية. ولعبوا في ذلك أدوارا سياسية وإعلامية.أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860 – 1900، الجزء الأول، ص562 – 563.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ط خاصة، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ص109–118.

لكن مشكلة الجامعة الإسلامية الجزائرية أنها واجهت عراقيل كاضطرارها للنشاط في الخارج، وبذلك اختلطت المساهمة الجزائرية بالجامعة الإسلامية الشرقية في شكلها العام، إلى جانب عدم توفر الحرية في الجزائر حيث اضطهد الفرنسيون عواطف الجامعة الإسلامية، واضطروها إلى استعمال التعبير غير المباشر فقط، أما حركة الجامعة الإسلامية في المشرق فقد وجدت حرية التعبير ووسائل كالصحافة، وتأييد الدوائر المثقفة، بل والتعضيد الرسمي في بعض الأحيان[1].

ودون الاستغراق في هذا الجدل فان ما يهم في هذا الموضوع هو علاقته بالتصور للخلافة العثمانية والموقف منها، وبهذا الصدد يؤكد أبو القاسم سعد الله أن الجزائر كانت حقلا لدعاية الجامعة الإسلامية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وتولي عبد الحميد الثاني شؤون الدولة العثمانية كان أيضا مصدر تدعيم لنشاطاتها في الجزائر، ونتيجة لذلك خلقت جمعيات سرية لنشر فكرة الجامعة الإسلامية. ويقال أن عددا من الجزائريين انضموا إلى الجمعيات الدينية التي خلقها دعاة السلطان عبد الحميد. وقد تمتع بعض زعماءها في الشرق الأدنى بسمعة عظيمة في الجزائر خاصة الأفغاني، ومحمد عبده الذي زارها سنة 1903 وأفكاره عن الإصلاح الديني وعن الجامعة الإسلامية كانت معروفة في كامل الجزائر. وخلال الحرب العثمانية الإيطالية في ليبيا، شارك كل زعماء الدين والنخبة الجزائرية في التبرع لتأييد الليبيين والعثمانيين، كما قادت الصحافة الجزائرية حملة واسعة ضد إيطاليا ولصالح الليبيين والعثمانيين حركها الحماس الخاص لفكرة الجامعة الإسلامية[2].

ويشير علي المحجوبي إلى أن الدولة العثمانية كانت بمثابة الملاذ ضد الاستعمار الفرنسي، وذلك في إطار الجامعة الإسلامية التي كان لها صدى كبير في المغرب العربي إلى درجة أن الرأي العام تعاطف كل التعاطف مع الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى وتأثر شديد التأثر بهزيمتها. وبقيت فكرة الجامعة الإسلامية طاغية على الرأي العام إلى حدود إلغاء الخلافة سنة 1924 الذي يعتبر منعرجا في تاريخ واتجاهات الرأي العام في المغرب لعربي[3].

وبالمجمل فان فكرة الجامعة الإسلامية كانت من بين العوامل التي ساهمت في الحد من انتشار القومية بمفهومها المشرقي مغاربيا، كما عبرت عن استمرارية للنظرة الإنجابية للخلافة العثمانية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص115-117.

[3] أورهان كولوغلو وآخرون، المرجع السابق، ص91.

بالتفاف الحركة الإصلاحية العربية عموما والمغاربية خصوصا حولها بدلا من القومية ذات النزعة الليبرالية العلمانية.

كما أخذت مساهمة الجامعة الإسلامية في الحركة الوطنية الجزائرية أشكالا مختلفة أهمها أن الحركة الوطنية قد حصلت منها على عوض للصراع (مثلا فرنسا مقابل الجامعة الإسلامية بدل فرنسا مقابل الوطنية)، كما قدمت لها أفكارا وتصورات من خلال الكتب والصحافة[1].

المطلب الثالث: انعكاسات سقوط الخلافة على المنظور المغاربي لتركيا

على غرار كل الشعوب العربية ارتبطت الشعوب المغاربية وجدانيا بالخلافة الإسلامية، وهو الأمر الذي استمر مع الخلافة العثمانية، وتجلى ذلك في موقف المغاربة من قرار أتاتورك إلغاءها، فرغم التأثيرات القومية حينها فان قناعات المغاربة لم تتغير، خاصة بعد السياسة المعادية للإسلام التي انتهجها أتاتورك ثم موقف الحكومة التركية من إسرائيل واحتلال فلسطين، والصعود التدريجي للحركات الإسلامية في تركيا والدول العربية، والذي ساهم بدوره في ترسيخ النظرة الايجابية للخلافة العثمانية إلى جانب التخبطات التي عاشها الفكري القومي خاصة بعد أفول المرحلة الناصرية التي تمثل ذروة الصعود القومي مع هزيمة حرب 1967 ضد إسرائيل.

فكما سبقت الإشارة كانت الشعوب المغاربية مؤيدة ومتعاطفة مع الخلافة العثمانية حتى خضوعها للاحتلال. بل رغم معاناتها منه فان ظلم الفرنسيين أنسى الجزائريين مع مرور الزمن ظلم الأتراك، حتى إن الجيل الموالي للاحتلال قد عادت فيه العاطفة نحو العثمانيين على أساس الدين والروح الشرقية والتساوي أمام التحدي الغربي[2]. ففي حرب القرم[3] التي حصل فيها تقارب فرنسي عثماني، دعا الفرنسيون الجزائريين إلى المشاركة فيها دفاعا عن الإسلام وانتصارا للخلافة، وكان

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص119.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، ص184.

[3] حرب القرم: (1856-1853م). بين القوات الروسية وجيوش التحالف التي ضمت كلاً من فرنسا والدولة العثمانية (تركيا حاليًا) وسردينيا بييدمون والمملكة المتحدة. وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى شبه جزيرة القرم التي دار فيها معظم القتال .القرم .وقد بدأت الحرب بسبب نزاع حول مكانة الكنيسة النصرانية الأرثوذكسية في الدولة العثمانية الإسلامية. إلا أن الأسباب البعيدة كانت أكثر تعقيدًا من ذلك. فقد ازداد قلق النمسا وفرنسا والمملكة المتحدة من النوايا الروسية في بلاد البلقان، فصمّمت على إحباط سياسات روسيا التوسعية في المنطقة. لتفاصيل أكثر أنظر:

الولاء للخلافة ما يزال قويا في الجزائر، يشهد على ذلك الأدب الشعبي والهجرة إلى إسطنبول ونحوهما. وقد قدر عدد المتطوعين الجزائريين بألفي جندي. ولا نستغرب لهذا أن نجد مجاهدي الجزائر بالأمس يسارعون إلى الدفاع عن الدولة العثمانية لا ولاء لفرنسا ولكن دفاعا عن الخلافة والإسلام[1].

وإضافة إلى التفاف المغاربة حول فكرة الجامعة الإسلامية التي يمكن إدراجها ضمن محاولات إصلاح الخلافة العثمانية فقد كان عبد الحميد الثاني محبوبا في الجزائر ومنتظرا من الجماهير كرجل الساعة، إذ في سنة 1906 لما زارت باخرة عثمانية ميناء العاصمة الجزائر، صعد بعض الجزائريين على سطحها وطالبوا بسرعة قدوم السلطان لإنقاذ الجزائر. ويقال أن سقوط عبد الحميد سنة 1908 أدهش الجزائريين، وثورة تركيا الفتاة وجدت مشاعر مختلطة في الجزائر، ورغم عدم وجود البراهين فإن الطبقة الجزائرية المحافظة لم تتقبل سقوط عبد الحميد الثاني إلا بتردد، ولكن النخبة قد اعتبرت سقوطه جزء من حركة التقدم التي كانت هي نفسها تنادي بها[2].

وقد أثار إلغاء الخلافة ردود فعل سيئة في منطقة العالم الإسلامي، ففي ليبيا التي كان أتاتورك قد اتخذ السنوسي مستشارا له في فترة الثورة التي كان يتظاهر في أثناءها بالتدين، نظرا للصداقة التي ربطتهما في أثناء وجود مصطفى كمال في طرابلس الغرب كقائد للمقاومة ضد الاحتلال الإيطالي ثم تخلى عنه ونبذه بعد إلغاء الخلافة وتنكر له[3].كما هزّ الأمر مشاعر المسلمين الجزائريين وجعل بعضهم يفكر في البدائل، ومن هؤلاء الأمير خالد الذي شارك في مؤتمر القاهرة حول الخلافة، والشيخ أبو يعلى الزواوي الذي كتب يقترح إنشاء (جماعة المسلمين) بديلا عن الخلافة[4].

أما الموقف الذي أثار الاستغراب كثيرا فهو موقف الشيخ عبد الحميد ابن باديس من مسألة الخلافة، حيث لم يحزن لإلغائها بل وقف مدافعا عن مصطفى كمال أتاتورك في قراره، حيث أشاد بفضله وخصص له مقالة بعد وفاته، مادحا إياه، وعرض موقفه من أهم القرارات التي اتخذها أتاتورك،

الموسوعة المعرفية الشاملة على الرابط: http://ency.kacemb.com/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%85/

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، ص392 – 396.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص114.

[3] محمد طه الجاسر، المرجع السابق، ص239.

[4] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، ط خاصة، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ص20.

فبالنسبة لمسألة الخلافة فمصطفى كمال كان محقا حين وضع حدا للخلافة، لأنها أصبحت في نظره شبحية ومهادنة إزاء التأثيرات الأجنبية وأصبحت أداة بين أيدي قوى أوروبية، ولم تعد تتمتع بثقة أغلبية الشعوب الإسلامية، كما أنه استرجع لتركيا استقلالها الوطني وشرفها ولم يكن في مقدور غيره أن يعيد إلى هذا البلد استقلاله الوطني وشرفه وسيادته ومكانته بين الأمم، ولكنه في المقابل يعترف بأن تخلي الأتراك عن القانون الإسلامي جرح المسلمين كثيرا[1].

لكن ما يجب أن ننتبه إليه أن هذا الموقف من الشيخ عبد الحميد ابن باديس جاء كردة فعل على سلسلة المؤتمرات حول الجامعة الإسلامية التي بدأت بمؤتمر القاهرة في ماي 1926، ثم مؤتمر مكة في شهر جويلية من نفس السنة، وبعده مؤتمر الجامعة الإسلامية بالقدس في ديسمبر 1931 حيث ابتداء من هذا المؤتمر تبنى الشيخ ابن باديس شيئا فشيئا موقفا نقديا إزاء أوساط الجامعة الإسلامية المشرقية، وانتقد عليها عجزها عن إدراك المشكل الحقيقي ونزعتهم إلى التيه في مناقشات خاوية وتهجماتهم غير المجدية على نظام مصطفى كمال أتاتروك.

وموقف عبد الحميد بن باديس من الخلافة العثمانية وتفضيله بدلا عنها الجامعة الإسلامية وانتقاداته لها، بالعودة إلى تاريخ الحكم العثماني في الجزائر وغيرها من الدول العربية والذي تخلله الكثير من السلبيات شأنه في ذلك شان الكثير من الأنظمة الحاكمة ليس بجديد بهذا المعنى، أي من حيث النقد للممارسات السياسية. ولكنه في المحصلة الأخيرة لم يخرج عن دائرة الإطار الوحدوي الإسلامي، ولم تكن لديه ردة فعل في الاتجاه المعاكس، فقد اقترح في الأخير أن يكون هناك بدل الخلافة وبدل الجامعة الإسلامية مجلس جماعي دائم يرث الوظائف الدينية والأخلاقية للخلافة بينما الوظائف السياسية والإدارية لهذه الخلافة تضطلع بها بالنسبة لكل شعب دولة خاصة[2].

وربما هذا الموقف من عبد الحميد ابن باديس نابع أيضا من عدم وجود الحساسيات الدينية كما عند نظرائه المشارقة المؤيدين للخلافة، والمنتقدين لأتاتورك، والذين بدا الاستعمار جديدا عليهم مقارنة بالجزائر التي كانت تحتفل فرنسا بسنتها المائة فيها. فكما كان منظري القومية متطرفين في نزعتهم القومية، كان بالمقابل دعاة الجامعة الإسلامية والخلافة متصلبين ومتشنجين في مواقفهم من

---

[1] لتفاصيل أكثر حول الموضوع أنظر: علي مراد، ترجمة محمد يحياتن، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، ط1، الجزائر: دار الحكمة، 2007، ص447- 453.

[2] محمد الهادي الحسني، المغرب العربي الكبير، مواقف الإمام الإبراهيمي6، ط1، الجزائر: مؤسسة عالم الأفكار لنشر والتوزيع، 2007، ص121-125 .

أتاتورك، في حين كان موقف الإصلاحيين الجزائريين أقل تحمساً للقومية العربية وفي نفس الوقت غير متشنج في موقفه من أتاتورك.

لكن هناك اتجاه آخر يرى أن من بين انعكاسات إلغاء الخلافة على الحركات الوطنية في تونس والجزائر أنها في حين كانت تتبنى فكرة الجامعة الإسلامية التي ترمي إلى توحيد البلدان الإسلامية تحت راية الخلافة قصد مواجهة التحديات الأوروبية والتخلص من الاستعمار. غير أن إلغاء الخلافة سنة 1924 والقضاء على المؤسسات الدينية من طرف مصطفى كمال في إطار سياسته العلمانية قد مثل منعرجا في العلاقات التركية – المغاربية، فبإلغاء الخلافة وضع حدا لفكرة الجامعة الإسلامية، وتبع ذلك فراغ ترك شيئا فشيئا المجال لتسرب فكرة الرابطة العربية، أي وحدة البلدان العربية عوضا من الإسلامية لمواجهة التحديات الأوربية، وهكذا تحول الشباب التونسي في المهجر من الدفاع عن القضية التونسية خلال الحرب العالمية الأولى انطلاقا من إسطنبول في إطار الجامعة الإسلامية، أصبحوا غداة الحرب العالمية الثانية يدافعون عن القضايا المغاربية انطلاقا من القاهرة حيث الجامعة العربية [1].

لكننا نجد رأي آخر يختلف تماما مع هذا التحليل، فأولا لم تعتبر النخب والشعوب في المنطقة المغاربية الوجود التركي احتلال، وكانت تثور وتتمرد على ظلم الحكام سواء أكانوا أتراكا أم بربرا أم عربا، أي أن الاعتراض كان على الظلم، وليس على أصل الحاكم (الجنسية أمر مرتبط بالدولة الوطنية)، فهي في نظرهم إسلامية، وكفى، فلم تكن القومية بمدلولها المشرقي معروفة (الانتماء لأصول عربية لكي لا نقول العرق)، لذلك ارتبط الكفاح من أجل الحرية بالدفاع على العقيدة الإسلامية باعتبارها القوة الروحية الباقية والمحرك الأساسي للتعبئة والتضحية من أجل الوطن[2]. ثم إن الظرفية في بلدان المغرب العربي الذي ما زال يرزح تحت الهيمنة الاستعمارية تختلف عما كانت عليه في تركيا، فالإسلام يعتبر في البلدان الإسلامية المستعمرة من أبعاد الشخصية الوطنية، يجب المحافظة عليه لحماية الشخصية من الذوبان ومحاباة للرأي العام[3]. خاصة مع محاولات طمس الشخصية التي كان يجري إلى جانبها على قدم وساق حركة تبشيرية نشيطة لتثبيت الأقدام وإحداث

---

[1] أورهان كولوغلو وآخرون، المرجع السابق، ص276.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المنطقة العربية الإسلامية مدخل إلى نقد الحاضر ومساءلة الآخر، ط2، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص73.

[3] أورهان كولوغلو وآخرون، المرجع السابق، ص277.

شروخ اجتماعية، مما دفع إلى النظر للاحتلال الفرنسي للجزائر من منظور ديني كاستمرارية للحروب الصليبية[1]. لذلك عملت الحركة الوطنية على مواجهة كل هذه التحديات مجتمعة.

ومن ناحية ثانية فبداية كانت الحركة القومية العربية خلال السنوات الأولى لنشأتها، حركة مشرقية بالدرجة الأولى وتعود هذه الظاهرة إلى أن الجزء الإفريقي من العالم العربي كان في المرحلة الأولى منفصلا عن الحكم العثماني بسبب النزعة الاستقلالية للولاة أو بفعل تأثير القوى الغربية، وأي يكن السبب فإن هذا الجزء الإفريقي من العالم العربي كانت يسير في اتجاهات مغايرة تماما[2]، هذه الاتجاهات كانت إسلامية عبر عنها من خلال الالتفاف حول فكرة الجامعة الإسلامية، أو من خلال حركات المقاومة الشعبية التي كانت دينية بالأساس، وبما أنها كانت تحت وطأة الاستعمار الغربي الذي حاول جاهدا القضاء على كل مقومات الشخصية الوطنية وفي مقدمتها الإسلام، لذلك عُد الدفاع عنه جزء من محاربة الاستعمار، وشكل مرجعية لنضال، وأبرز الأدلة على ذلك أن معظم قادة المقاومات الشعبية كانوا ينحدرون من خلفية دينية مثل الأمير عبد القادر، والشيخ بوعمامة في الجزائر، وفي ليبيا أيضا ترافق الضعف العثماني وتراجعه في مقابل زيادة الأطماع الاستعمارية ببروز الحركة السنوسية لمواجهة تلك الأطماع التي أسسها محمد بن علي السنوسي سنة 1843[3]، وهي التي قادت المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي لاحقا، كما أن عمر المختار أيضا ينتمي لنفس الاتجاه.

ومن ناحية ثالثة ينفي أبو القاسم سعد الله تفريق بعض الباحثين بين الدين والوطنية في الجزائر، الذين يرون أن المقاومة التي دامت من 1830 إلى العشرينيات كانت مقاومة دينية، أما الوطنية فلم تظهر إلا خلال العشرينيات وبالضبط عند إنشاء نجم الشمال الإفريقي. ويؤكد أن الحركة الوطنية الجزائرية ظلت تعتمد إلى حد كبير على الدين طيلة العهد الاستعماري. فسواء تعلق الأمر بحركة الجهاد التي استمرت طيلة القرن الماضي أو تعلق الأمر بالنضال السياسي منذ الحرب العالمية الأولى، فإن العمود الفقري في كل تحرك ضد القوى الاستعمارية هو العامل الديني، والأمر كان

---

[1] لتفاصيل أكثر حول الموضوع أنظر: خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، ط1، الجزائر: منشورات دحلب، 2007.

[2] باسكال الكبيسي، المرجع السابق، ص53.

[3] أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص27.

كذلك حتى بعد ظهور منظمة النجم. وقد زاد هذا العامل ظهورا وقوة أثناء الثورة التحريرية، ولم يكد يختفي إلا منذ برنامج طرابلس 1962[1].

وقد كان تيار الحركة الوطنية في الجزائر تغذيه عوامل دينية سلبية من الداخل (اضطهاد الدين الإسلامي في الجنسية والمؤسسات والشعائر وغيرها) وعوامل دينية إيجابية من الخارج (تباشير النهضة الإسلامية التي تلوح في الأفق وتشجع الجزائريين على المطالبة بحقوقهم كمسلمين أحرار، واستقلال بعض الشعوب الإسلامية، وانتصار المذهب الوهابي الإصلاحي، وانعقاد المؤتمرات والتجمعات الإسلامية[2].

وفي نفس الوقت فان التيار الإصلاحي الإسلامي لم يكن له موقف رافض للقومية بشكل مطلقا، إذ يخلص علي مراد من تحليله لموقف جمعية العلماء من القومية العربية والوحدة العربية إلى أن عروبة الإصلاحيين السياسية تبدوا أقل التزاما من عروبتهم الثقافية وأقل حماسا من عروبتهم العاطفية. مع العلم أنهم كانوا يدركون خلفيات منظري القومية العربية الذين كانوا يؤكدون أولوية العوامل الاجتماعية والسياسية على العامل الديني، ويمجدون حس الجماعة على حساب التضامن الإسلامي. في حين أن كل الدلائل توحي بأن الإصلاحيين لم يكونوا يعنون بالوحدة العربية إلا بوصفها وجها من وجوه قدسية الوحدة في الإسلام، فمذهب القومية العربية الذي لم يكن يخفى عليهم طابعه اللائكي لم يكن في مقدوره أن يستثير الانضمام التام للإصلاحيين الجزائريين ولا إلهائهم عن تيار الجامعة الإسلامية التي كانوا متعلقين بها تعلقا جما[3].

ولم تطرح كذلك إشكالية العلاقة بين الإسلام والقومية في السياق المغاربي إطلاقا على عكس السياق المشرقي، وذلك لعدم وجود أقليات مسيحية في هذه الدول. بل كان يعدها من ضمن الثوابت التي يجب الدفاع عنها والمستهدفة من طرف الاحتلال الفرنسي. فالإبراهيمي يربط عروبة الشمال الإفريقي بالإسلام معتبرا ضرب العروبة بالبربرية محاولة استعمارية لاستئصالهما معا، كما أن العامل الدافع لبروز هذا الموقف هو رد فعل على المحاولات التغريبية الفرنسية والوقوف في وجه دعاة الإدماج، فظهور الأحزاب السياسية في الجزائر سنة 1919 كان أساس التصنيف فيه هو الموقف من الإدماج بين مؤيد ومعارض[4]. إضافة إلى أنه في نفس الفترة كانت تجري نقاشات

---

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص21.

[3] علي مراد، المرجع السابق، ص446 – 447.

[4] لتفاصيل أكثر أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص288 – 298.

جزائرية حول مشكل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وبالتالي فان جو الاحتلال الفرنسي للمنطقة المغاربية فرض نشأة مختلفة للبعد القومي فيها.

أما في المشرق فان الاتجاه القومي كان ينحى في اتجاه آخر، فبعد الحرب العالمية الأولى التي لم تحقق الحركة القومية العربية (المشرقية) أهدافها، شهد الفكر القومي تطورا تمثل في بدأ الفكر الاشتراكي اكتساب زخما في الوطن العربي، وخاصة بانتصار الثورة البلشفية في روسيا، ورواج مقولة لينين < الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية> بين المفكرين العرب لتشهد السنوات العشر التالية للحرب انتشار الخلايا الاشتراكية الثورية في كل من مصر والعراق ولبنان وفلسطين [1]. وبينما كانت الحركة القومية قبل الحرب العالمية الأولى موحدة في مواجهة الإمبراطورية العثمانية فإنها بعدها تجزأت إلى عدة منظمات سياسية انهمكت كل منها في نضالها من أجل استقلال الدولة التي نشأت فيها، واهتمت بمشكلة دمج المجموعات الاجتماعية في إطار وجود سياسي منفصل أكثر مما عملت في سبيل تحقيق الهدف القومي الجوهري الخاص بإقامة دولة قومية عربية واحدة ولكن دون الاستغناء عنه كليا[2]. ومع تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي كانت هناك نقطة تحول في تاريخ الحركة القومية العربية حيث حاول أن يوفق بينها وبين الاشتراكية مما أعطاها زخما جديدا، وعلى عكس الرعيل الأول من القوميين أصحاب التوجه الإقليمي للنضال في سبيل الاستقلال التام لكل قطر عربي دعا حزب البعث إلى التوجه القومي الذي ينبغي بموجبه على كافة القوى القومية في العالم العربي أن تشن نضالا مشتركا ضد أعدائها[3].

أما مغاربيا فلم تكن الأحزاب السياسية المتزعمة الكفاح التحرري قبل الاستقلال سوى حركات جماهيرية، ليس لها مرجع مذهبي، ولا عرفت باختيار معين من بين المناهج الفكرية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولمّا اجتمعت في إطار نضالي مشترك داخل مكتب المغرب العربي بالقاهرة غداة الحرب العالمية الثانية لم يشأ زعماؤها أن يلتزموا بمذهب سياسي معين، ولا أن ينحازوا بالاختيار إلى أحد الشقين المتنافسين على الزعامة الكونية وبعد الاستقلال في حين برزت نزعة اشتراكية معتدلة في حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري في تونس فقد نزعة جبهة التحرير الجزائرية نزعة اشتراكية ماركسية حتى قبل الاستقلال وأعلنت عن انتمائها المذهبي إلى

---

[1] باسكال الكبيسي، المرجع السابق، ص62– 63.

[2] المرجع نفسه، ص66.

[3] المرجع نفسه، ص70 – 71.

صف الدول الاشتراكية الموالية للاتحاد السوفيتي وعن مناهضتها المذهبية لسبيل الرأسمالية ومن والاها[1].

ولما وصلت الأدلجة القومية العربية إلى أقصى مداها في الخمسينات والستينات، في كل من سوريا والعراق ومصر، فقد غدت المواقف العربية من التواريخ والمواريث العثمانية في أقصى درجات السلبية والتضاد التاريخي، وهي حالة لم يشهدها المغرب العربي (تونس والجزائر)، بفعل رسوخ الاندماج الثقافي، والحضاري الذي أداه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كل من البايات الحسينيين في تونس والدايات الأتراك في الجزائر، كنيابتين عثمانيتين شهدتا تطورا عثمانيا لا مركزيا اقترب كثيرا من الاندماج بين العرب والأتراك[2].

صعود الحركة الإسلامية

لم تكن هزيمة 1967 هزيمة لنظام عبد الناصر فقط، بل كانت هزيمة للاتجاه القومي الاشتراكي (اليساري)، حيث أصبحت القومية مختزلة أو معبر عنها بالناصرية، من هنا بدأ تراجع وأفول الفكر القومي والاشتراكي على حد سواء. فاسحين المجال أمام تيار آخر هو الاتجاه الإسلامي الذي كانت له قراءة مختلفة لكل المسائل بما في ذلك الحقبة العثمانية والعلاقة بها، وهذا التصور هو الذي ساد تاليا ونلتمس تأثيراته في العلاقات الحالية بأشكال ومستويات مختلفة.

فإذا كان القوميون والإسلاميون اجتمعوا في موقفهم المعارض للدولة التركية وسياساتها خاصة بعد احتلال فلسطين واعتراف تركيا بإسرائيل. إذ على عكس جيل العشرينات، والثلاثينات والأربعينات، الذي كان ينظر إلى أتاتورك بإعجاب فإن جيل الخمسينات، والستينات، والسبعينات من القوميين، والثوريين، والإسلاميين، على حد سواء بدأ يعي أن ثوابت أتاتورك لا تلتقي مع سياقاتهم أو قضاياهم المصيرية وتوجهاتهم[3].ولكنه في حين يمتد على طول الحقبة العثمانية عند القوميين، فانه يتوقف في فكر الإسلاميين عند أتاتورك وسقوط الخلافة فقط.

ذلك أن الإسلاميين ينظرون لكل ما جرى كنتيجة لإلغاء الخلافة العثمانية، ويعتبرون القرار وما تبعه من سياسات لأتاتورك وما سبقها من سياسات للاتحاديين جزء من مؤامرة ضد العالم الإسلامي

---

[1] مصطفى الفيلالي، قضية الوحدة والممارسات السياسية: خواطر عن التجارب بالجهة المغربية، في قراءات في الفكر القومي، الكتاب الثاني، مجموعة من المؤلفين، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص590-591.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر :إبراهيم الداقوقي، المرجع السابق، ص101.

[3] سيار الجميل، المرجع السابق، ص291.

كان لليهود دور كبير فيها، وأهم مرتكزات هذا التصور الايجابي للإسلاميين من الخلافة العثمانية هو رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيع فلسطين للصهيونية. لذلك فان ما جرى لها من طرف الاتحاديين هو مؤامرة كان يقف ورائها الصهاينة في محاربتها للأمة الإسلامية، وهذا الرأي له ما يبرره ويسنده من وقائع سياسية تمثلت في دور يهود الدونمه في انهيار الخلافة العثمانية[1]. والنشاط الصهيوني والماسوني في الجمهورية التركية لاحقا وتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل[2]. وما يعزز النظرة الايجابية لتركيا دور اليهود أيضا في ما وقع للدول المغاربية والدولة العثمانية على حد سواء فكما كان ليهود الدونمه دور في سقوط الخلافة كان لهم دور في احتلال الجزائر، وأيضا في ليبيا يبرز دور اليهود في شخصيتي عمانوئيل قره صو، ومستر سالم الذين كانا عضوين في المحافل الماسونية.

ومغاربيا فان الحركة الإسلامية بالنسبة لموقفها من تركيا والخلافة العثمانية كانت من جهة متأثرة بخطاب الحركة الإصلاحية خلال الاحتلال، كما أنها لم تتأثر بالخطاب القومي في مرحلة لاحقة، خاصة وأن تركيا شهدت تحولا جذريا في سياساتها لا مجال لمقارنته بمواقف الخلافة العثمانية، وتحديدا بعد مواقف أتاتورك ومن خلفه العدائية للدين، وخياره المنحاز للغرب والتنكر لكل الروابط الحضارية مع الأمة الإسلامية.

ومن جهة أخرى فان الحركات الإسلامية المغاربية كانت متأثرة بالحركة الإسلامية المشرقية في الكثير من أطروحاتها. فمعظم الاتجاهات الإسلامية هي مشرقية المنشأ، وفيما يتعلق بالرؤية للدولة التركية الحديثة والخلافة العثمانية فالآراء منسجمة بين الطرفين. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الحركة الإسلامية المشرقية هي الأخرى امتداد للحركة الإصلاحية التي كان يقودها الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا، فتأييد حسن البنا للوحدة العربية باعتبارها الحلقة الثانية في النهوض ليس إلا، ولكن العمل الأساسي للجامعة الإسلامية باعتبارها السياج الكامل. ومن جهة أخرى فإن ظروف ولادة التيار القومي جاءت لتتناقض مع الرابطة العثمانية ذات الصفة الدينية، لذلك كانت صيغة دفاعه عن بناء الدولة القومية وتعبيراته ضد الدولة العثمانية تأخذ طابع العداء للإسلام أو في أدنى الحالات

---

[1] يهود الدونمة هم جماعة من اليهود أظهروا الإسلام وأبطنوا اليهودية، عن طريق انقلاب جماعة الاتحاد والترقي، أسسها سباتاي زيفي 1626م . 1675م: وهو يهودي أسباني الأصل، تركي المولد والنشأة، لهم نفوذ في مجالات الاقتصاد والثقافة والإعلام. لتفاصيل أكثر أنظر: محمد علي قطب، يهود الدونمة، ط1، دار الأنصار، 1978.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر ورقة الدكتور إبراهيم الدقاوقي في: أورهان كولوغلو وآخرون، المرجع السابق، ص545-551.

عدم الأخذ به مرشدا نظريا، من هنا كان عداء أصحاب المشروع الإسلامي لهكذا مشروع[1]. وهذا الاتجاه كانت أفكاره أكثر انتشارا بين الشعوب المغاربية مقارنة بالفكر القومي.

ونظرا لتجنب معظم كتب التاريخ المدرسية العربية التحدث حول الأتراك بعد إنشائهم لدولتهم القومية (الجمهورية التركية) عام 1923[2]، فان تكوين التصور أو الرؤية أو الموقف من تركيا استند إلى مصادر أخرى للتلقي، والكتب المتداولة في هذه المرحلة مغاربيا بشكل خاص هي تلك التي تتحدث عن المؤامرة الصهيونية على الأمة بشكل عام وما قامت به لإسقاط الخلافة العثمانية[3].

كما أن مراحل احتلال فلسطين تمر عبر رفض السلطان العثماني مطالب تيودور هرتزل لشراء فلسطين، وجدير بالذكر أن الإعجاب العربي بأتاتورك في صموده ومواجهته للاحتلال الغربي لاسطنبول لم يخرج عن الإطار العثماني والخلافة إذ استحضرت فيه صورة الغازي وهو لقب للسلاطين العثمانيين الكبار في عصر الفتوحات الأولى، حتى أن فقيها عربيا كرشيد رضا كتب عن إمكانية ترشيح مصطفى كمال زعيما إسلاميا (سلطانا) لاتحاد عربي – تركي مركزه الموصل[4].

والصراع الذي خاضته الحركة الإسلامية التركية بقيادة زعيمها الروحي نجم الدين أربكان، ومن قبله سعيد النورسي ضد أتاتورك، والدولة العلمانية، كان له صداه عربيا، أبرز تجلياته كانت بنجاح حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان في الوصول إلى السلطة، والتحولات التي أدخلها على السياسة التركية داخليا وخارجيا، وبشكل خاص موقفه من القضية الفلسطينية، حيث حضر الماضي العثماني في المشهد من خلال مصطلح "العثمانية" وهو ما سنناقشه في المبحث التالي.

ولكن تجدر بنا الإشارة في الأخير إلى أن القضايا الخلافية بين تركيا وبعض الدول المشرقية كمشكلة الاسكندرون مع سوريا، والموصل مع العراق، إضافة إلى مشكل المياه، والأكراد بين الدول

---

[1] نظرية الحلقات لحسن البنا تمر عبر أربع محطات رئيسية: 1- القطرية: أي المصرية، 2- القومية: أي العربية، 3- العقيدية: أي الإسلامية، 4- الإنسانية: أي العالمية، لتفاصيل أكثر أنظر: دلال البزري، الإخوان المسلمون والوحدة من حسن البنا إلى سيد قطب، في عبد العزيز الدوري وآخرون، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص604.

[2] إبراهيم الداقوقي، المرجع السابق، ص264.

[3] على سبيل المثال لا الحصر: بروتوكولات حكماء صهيون، وأحجار على رقعة الشطرنج، والأفعى اليهودية في معاقل الإسلام، وغيرها من الكتب.

[4] أورهان كولوغلو وآخرون، المرجع السابق، ص450.

الثلاث، والتي كادت أن تتسبب في نشوب حرب بين أنقرة ودمشق وبغداد في عديد المرات، تمثل استمرارية لأسباب النظرة السلبية لتركيا عند شعوب هذه الدول أو على الأقل في الخطاب الرسمي لأنظمتها، ومحاولة تعميمها إلى حد ما في المحيط القريب. فهناك من يرى أن من أثر التغريب في السياسة التركية الخارجية الذي انعكس في عهد مصطفى كمال وخليفته عصمت إينونو بتآمر مكشوف بين فرنسا وتركيا على سلخ لواء اسكندرون عام 1938 من سوريا وإعطائه لقمة سائغة لتركيا[1]. أما الدول المغاربية فهي بعيدة عن هذه الخلافات وهذه المواضيع ليست حاضرة لدى رأيها العام. لذا تستمر النظرة الايجابية للخلافة العثمانية ومن ثمة تركيا.

المبحث الثاني: البعد السياسي في العلاقات التركية – المغاربية

تنوعت العلاقات بين شعوب دول منطقة الشرق الأوسط في تاريخها الممتد عبر آلاف السنين بين تأثير وتأثر، وكل حدث في المراكز الثلاث لهذه المنطقة (إيران، العرب، وتركيا)، لا يمر دون أن تكون له تداعيات على جواره، فمثلا كانت إصلاحات الشاه أحمد رضا بهلوي متأثرة بدرجة كبيرة بإصلاحات مصطفى كمال أتاتورك في تركيا، وشكّل المد القومي الناصري تهديدا على النظام الشاهنشاي في إيران. كما كان للثورة الإيرانية سنة 1979 ارتداداتها هي الأخرى في تركيا وعلى الدول العربية. والتحولات الجارية في المنطقة العربية منذ سنة 2010 أو ما يصطلح عليه إعلاميا ب"الربيع العربي" هو الآخر له انعكاساته على إيران وتركيا.

وضمن هذا الإطار أصبح صعود حزب العدالة والتنمية تجربة أو نموذجا للحركات الإسلامية العربية، التي اندفعت لتقليد أو دراسة التجربة واستخلاص الدروس منها. ومن جهة أخرى قدمتها نموذجا مقابل لمحاولات وسم الاتجاه الإسلامي بالإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي تزامنت تقريبا مع نجاح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى السلطة، وسلسلة الانجازات التي حققها على المستويين السياسي والاقتصادي، والتي لم تتوقف تأثيراتها عند حدود الدولة التركية وإنما تجاوزتها لتطال الدول العربية التي باتت بعض أنظمتها تخشى من امتداد نجاحات الإسلاميين إلى أقطارها، خاصة بعدما أصبح رجب طيب أردوغان رمزا إسلاميا لمواقفه الجريئة من فلسطين والتي كان أبرزها في مؤتمر دافوس.

---

[1] وليد رضوان، المرجع السابق، ص58.

من هنا فان دراسة البعد السياسي للعلاقات التركية المغاربية يتركز حول محورين أساسيين يتمثل أولهما في رؤية القوى السياسية لصعود حزب العدالة والتنمية من جهة، وموقف تركيا من الحراك الشعبي العربي وردود الفعل التي خلفتها، وانعكاسات كل هذا على العلاقات بين الطرفين.

المطلب الأول: موقف القوى السياسية الإسلامية المغاربية من حزب العدالة والتنمية التركي

تتضاعف علاقة التأثير والتأثر التي أشرنا إليها أعلاه نتيجة الحركية في مختلف الاتجاهات داخل بنية الحركة الإسلامية في المنطقة، حيث التأثير المتبادل يكون أكثر بكثير، ومثال ذلك تأثر رموز الحركة الإسلامية التركية بكتابات للإسلاميين العرب، ومحاولة الأخيرين الرفد من التجربة التركية بدورهم. حيث يؤكد الدكتور إسماعيل الشطي أن تطورا ما حدث في فكر أربكان بعد اتصاله بقيادات العمل الإسلامي السياسي في المشرق، فبعد أن اطلع على نتاجهم الفكري والثقافي بعد ترجمته إلى التركية، ولقائه بكثير من قيادات الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بباكستان، والدكتور حسن الترابي والشيخ راشد الغنوشي والشيخ محفوظ نحناح والشيخ يوسف القرضاوي وغيرهم، تأثرت أفكاره ورؤاه بنتاجهم مما دفعه لتطوير نموذجه ليحوله من نموذج حكم لتركيا إلى مشروع حضاري عالمي[1].وقد استفاد أردوغان أثناء صياغته لمشروعه السياسي الجديد من كتابات الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية والذي ترجمت كتاباته إلى اللغة التركية[2]. كما استفاد من كتابات المفكر الجزائري مالك بن نبي.

في المقابل استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، أن يحقق نجاحات باهرة على المستويين السياسي والاقتصادي في ظرف قياسي، جعلت الإسلاميين العرب عامة والمغاربة خاصة مأخوذين بتلك الانجازات، وتدافعوا لدراستها والبحث في أسبابها ومحاولة تقليدها من خلال تأسيس أحزاب جديدة تحمل نفس الاسم، باستثناء حزب العدالة والتنمية المغربي الذي حمله قبل الحزب التركي، ويفاخر قادته بأنهم هم من صدّر الاسم للأتراك، فضلا عن الزيارات العديدة لتركيا

---

[1] إسماعيل الشطي، الإسلاميون وحكم الدولة المعاصرة (17)، جريدة الوطن الكويتية، 2012/12/20، على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=242254

[2] زبير خلف الله،واقع التجربة التركية وآفاق التجربة التونسية،الحوار نت،2011/11/20، على الرابط: http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=23105#.UjjTm8bQnWw

من طرف القيادات الإسلامية والمشاركة في مختلف المناسبات على غرار مؤتمرات حزب العدالة والتنمية، ومؤتمر رجال الأعمال المستقلين، وذكرى وفاة أربكان، حيث شارك معضم زعمائها في مؤتمر دولي في الذكرى الثانية لوفاته، وكان من بين المشاركين إضافة إلى مرشد الإخوان المسلمين في مصر محمد بديع، ورئيس حركة النهضة التونسية الشيخ راشد الغنوشي، ورئيس الحركة الإسلامية في المغرب محمد الحمداوي، واليدومي عن اليمن وناصر الصانع عن الكويت، ومن الجزائر أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم، والأمين العام لحركة النهضة فاتح ربيعي.

إذا يجمع الإسلاميون العرب على نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في تحقيق جزء كبير من الأهداف التي يناضلون لأجلها لسنوات عديدة، وباستثناء بعض الاتجاهات التي تشكك في ذلك على غرار حزب التحرير والسلفيين فإن الاتجاه الإخواني لا يخفي إعجابه بالتجربة وسعيه لمحاكاتها.بل أصبحت مغرية وملهمة حتى للحركات العلمانية باعتبار أنها تجربة نجحت في إعادة تشكيل رؤية جديدة لعلاقة الدين بالسياسية وعلاقة الدين بالدولة، وإرساء جملة من المفاهيم الجديدةداخل الفكر السياسي الإسلامي المعاصر[1].

الإسلاميون في الجزائر

قد يكون رئيس حركة مجتمع السلم أبوجرة سلطاني من أكثر الإسلاميين المغاربة إعجابا بالتجربة التركية، وبزعيمها رجب طيب أردوغان، فإضافة إلى حديثه في مداخلته خلال الندوة العالمية حول الأب الروحي للحركة الإسلامية التركية عن إعجابه بفكر البروفسور نجم الدين أربكان وبمنهجه السلمي في التغيير، وسلوكه المؤثر في كل من يستمع إليه أو يحتك به عن قرب،وتعلمه منه العديد من الخصال[2]. ألف أيضا كتابا حول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تحت عنوان "أردوغان الرجل المشروع"، يدرس فيه المسار السياسي للإسلاميين الأتراك عامة ورجب طيب أردوغان خاصة، وكيف استطاع زحزحة المؤسسة العسكرية من مواقعها السياسية، والحد من تطرف العلمانية بشكل أو آخر، مبرزا نقاط القوة في قصة النجاح هذه، ويستخلص في الأخير الدروس من التجربة التركية.

---

[1] زبير خلف الله، المرجع السابق،

[2] مداخلة الشيخ أبوجرة سلطاني خلال الندوة العالمية لنجم الدين أربكان، حمس نت، 2013/03/03، على الرابط: http://www.hmsalgeria.net/portal/plus/couvertures/3401.html

يصف أبو جرة أردوغان بالرجل المشروع كما هو عنوان الكتاب، والاستراتيجي، ولا يخفي إعجابه بشخصيته، ويعدد نقاط القوة الخمس فيها، والتي تمثل قصة النجاح، فأردوغان إنسان بسيط إلى أقصى حدود البساطة، ومتواضع إلى درجة أن يتجرأ عليه السفهاء، وهو شديد الحياء في معاملاته الشخصية مع جميع الناس، ولكنه في المقابل صلب في الحق قوي الحجة، شديد المراس، لذلك أحبه شعبه وهابه خصومه، فكان نسيجا وحده يصعب تقليده وتستحيل محاكاته، وهو حماسي في العمل وعاطفي معترف بفضل أهل الفضل عليه، وهو شجاع ولكنه ليس متهور، يصارع خصومه بكفاءة ونظافة، ورأس ماله الشعب ورهانه الأكبر عليه، يحترم القانون ويعشق شرعية الإنجازات[1].

ويقدم جملة من الدروس المستخلص من قصة النجاح هذه والتي لا تخلوا من رسائل داخلية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- رد الكلمة للشعب وإمكانية التغيير السلمي عن طريق الصندوق الانتخابي باسمه.
- تحقيق الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان بالنضال الطويل، والتضحيات الجسام التي تتجاوز بهما الشعوب مناطق سياسة الإصلاح في إطار الاستمرارية إلى آفاق تغيير الوجوه والسياسات والتوجهات انطلاقا من عاملين أساسيين: تغيير الدستور جذريا بما يغير طبيعة نظام الحكم وزرع ثقافة جديدة تحرر المجتمع من كل أشكال الاحتكارات.
- تجاوز الحواجز المعيقة كالحاجز النفسي القائم على تأليه الحاكم أو تقديسه، وربط استقرار الوطن باستمراره في الحكم أو توريث أحد أبنائه وحواشيه، وحاجز الخوف من الفوضى والفتنة والركون إلى ما هو قائم، وحاجز الكبار بشطب ثقافة الصغار والكبار، وحاجز الوعي بادعاء أن الشعوب غير واعية وأن جيل ما بعد الثورة تنقصه التجربة، وهو جيل غض وطري لم ينضج بعد لاستلام مقاليد الحكم.

ويرصد جمال زواوي الناشط في حركة مجتمع السلم أهم ركائز التجربة التركية التي يجب الاستفادة منها في ما يلي[3]:

- 1) ـ المال والاقتصاد: فقد أدركت الحركة الإسلامية التركية منذ بدايتها أهمية هذه الركيزة في نجاح مشروعها والتمكين له في واقع الناس، وأنه لا يمكن للحركة أن تنجح سياسيا

---

(1) أبو جرة سلطاني، أردوغان الرجل المشروع، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2012، ص95 – 99.

(2) المرجع نفسه، ص103– 104.

(3) جمال زواري أحمد، المكونات الأساسية للخلطة السحرية لنجاح التجربة التركية، 2011/06/26، حمس.نت، على الرابط: http://hmsalgeria.net/portal/articles/livres/zwari/2225.html

ومجتمعيا، ما لم تنجح ماليا واقتصاديا، وأبرز انجازاتها في هذا الإطار تأسيس جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين المعروفة اختصارا بالموصياد سنة 1990، التي أصبحت أكبر تجمع مالي واقتصادي ليس في تركيا فحسب بل في العالم الإسلامي كله.

- 2) ـ الإعلام: فقد أدركت الحركة الإسلامية التركية مبكرا كذلك أهمية هذا المكوّن ودوره وفعاليته في التأثير والتمكين والحماية، فعملت منذ انطلاقتها الأولى على صناعة إعلام خاص بها يكون له صوت محترم ومسموع في الساحة، فأسست الجرائد اليومية والأسبوعية والمجلات الشهرية والدورية، ثم الإذاعات، والقنوات التلفزيونية، ومراكز الدراسات السياسية، والاقتصادية، والفكرية، والاجتماعية.وقد تطور التواجد الإعلامي للإسلاميين الأتراك بمختلف تشكّيلاتهم واهتماماتهم مع تطور المسيرة، وبلغ ذروته واحترافيته من خلال تجربة حركة فتح الله كولن الفكرية والتربوية والتعليمية والثقافية، والعدالة والتنمية السياسية.
- 3) ـ المرونة السياسية: التي ساهمت بدورها بشكل فعال في تجاوز العقبات والمطبّات التي وضعت في طريقها، وأفشلت من خلالها كل المؤامرات التي حيكت ضدها، وعن طريقها استطاعوا أن يتجاوزوا إحراجات الإيديولوجية وتوريطات الشعارات التي لا ينبني عليها عمل، وتمثل عنصر المرونة كذلك، في قدرة هائلة على الانفتاح على كل مكوّنات وأطياف الشعب التركي والتعايش مع الجميع إلا من أبى، كما تظهر مرونتهم كذلك، في تعاملهم بكثير من الصبر والحكمة والهدوء والأعصاب الباردة مع المؤسسة العسكرية، وتظهر الآثار الإيجابية لهذه المرونة أيضا في المواقف من القضايا الخارجية والفهم الجيد للخريطة السياسية الدولية والتوازن الفعال في علاقات تركيا الدولية.

أما عبد الله جاب الله فيؤكد اطلاعه على التجربة في وقت مبكر بمشاركته في مؤتمر هناك أيام كان أردوغان يدير بلدية اسطنبول وغول يدير بلدية أنقرة، ومكوثه عدة أيام ألم فيها بجوانب التجربة التركية. ويرى بأنه عند الحديث عن التجربة التركية يجب وضع في عين الاعتبار أن الوضع في تركيا يختلف عن الوضع في بلداننا، ويضيف جاب الله: عندما شكل قيادات العدالة والتنمية هذا الكيان لم يشكلوه كحزب سياسي هم شكلوه كنادي سياسي يضم علمانيين وقوميين ومستقلين، ورجال أعمال وشخصيات اجتماعية، وتم الاتفاق على أن تكون القيادة للإسلاميين. ويؤكد على أن موقف الأتراك من الكيان الصهيوني، ودعم الفلسطينيين بالطرق السلمية، والاحتجاجات بالمحافل الدولية،

وتسيير قوافل لكسر الحصار، وكذلك نهوض تركيا اقتصادياً وانفتاحها على العالم العربي والإسلامي بتعاون أخوي في مختلف المجالات أعطى تجربة الإسلاميين في تركيا بريقاً مغرياً[1].

الإسلاميون في تونس

كان الغنوشي دائما في مقدمة المعجبين بالتجارب الإسلامية، إذ سبق له أنأهدى كتابه الحريات العامة في الإسلام إلى شخصيات منها الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية واعتبره مجدد القرن العشرين، كما اعتبر التجربة الإيرانية ايجابية في مجملها، وقال أن النموذج الديمقراطي الإيراني مثال يُحتذى به للدول المجاورة لها[2]. هذا الإعجاب يتضاعف بالنسبة لتجربة التركية، فيصفها "بالثورة البيضاء ضد منتظم سياسي ميت أصلا، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه، وهو من الناحية الرمزية إعلان كذلك عن إفلاس مشروع علمنة تركيا وتغريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع"[3].

وكان من أكثر المنافحين عنها قبل حركات الاحتجاج الشعبية في تونس وخاض في النقاش الدائر حول استنساخها[4]. فهو يوافق الأقلام العلمانية **أنه لا يمكن استنساخ**التجربة التركية أو نقلها إلى العالم العربي، ولكن ليس لنفس الأسباب، وإنما لأسباب أخرى، لا تتمحور حول ما ادعته من موانع داخل الحركة الإسلامية العربية تحول بينها وبين توفير الشروط التي قبل بها الإسلاميون الأتراك ثمنا للتمتع بالديمقراطية والوصول إلى السلطة ومنها القبول بالعلمانية: علمنة الإسلام أي بتجريده من الشريعة وفصله عن الدولة، كالقبول بالرأسمالية نهجا اقتصاديا، والاعتراف بالكيان الصهيوني.

---

[1] مفكرون وكتاب عرب: التجربة التركية فريدة من نوعها ولابد من الاستفادة منها، انضول اليمن، بدون تاريخ، على الرابط:
http://www.anatoliayemen.com/index.php?ac=3&no=577&d_f=31&t_f=0&t=5&lang_in

[2] علي القاسمي، ماذا لو حكمت حركة النهضة تونس، الحوار نت، 2011/05/08، على الرابط:
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=17677

[3] علي عبد العال، تقييم الإسلاميين للتجربة التركية:الوعي المفارق، مركز الكاشف للمتابعات والدراسات الإستراتيجية، المتابع الإستراتيجي (21 – 1)، ديسمبر 2010، نسخة إلكترونية، ص11.

[4] في إطار الجدل حول إسلامية وعلمانية التجربة يؤكد أنها "قاعدة إسلامية" غيرت في الخطاب والوجوه والتكتيكات، والإسلاميين الأتراك ليسوا هم وحدهم "من فرض عليهم صياغة أيديولوجيتهم بما يتواءم مع السياج المفروض عليهم، بل إن جملة التيار الإسلامي في العالم ولاسيما في البلاد التي منيت بتحديث فوقي صارم، مثل تونس والجزائر ومصر، قد اضطرت للإقدام على نوع من تلك المواءمة"؛ مع أنه لا أحد قد صرح بأنه قد تنازل عن شيء من إسلامه. ولا يرى الغنوشي في سعي القادة الأتراك للالتحاق بالاتحاد الأوروبي قدحا، بل يعتبر هذا الحرص "نوعا من تجريد الخصم من سلاحه، وتجريد ظهيره الخارجي من أوهامه، وعرض صداقة بديلة عنه"، لتفاصل أكثر أنظر: علي عبد العال، تقييم الإسلاميين للتجربة التركية: الوعي المفارق.

وإنما في شروط الواقع المتعلق بالاختلاف بين طبيعة النظام التركي والنظام العربي ثم بدور وارتباطات كل منهما. وخلاصة ذلك أن ليس من فرصة في ظل أوضاع الهيمنة الدولية القائمة والاستبداد الخادم لها لظهور أردوغان عربي[1].

الإسلاميون في المغرب

كما سبقت الإشارة فإن حزب العدالة والتنمية المغربي كان السبّاق لاختيار هذا الاسم في تسعينات القرن الماضي، قبل أن يستفيد من ذلك الجانب التركي ويطلق الاسم نفسه مع استبدال رمز المصباح، خلال زيارة قادة حزب الفضيلة للحزب المغربي خلال سنة 2001 وهي الفترة المخاضية لتكوين حزب العدالة والتنمية التركي[2]. ولكن هذا لا يعني أن الإسلاميين في المملكة المغربية لم يستفيدوا من التجربة التركية فضلا على إفادة لها فقط. فتاريخيا هناك مرحلتين في علاقة حزب العدالة والتنمية المغربي مع التجربة الإسلامية التركية[3]:

- أولاها كانت في ثمانينيات القرن الماضي، وكان حينها أعضاء الحزب منتمين إلى تنظيمات إسلامية مختلفة، وكانوا يتمثلون التجربة التركية ويحاولون الاقتداء بها لكونها سابقة في الانفتاح على المدخل السياسي قبل أي تجربة مغربية. كان الاحتكاك حينها مرتبطا بالجانب التصوري والنظري والفكري فقط.
- ثاني المراحل كانت خلال التسعينيات حيث حصل الاحتكاك المباشر مع التجربة الإسلامية التركية من خلال لقاءات لقادة حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي قبل أن تندمج الحركتان في حركة واحدة وهي حركة التوحيد والإصلاح.مع قادة حزب "الرفاه" وعلى رأسهم المهندس نجم الدين أربكان.

وإضافة إلى الإعجاب بالتجربة الذي لا يختلف عليه الإسلاميون المغاربة فان اختلاف الظروف والخصوصيات نقطة أخرى يلتقون حولها، إذ يرى زعيم حزب العدالة والتنمية التركي عبد الإله بنكيران أنه على الأقل هناك تشابه في الاسم بين الحزبين، ولكنه يعترف أن حزب العدالة والتنمية

---

[1] **راشد الغنوشي، هل هناك فرصة للنموذج التركي في العالم العربي؟**، الجزيرة نت، **2007/06/6**، على الرابط: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/af5c5a67-1a7d-4bce-af07-d4b69efaeb82

[2] طارق بنهدا، بوانو: هذه أسْرار علاقة العَدَالة والتّنميّة المغربيّ بِحزب أردوغان، جريدة هيسبريس المغربية، 2013/06/12، على الرابط: http://hespress.com/interviews/81535.html

[3] المرجع نفسه.

التركي هو حزب من حجم آخر وبعد آخر، لا على مستوى الإنجاز ولا على المستوى الفكري ولا على مستوى الطرق والوسائل. فهم تقدُميون ومُتقدمون أيضا. لذا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة، باعتبار أن المغرب دولة إسلامية والدولة التركية تشهر العلمانية، والظروف الاقتصادية وحجم الدولة وعدد السكان كلها أشياء مختلفة، لكن هناك تشابه من حيث محاولة كل من الحزبين –وفق بن كيران– الاستفادة من الروح الدينية المتواجدة في المجتمع للدفع بعجلة الإصلاح إلى الأمام وتمتيع الشعب بحقوقه الطبيعية، والتقدم في تصحيح مجال حقوق الإنسان، والحريات لكن في إطار المرجعية الإسلامية وحدودها الممكنة.كما هناك فروقا جوهرية، فتركيا جمهورية والمغرب دولة ملكية، والملك هو المتصرف السياسي الأساسي، والأحزاب السياسية تعمل معه، مادام هو من يعين الوزير الأولوأعضاء الحكومة. هذا يعني أن الأفق الذي يمكن أن يكون مفتوحا لحزب العدالة والتنمية أو أي حزب سياسي آخر هو أن يكون مساهما في الإصلاح، ولا يمكن أن يدعي أي حزب أنه سيتولى عملية الإصلاح بنفسه[1].

المطلب الثاني: انعكاسات الحراك الشعبي العربي على العلاقات التركية– المغاربية

برزت التجربة التركية مجددا وبشكل أكبر بعد الحراك الشعبي العربي، وتتالي سقوط الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا، خاصة بعد نتائج الانتخابات التي أفرزت صعود القوى الإسلامية لسلطة، والتي حاولت طمأنة المجتمع الدولي باعتدالها، وحديثها عن محاكاة التجربة التركية في مواجهة الخطاب العلماني الذي يتهمها بالتطرف.

ففي تونس أعلن زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي عقب خلع الرئيس بن علي أن الحزب الذي تمت الموافقة عليه، سيكون قريبا من التجربة التركية الحزبية الإسلامية[2].وفي ليبيا تأسس أيضا حزب العدالة والبناء الذي لم يخلوا اسمه من دلالات تأثر بالتجربة التركية، كما أفرزت الانتخابات المغربية نجاح حزب العدالة والتنمية المغربي في نوفمبر 2011.

---

[1] ريم نجمي، حزبا العدالة والتنمية المغربي والتركي تشابه الأسماء واختلاف الإنجازات، موقع قنطرة، 2010/12/21. على الرابط: http://ar.qantara.de/content/hwr-m-ryys-hzb-ldl-wltnmy-lmgrby-bd-llh-bnkyrn-hzb-ldl-wltnmy-lmgrby-wltrkytshbh-lsm-wkhtlf

[2] الغنوشي لن أترشح للرئاسة وحزبنا قريب من التجربة التركية، علامات أون لاين، 2011/03/20 ، على الرابط: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=614

وفي الجزائر التي كانت مقبلة على انتخابات تشريعية في ماي2012 اعتبرت هامة ومصيرية حينها، لم تكن التجربة التركية بعيدة عنها، إذ صرح أبو جرة سلطاني أن "فزاعة استيلاء الإسلاميين على السلطة أكذوبة سياسية تاريخية أنهتها التجربة التركية"[1]. وعقب تأسيسه حزب العدالة والتنمية، اعتبر عبد الله جاب الله أن الأمر امتداد طبيعي لنضالاته السابقة ونفى استيراد الأنموذج التركي، وقال بأنه ليس من دعاة قولبة الأشياء، فكلما طرح شيء بحثوا له عن قالب يضعونه فيه ثم يتعرفون عليه من خلال ذلك القالب، لأنه يرى في هذا الأمر تفاهة في التفكير وضحالة في الفكر[2].

وخلال الحملة الانتخابية قام أبوجرة سلطاني بجولة زار فيها تونس ثم تركيا أثارت "لغطا" في الساحة السياسية، في حين صنفها هو في خانة "الاستفادة من الدروس القادمة من الخارج، التي لا تخلو حسبه من الفوائد التي قد تتماشى وما تتطلبه المرحلة في الجزائر".ولما سئل أبوجرة عن دواعي زيارته لتركيا ولقائه برجب طيب أردوغان، أوضح أن هدفها هو استنساخ التجارب الناجحة وليس الذوبان فيها رافضا مصطلح "نقل التجربة الإسلامية التركية إلى الجزائر"، باعتبار الحركة تسمع لدروس الآخرين ولا تطبق أوتملى عليها قراراتهم[3]. كما كانت الجولة في أحد أوجهها تدخل ضمن الحملة الانتخابية والاستفادة من الزخم الذي أحدثه الإسلاميون هناك لتوجيه سلوك الناخب الجزائري[4].

بدوره أكد **راشد الغنوشي** أنه سيمشي على خطى النموذج التركي الذي فتح السوق للمبادرات الفردية، التي أدت إلى مضاعفة الدخل القومي التركي نحو ثلاث مرات خلال ثماني سنوات تحت قيادة حزب العدالة والتنمية[5]. **ولكنه في نفس الوقت نبه إلى أن** التجارب لا تُستَنسخ، فكل مجتمع

---

[1] سلطاني اعتبر أن "فزاعتهم" أكذوبة أنهتها التجربة التركية، جريدة الخبر الجزائرية، 2011/06/18، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/politique/256630.html

[2] عبد الله جاب الله الجزائريون لن يقبلوا التلاعب بأصواتهم في التشريعيات المقبلة، جريدة صوت الأحرار، 2012/03/25، على الرابط: http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=27685

[3] سلطاني يرد على انتقادات الوزير الأول للأتراك، جريدة الخبر الجزائرية، 2012/01/09، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/politique/276594.html

[4] بوزيدي يحيى، أبو جرة يسحب ورقة العدالة والتنمية من منافسيه، ميدل إيست أون لاين، 2012/01/08، على الرابط: http://www.middle-east-online.com/?id=123451

[5] الغنوشي: حزب النهضة لا يريد أسلمة تونس، الإمارات اليوم، 2011/09/28،على الرابط: http://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/world-press/2011-09-28-1.426200

ينبغي أن يصنع تجربته مستفيداً من تجارب الآخرين، والتجربة التركية تعتبر تجربة نموذجية لما تحققه من مستويات تنموية عالية ولما قادته من تطور في شأن الديمقراطية[1].

هذا التقارب بين الحركات الإسلامية المغاربية وحزب العدالة والتنمية، إلى جانب المواقف التركية من الانتفاضات الشعبية، ومطالبة رجب طيب أردوغان الرئيسين المصري والتونسي بترك السلطة، قرأ فيها بعض المحللين تدخلا في الشؤون الداخلية للدول العربية. كما أحدث تباعدا بين أنقرة والدول العربية الأخرى خاصة تلك التي لم تطلها رياح التغيير وأبدت تحفظها عليها.فدعم تركيا لـ"الربيع العربي". إذا كان سندا قويا للشعوب الثائرة ضد الأنظمة التسلطية، فإن الدخول في حيثيات المسألة يظهر أن هذا الدعم المرحب به شعبيا، يصبح جزئيا غير مرغوب فيه لدى بعض الفئات الشعبية ولدى جزء من النخبة والطبقة السياسية لأسباب إيديولوجية[2].

وفي مقدمة هذه الدول الجزائر.حيث كان هناك اعتراض جزائري صامت عن هذه السياسات، فرغم عدم وجود مشاكل كبيرة بين الجزائر وتركيا إلى أن الواقع السياسي عكس نوع من عدم التوافق ولو المضمر نسبيا رغم محاولة الطرفين نفي ذلك.

كما عبّرت المملكة المغربية عن استيائها من عدم إدراجها في أجندة رئيس الوزراء التركي خلال جولته الأولى للمنطقة التي شملت دول "الربيع العربي" (تونس، ليبيا ومصر) في سبتمبر 2011، فقد أثار ذلك امتعاض المغرب الذي يعتبر أن إصلاحاته السياسية ترقى إلى مصاف ربيع عربي "هادئ"، تستحق التقدير والاعتراف، لكن أردوغان استثناه من جولته المغاربية آنذاك.ولم تعرف الزيارة إلى المغرب في جولته الثانية اكتمالا لمستوى البروتوكولي الرسمي، واختزلت في ما يمكن وصفه لقاءً بين "إسلاميي تركيا" و"إسلاميي المغرب"[3].

وقد برز الخلاف الجزائري–التركي إلى السطح خلال زيارة وزير الخارجية التركي للجزائر حيث تحدثت وسائل الإعلام عن واقع العلاقات بين الجزائر وأنقرة في السنتين الأخيرتين على صعيد المواقف من قضايا دولية، رغم عدم تأثر التعاون الاقتصادي بشكل كبير، فوفق بعض التحليلات ظلت مواقف أنقرة في مرمى حجر قيادات سياسية جزائرية سيما دورها في الأزمة الليبية، وشكلت

---

[1] الإسلاميون وتحديات الحكم في تونس، برنامج في العمق على فضائية الجزيرة، الجزيرة نت، 2011/10/31، على الرابط:http://www.aljazeera.net/programs/pages/940de209-2771-428a-aac6-0980010bf1ab

[2] عبد النور بن عنتر، زيارة أردوغان للمغرب العربي تعاون اقتصادي وأهداف سياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/07/20، ص05.

[3] المرجع نفسه، ص04.

تصريحات الوزير الأول السابق، أحمد أويحيى، مرارا أمام إطارات في التجمع الوطني الديمقراطي حقيقة قريبة من المواقف الرسمية المتحفظة على دعم تركيا للتدخل الدولي في ليبيا، والذي انتهى بالإطاحة بمعمر القذافي.

كما يوجد داخل الحكومة الجزائرية من يعيب على أنقرة "دعمها" لأحزاب قريبة من الإخوان المسلمين، وكان موقف رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بمطالبته باريس بالاعتذار للجزائريين، في سياق الجدل القائم بين بلاده وفرنسا حول "مجازر الأرمن" فرصة للتصريح العلني وكشف الخلافات[1]. وتحدثت وزارة الخارجية، في بيان رسمي، عن علاقات نموذجية بين البلدين بموجب "معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في 2006 " لكن تصريحات أويحي لم تشر تماما إلى توافق في مواقف البلدين، سيما منذ ظهور ثورات في بلدان عربية[2]. وما يرجح هذا أن زيارة وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، للجزائر التي أثمرت انفراج وتجاوز البلدين لخلافاتهما الدبلوماسية الصامتة تزامن مع خروج الوزير الأول السابق، أحمد أويحيى، من الحكومة، خاصة وأن موافقة الحكومة الجزائرية عليها تأخرت بالنظر للطلب الذي تقدمت به نظيرتها التركية[3].

إضافة إلى الجمود في العلاقات بين الجزائر وأنقرة، الذي وصل درجة غير مسبوقة عقب ظهور نتائج الانتخابات، بسبب حادث دبلوماسي تسبب فيه السفير التركي السابق بالجزائر، أحمد نجاتي بيجالي، الذي حضر ندوة صحفية أقامتها هيئة الملاحظين الأوروبيين، الذين راقبوا الانتخابات

---

[1] دعا الوزير الأول والأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، أحمد أويحيى، الحكومة التركية إلى "عدم المتاجرة بدماء الجزائريين"، بشأن الأزمة الحادة بين أنقرة وباريس حول ما سمي "إنكار جرائم الأرمن ."مذكرا أنه "من أول نوفمبر 1954 إلى 5 جويلية,1962 لم نسمع صوتا تركيا مساندا للثورة الجزائرية.. فتركيا مساهمة ولو بدولار واحد في الحملة العسكرية التي شنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، بدعم من حلف شمال الأطلسي ضد ثورتنا، من موقعها عضوا في الناتو".وعلى إثرها هاجم رئيس حركة مجتمع السلم أبوجرة سلطاني، أحمد أويحيى، وطالبه بشكر رئيس الوزراء التركي على موقفه من المجازر الفرنسية في حق الجزائريين، بدل اتهامه بالمتاجرة بدماء الجزائريين، وتساءل "هل دعمنا للقضية الصحراوية يعني المتاجرة بدمائهم، وهل مساعدة جمال عبد الناصر وبورقيبة لثورتنا التحريرية متاجرة بدمائنا"، وحذر من أن تكون تصريحات أويحيى كوزير أول، معتبرا تصريحات أويحيى كانت بقبعة الأمين العام للأرندي وليس كوزير أول، باعتبار الندوة الصحفية عقدت في مقر الحزب، وكذلك أن السياسية الخارجية للجزائر من صلاحيات الرئيس وحده وفق الدستور، ولا يمكن لطاقمه الحكومي أن يحدد توجهاته.

[2] أوغلو في الجزائر لتعميق العلاقات رسميا و"طي أزمة" في الخفاء، الخبر الجزائرية، 2012/11/25، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/politique/311585.html

[3] المرجع نفسه.

التشريعية الأخيرة، وتدخل مطالبا بالنسب والأرقام التي تحصل عليها كل حزب، وهو ما اعتبرته السلطات الجزائرية تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية. وكان من تداعيات هذه الحادثة، تأخر السلطات الجزائرية في الرد على طلب اعتماد السفير التركي الجديد، باربا روس تونا إرديم، بالإضافة إلى ذلك، فقد شكل موقف السلطات التركية من موجة "الربيع العربي" التي زحفت على أكثر من بلد عربي في السنوات الثلاث الأخيرة، نقطة خلاف جوهرية مع نظيرتها الجزائرية، ولعل مشاركة تركيا في الحملة العسكرية الأطلسية التي أطاحت بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، هي القطرة التي أفاضت الكأس،علما أن موقفي البلدين يبدوان متباينين بشأن الأزمة السورية، إذ في الوقت الذي ترفض الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، تقف أنقرة بدون شروط إلى جانب المعارضة السورية [1].

لكن وزير الخارجية مراد مدلسي سارع إلى نفي أي خلاف في وجهات النظر بين الجزائر وأنقرة حول ملف "الربيع العربي" وسوريا بالخصوص، في ندوة صحفية عقدهامع وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، قائلا: "الرؤية واحدة ونحن نتفهم الظروف الجغرافية لتركيا وجوارها المباشر مع سوريا وما يمثل ذلك من حساسية مثلما كان أمرنا نحن مع ليبيا وتونس والساحل"، لافتا أن "القاسم المشترك في النهاية هو توافقنا على بحث حل سياسي". واتهم مدلسي التحليلات الصحفية "باختلاق موقفين متناقضين"، وقال إن الجزائر وتركيا تثقان في "الأخضر الإبراهيمي الذي سيخرج بحل سياسي يقصر المسافة بين كل الأطراف، ونعبر عن احترامنا المطلق للحقوق المشروعة للشعب السوري والحل على عاتق السوريين في المعارضة وفي الحكم"[2].

غير أن الزيارة التالية لرجب طيب أردغان للجزائر والتي هاجم فيها الرئيس السوري بشار الأسد بشكل مباشرا وتأكيده على دفع ثمن جرائمه بحق الشعب السوري في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الجزائري، والذي أثار حفيظة العديد من الأحزاب السياسية المحسوبة على السلطة وتوجهاتها السياسية، وفي مقدمتها حزب جبهة التحرير الوطني الذي يحوز على الأغلبية في البرلمان وهو "الحزب الحاكم"، كشفت عن تباين كبير في المواقف، لا يمكن التغطية عليه بالتصريحات الدبلوماسية المتبادلة، حتى وإن لم يكن هناك تصادم مباشر بين الطرفين.

---

[1] الجزائر وتركيا تتجاوزان الأزمة الصامتة، الشروق اليومي الجزائرية،2012/11/24، على الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/148647.html

[2] داود أوغلو يعلن عن مشاورات لإلغاء التأشيرة ومدلسي يتهم إنكم تختلقون الخلاف بين الجزائر وتركيا، الخبر الجزائرية، 2012/11/26. على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/politique/311732.html

وهو الأسلوب الذي تنتهجه الدبلوماسية الجزائرية حيث تحفظت على قرار الجامعة العربية على حث مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته والتدخل العسكري في سوريا ضد نظام بشار الأسد، بعد اتهامه باستعمال الأسلحة الكيماوية في الغوطة الشرقية في نهاية أوت 2013، بينما لم تخفي تركيا تحمسها للعملية العسكرية ورفع سقف أهدافها بالتأكيد على ضرورة أن يكون هدفها الإطاحة بالنظام، بينما اقتصرت التصريحات الأمريكية على أهداف محدودة للضربة العسكرية.

أما بخصوص الموقف التركي من الثورة الجزائرية والذي وظف من طرف الوزير الأول حينها أحمد أويحي ردا على ما اعتبره إقحاما للجزائر في خلافات تركية- فرنسية، والذي كان يخفي وراءه على الأقل امتعاض جزائري من مواقف تركيا من الحركات الاحتجاجية ودعمها للمعارضات السياسية في الدول التي تشهد احتجاجات. فتشير الدراسات إلى أن الموقف التركي من الثورة الجزائرية الذي كان مرتبطا بتحالفها العضوي مع المعسكر الغربي، بدأ بالتحول خاصة في مجال الدعم العسكري بعد زيارة رئيس الحكومة عدنان مندريس إلى ليبيا في أفريل سنة 1958 والاستقبال الرسمي الفاتر مرفوقا بالاحتجاج والمقاطعة الجماهيرية، حيث تم التنسيق مع الحكومة الليبية، كما بدأت الحكومة التركية تدريجيا بتغيير سياساتها بما فيها السماح بفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في أنقرة، وساهم في ذلك إضافة إلى الموقف الإيجابي للشعب التركي لجنة الصداقة التركية بين الدول الإسلامية[1].

وقد حاول الأتراك تبيين موقفهم هذا لاحقا حيث عدد المؤرخ التركي "محمت نام" الأسباب التي أدت إلى الموقف التركي المرتبك من الثورة الجزائرية وأهمها ما يلي[2]:

1- وقوف جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة الجزائرية، في حين كان يتبنى سياسة مناوئة لتركيا. بعبارة أخرى كان عبد الناصر يدعم الفكر التحرري ويقف في وجه الامبريالية الغربية، في حين أن تركيا كانت تناصر بقوة المعسكر الغربي.

2- خضوع الإعلام التركي في مصادره للإعلام الغربي، وعلى وجه الخصوص المصادر الفرنسية. وهذا بسبب عدم وجود مراسلين له في عين المكان. مما يعني أن معرفته بالثورة الجزائرية لم تكن مباشرة. وهذا ما دفعه إلى الاعتقاد بأن ما يحدث في الجزائر كان عبارة

---

[1] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)، ط1، الجزائر، دار هومة، 2000، ص162.

[2] الثورة الجزائرية في الإعلام التركي، جريدة الشاهد،2012/10/20، على الرابط التالي:
http://echahedonline.com/ar/permalink/11705.html

عن أزمة داخلية عابرة لا تعني غير فرنسا. والأخيرة كانت تضرب حصارا على ما يجري في الجزائر ولا تسمح بمرور ونشر إلا الأخبار التي تخدم وجهة نظرها.

3- بمجرد اتساع الصدى الإعلامي للثورة على النطاق العالمي وإدراج قضيتها في الأمم المتحدة، سرعان ما تغير موقف الصحافة التركية تجاه تطلعات الشعب الجزائري. وهكذا بدأ الإعلام في تركيا يهتم بالمسألة الجزائرية، ودعم ثورتها".وبرز حينئذ موقفان مختلفان بل ومتناقضان. فمن جهة الصوت الذي كان يدين الاستعمار ويناصر الشعب الجزائري الطامح للاستقلال، ومن الجهة الأخرى صوت الإعلام الموالي للحكومة التي أبدت تحفظها تجاه القضية الجزائرية، نظرا لسياستها الموالية كلية للغرب.

وفي عام 1986 قدمت الحكومة التركية اعتذارا رسميا موقعا من طرف الوزير الأول التركي آنذاك وذلك على خلفية وقوف أنقرة ضد لائحة أممية تطالب فرنسا الاعتراف باستقلال الجزائر، ونقل الاعتذار التركي مبعوث رسمي وتسلمه الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد[1]. تجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف كان من بين المسائل التي اعترض عليها أربكان على السياسة الخارجية التركية، ففي خطاب له أمام البرلمان كان من جملة ما انتقد فيه النظام التركي أنه اعترف بإسرائيل وكان آخر دولة تعترف بحكومة الجزائر[2].

وبعض الكتابات الصحفية خلال هذه الأزمة استحضرت التاريخ حيث شبه سعد بوعقبة الموضوع في عمود له على يومية الفجر تحت عنوان: " الداي بوجرة وأيالة الجزائر؟!"، الوضع في الجزائر بحالة البلاد سنة 1830 حيث يتصارع على أيالة الجزائر الباب العالي في تركيا وملك فرنسا! وموضوع الصراع بين الأتراك والفرنسيين على أيالة الجزائر هدفها السيطرة على كموسة الداي في الجزائر وعلى مقدرات البلد. كما انتقد أبوجرة سلطاني الذي ذهب إلى تركيا ليعرض على الأتراك تحويل الجزائر إلى أيالة تركية مقابل أن يصدر أردوغان "فرمانا" بتعيينه دايا للجزائر في ماي القادم! ويتسائل: ترى كيف تخدم تركيا مصالح الجزائر ضد مصالح فرنسا وهي التي كانت تساعد الفرنسيين

---

[1] وزير جزائري سابق تركيا اعتذرت عام 1986عن تصويتها ضد استقلال الجزائر، تركيا اليوم، 2012/09/01، على الرابط: http://turkeytoday.net/node/6634

[2] محمد طه الجاسر، المرجع السابق، ص298.

كعضو في الناتو خلال ثورة الجزائر! أليست تركيا متورطة مع فرنسا عبر الناتو في قتل الجزائريين الذين تقايضهم الآن بفرنسا مع الأرمن؟![1].

وخلال زيارة أردوغان للجزائر نعت من طرف بعض مؤسسات الإعلام بمحاولة الظهور في ثوب أحد خلفاء الدولة العثمانية التي بقيت في الجزائر ودول شمال إفريقيا لخمسة قرون كاملة، بحيث راح يخوض في مسائل تتعلق بالوضع الإقليمي وكأنه وصي على المنطقة المغاربية ومشرقها العربي، والفاتح الجديد الذي ركب موجة الربيع العربي ويريد الاستفادة من الكعكة الكبيرة لما تتمتع به الجزائر موارد مالية معتبرة[2].

أما العلاقات التونسية التركية فقد شهدت بعد سقوط نظام زين العبدين بن علي ووصول حركة النهضة الإسلامية إلى السلطة، انتعاشاً ملحوظاً كان أبرزه توقيع الطرفين إعلان تأسيس مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي. خلال زيارة لرئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي إلى تركيا، وأكَّد أردوغان لنظريه التونسي على دعم تركيا وشعبها لتونس في نضالها للحصول على الديمقراطية، قائلاً: "سنواصل الوقوف إلى جانبهم. ونعتبر إنجازات تونس إنجازاتنا. وسندعم التحول الديمقراطي والجهود التي تبذل لتحقيقه". ومن جانبه قال الجبالي: إنَّ العلاقات بين البلدين تتنامى بسرعة لم تشهدها من قبل في تاريخيهما، وحث "على بذل جهودًا ليس فقط من أجل العلاقات التركية التونسية بل أيضًا من أجل العلاقات التركية العربية. لإقامة توازن قوى، ومحطة حضارية جديدة"[3]. كما أعلنت الحكومة التونسية،أنها تعتزم إدراج تعليم اللغة التركية في المناهج الدراسية الرسمية، في خطوة تعزّز التقارب بين تونس وأنقرة التي تحظى بإعجاب حكام تونس الإسلاميين[4]. هذا إلى جانب تطور في المجال الاقتصادي سنتناوله في المبحث اللاحق.

أما النقاش الأبرز الذي طرح بعد حركة التغيير في العالم العربي فتمثل في إمكانية استنساخ التجربة التركية في الدول التي صعد فيها الإسلاميين من عدمه، وهنا فان تونس تأتي في مقدمة

---

[1] سعد بوعقبة، الداي بوجرة وأيالة الجزائر؟!"، يومية الفجر، 2012/01/07،على الرابط:
http://www.al-fadjr.com/ar/point_organisation/201961.html

[2] يزور الجزائر بثوب محمد الفاتح والقائد الجديد للخلافة المنتظرة، المحور الجزائرية، 2013/06/04، على الرابط:
http://www.elmihwar.com/index.php/nat/item/3544-2013-06-04-22-25-52

[3] تأسيس مجلس أعلى للتعاون بين تركيا وتونس، الشرق الأوسط، العدد 12448، 12/27/ 2012، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=710562&issueno=12448#.UUcM26Cz69s

[4] تونس: إدراج اللغة التركية في المناهج الدراسية، الاقتصادية، العدد 6812، 2012/06/05، على الرابط:
http://www.aleqt.com/2012/06/05/article_664150.html

الدول القريبة من التجربة التركية باعتبار المقومات التي تمتلكها والتي تجعلها أقرب إلى تركيا أهمها أن حزب النهضة معتدل نسبياً، والأصوليون المتطرفون نادرون جداً، كما أن سكان تونس يتميزون بتعليم جيد نسبياً، وفيها شريحة كبيرة من أصحاب الدخول المتوسطة[1]. مع وجود بعض الاختلافات. فبالمقارنة بين وضع حركة النهضة أثناء وصولها إلى الحكم ووضعية حزب العدالة والتنمية التركي لحظة وصوله إلى الحكم يرصد زبير خلف الله نقاط التشابه والاختلاف التالية[2]:

1- تتمثل أوجه الاتفاق في الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها تركيا سنة 2002 وكذلك نفس الشيء بالنسبة إلى تونس بعد نجاح الثورة، كما أن التجربتين تتفقان في الأسلوب البراغماتي في إدارة الدولة، وفي السياسة الخارجية التي تحاول أن تطمئن الغرب للحفاظ على مصالحه سواء داخل تركيا أو تونس وهو ما قام به أردوغان سنة 2002 وحركة النهضة عندما فازت في الانتخابات.

2- تتمثل أوجه الاختلاف بين التجربتين في طبيعة التجربة في ذاتها، وفي طبيعة الإطار المكاني والزماني اللتين تتمان فيهما، حيث أن التجربة التركية تميزت بأنها تجربة إسلامية في شكل علماني تفتقد إلى تأصيل فكري لا يؤهلها من الناحية النظرية أن تصبح توجها جديدا في الفكر السياسي الإسلامي، وتفتقد إلى مرجعية فكرية نابعة من عمق هوية الشعب الذي ولدت فيه، كما أنها ولدت في إطار اجتماعي تتميز بنيته بالتعدد الإثني والعرقي والديني، وفي ظرفية زمنية اتسمت بحالة ركود وإحباط شاملين داخل الساحة العربية والإسلامية، الأمر الذي يجعلها تجربة عابرة ونتاجا لظروف واقعية قد تنتهي بانتهاء هذه الظروف. لكن بالنسبة إلى الحالة التونسية فإنها تجربة إسلامية معلنة واضحة المعالم، وتتسم بوضوح في مرجعيتها الفكرية، وهي نتاج لتراكمات ومراجعات فكرية عرفتها الحركة الإسلامية على مدار 30 عاما تقريبا. كما أنها تجربة ولدت في مجتمع متناغم ومتجانس دينيا وعرقيا واثنيا، وفي ظرف زمني يشهد ثورات عربية على أنظمة ديكتاتورية وتغيرا جذريا على مستوى المنطقة العربية مما يجعلها تجربة مؤهلة أن تحقق نجاحات كبيرة، وأن تكون

---

[1] *ديفيد بولوكو وسونر چاغاپتاي*، هل يجري حالياً صُنع أحزاب على شاكلة حزب العدالة والتنمية في العالم العربي؟، 2012/04/23، على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/arab-akps-in-the-making

[2] زبير خلف الله، المرجع السابق.

نموذجا جديدا في الفكر السياسي الإسلامي قد يستفاد به في باقي الدول العربية والإسلامية[1].

الأزمة الليبية

أما الموقف الأكثر إثارة للجدل والذي ارتبكت فيه السياسة الخارجية التركية كثيرا فكان في ليبيا، حيث حرصت تركيا، في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية، على عدم إصدار أيّ موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين. فقد انتهجتْ في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ "عدم إنتاج ردّ فعل". ورغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية يساند حركة 17 فبراير إلاّ أنّ ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السّياسية والإعلامية ضدّ نظام القذافي خاصّة بعد المجازر التي تم ارتكابها بحقّ الشعب الليبي[2].

وقامت الحكومة التركية في تلك المرحلة الحرجة جدًا بإجلاء عشرين ألف شخصٍ من الرعايا الأتراك، بالإضافة إلى إجلاء خمسة آلاف شخص من رعايا أربعة وخمسين دولة أخرى عن طريق البر والبحر والجو، وكان من الصعوبة البالغة على الحكومة التركية أن تنجح في تنفيذ عملية الإجلاء هذه بدون إجراء اتصالات مباشرة مع الحكومة الليبية والثوار في آن واحد[3].

ووصفت تركيا الدعوة إلى منطقة حظر جوي بأنها غير "مفيدة وتنطوي على مخاطر"، وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إنّ "التدخّل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا أو أية دولة أخرى ستنتج عنه آثارٌ عكسية تماماً"[4]. إذ كانت المقاربة التركية لحلّ هذه الأزمة وغيرها

---

[1] لتفاصيل أكثر حول هذا تجربة الحركة الإسلامية التونسية يرجع إلى ورقة أعلية علاني الموسومة ب" الإسلاميون في تونس بين المواجهة والمشاركة 1980– 2006، ضمن دراسات وبحوث الندوة الفكرية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، مراكش: 16 17 جويلية 2006، في: إبراهيم إبراش وآخرون، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا، ط1، مراكش: مؤسسة كونراد اديناور، 2006، ص 149 – 176.

[2] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية، 18 /2011/03، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3

[3] برهان كوروغلو، المرجع السابق.

[4] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية.

من المشكلات الإقليمية تتجه إلى حلها من خلال الوسائل والطرق والمبادرات الدبلوماسية السلمية. ولأجل ذلك اتصل رئيس الحكومة التركي في بداية الأزمة مع القيادة الليبية وطالب بحلّ الأزمة بالطرق السلمية، وأعلن أردوغان لوسائل الإعلام بعد تطور الأزمة الليبية للنزاع المسلح، معارضته الكلية لاستخدام السلاح والقتال لحلّ الأزمة، مع ضرورة تنفيذ طلبات الثوار والشعب الليبي فورًا، أكّيد على حقن الدماء قدر الإمكان، وإتباع كل الطرق الدبلوماسية المؤدية لذلك[1].

واعتبرت تركيا أن الخطوة التي اتخذتها فرنسا في البداية - كمحاولةٍ من ساركوزي لتحسين وضعه في الانتخابات المقبلة – لا يمكنها أن تحقق نتائج جدية في الجانب العسكري الإستراتيجي، بل بإمكانها أن تزيد من سوء الأوضاع في ليبيا، وطالبت بدل ذلك بتدخل قوات دولية بقيادة الأمم المتحدة بناء على القرارين 1970 و1973 أو بتدخل قوات الناتو ضمن مراقبة الأمم المتحدة. وقد نظرت الحكومة التركية بنوع من الريبة لتدخل قوات الناتو في ليبيا، إلا أنّ أردوغان قال أن تدخل الناتو بإمكانه أن يكون إيجابيًّا بشرط أن لا يحصل مثل ما حصل في أفغانستان. كما عارض في السياق ذاته تسليح الثوار الليبيين لما سينتج عنه من آثار سلبية؛ منها ما يتعلق باستغلال السلاح من قبل جماعات إرهابية. وقد اعتبرت قوى المعارضة الليبية هذا الموقف موقفًا سلبيًّا من قبل الحكومة التركية، إلا أن الحكومة أكدت وبيّنت أنها تسعى لحل الأزمة الليبية سلميًّا، وأنها تنتهج مبدأ التوصل إلى حل بدون استخدام السلاح قدر الإمكان [2].

ثم تحول الموقف التركي إلى دعم الثوار حيث جمدت السلطات التركية نحو مليار دولار من احتياطيات المركزي الليبي المودعة لدى مصارف الدولة تطبيقا لعقوبات أقرتها الأمم المتحدة على نظام العقيد معمر القذافي. كما حجز صندوق تأمين المدخرات والودائع التابع للحكومة على أسهم المصرف الليبي الأجنبي بالمصرف العربي التركي (أي أند تي) حيث يملك بهذا المصرف الإسلامي ما يفوق 62%. في نفس السياق ناشد المجلس الوطني الانتقالي أنقرة الإفراج عن أرصدة ليبية لديها خلال زيارة أجراها رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل لتركيا، كما احتضنت اجتماع مجموعة الاتصال حول ليبيا، وأعلنت عزمها إرسال خبراء بالاقتصاد إلى ليبيا لمساعدة الثوار على إعادة بناء الاقتصاد التي لحقت به أضرار جسيمة جراء المعارك الدائرة بين الثوار وكتائب

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

القذافي[1]. ورغم مشاركتها في الحرب إلا أنها توقفت عند حدود الحصار البحري دون عمليات القصف، كما ركزت على الجانب الإنساني وإخلاء الجرحى بواسطة السفن[2].

وبعد سقوط نظام القذافي شهدت العلاقات التركية الليبية تطورا ملحوظا عكسته الزيارات المتكررة والمتبادلة بين مسؤولي البلدين، ومكّن طول فترة سقوط نظام القذافي تركيا من تدارك موقفها، والولوج بقوة في دعم الثورة الليبية،–وربما يكون هذا هو السبب نفسه لتسرعها في دعم حركة التغيير في سورية من اليوم الأول الأمر الذي أعابه عليها البعض.

ففي منتصف شهر سبتمبر 2011 زار أردوغان ليبيا والتقى برئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل وبارك في مؤتمر صحفي للشعب الليبي ثورته. كما زار مصطفى عبد الجليل بدوره تركيا في نوفمبر 2011، ولاحقا قام رئيس المؤتمر الوطني العام في ليبيا محمد يوسف المقريف بزيارة لتركيا استمرت ثلاثة أيام، تلبية لدعوة من الرئيس التركي عبد الله جول، تباحث فيها مع المسئولين الأتراك وفي مقدمتهم رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، سبل جذب الاستثمارات التركية إلى بلاده[3].

وفي فيفري 2012 زار رئيس الحكومة الليبية عبد الرحيم الكيب أنقرة في أول زيارة رسمية له إلى تركيا يرافقه وفد رفيع المستوى من الوزراء للتباحث مع كبار المسؤولين الأتراك حول الوضع في ليبيا، التقى فيها برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وتركزت المباحثات على التطورات في ليبيا وسبل تحسين التنسيق والتعاون للمساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا إلى الشعب الليبي[4].

وفي 20 فبراير 2013 التقى في أنقرة رئيس الوزراء الليبي علي زيدان بنظيره التركي رجب طيب أردوغان، أعلن الأخير بعد اللقاء عن دعم بلاده لليبيا في مجال الأمن والتنمية، فضلا عن المجال السياسي[5]. وخلال كل هذه الزيارات أخذت المواضيع الاقتصادية حيزا كبيرا من المحادثات سنتطرق

---

(1) تركيا تجمد احتياطيات للمركزي الليبي، الجزيرة نت، 2011/07/08، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/dd86b796-6a87-40f3-9560-7ee2d49f5b03

(2) DIDIER BILLION, LA TURQUIE ET LES RÉVOLTES ARABES, Institut de relations internationales et stratégiques, 4 mai 2011, P. 02.

(3) رئيس المؤتمر الوطني الليبي يبدأ زيارة لتركيا، اليوم السابع، 2012/12/06، على الرابط:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=868089

(4) تركيا تجمد احتياطيات للمركزي الليبي،وكالة الأخبار العربية، 2012/02/25، على الرابط:
http://www.anaonline.net/news/default/view/id/24964/lang/ar#.UUb6qaCz69s

(5) في ذكرى الثورة الليبية.. طرابلس تحيي علاقاتها بتركيا، الوطن العربي، 2013/02/21، على الرابط:
http://www.alwatanalarabi.com/article/19991

إليها أيضا في المبحث التالي. إلى جانب التعاون في المجال الأمني حيث حضر رئيس الحكومة علي زيدان حفل تخريج 850 ضابطًا ليبيًا تلقوا تدريبات في تركيالعدة أشهر[1]. وسبق هذه الزيارة زيارة أخرى لرئيس المجلس الانتقالي السابق مصطفى عبد الجليل لتركيا قبل أسبوعين، التقى فيها برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وأعرب عبد الجليل، عن عميق شكره لتركيا حكومة وشعبا على المساعدات التي قدمتها لليبيا والشعب الليبي، وعن سعادته لاستمرار الدعم التركي لبلاده، لا سيما في الفترة الحرجة التي تمر بها[2].

وفي المغرب تعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى تركيا، في 19 مارس 2012 الأولى التي يقوم بها وزير خارجية مغربي لتركيا منذ 25 عاما.وأكد محللون سياسيون أن زيارة العثماني لأنقرة ترمي إلى توطيد العلاقات بين الدول التي تقودها حكومات ذات توجه إسلامي، فضلا عن حضور الملف السوري بقوة في محاولة من حكومة العدالة والتنمية (المغربية) أن تتجاوز سياسة المقعد الشاغر التي كان معمولا بها في الماضي[3].

كما لم يخرج فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2011 والتي حصل فيها على الأغلبية عن تأثيرات الربيع العربي حيث قرأ الكثير من المحللين نجاحه في تلك الانتخابات كنتيجة للإصلاحات السياسية التي باشرها الملك المغربي محمد السادس استباقا لأي حركة احتجاجية تخرج عن السيطرة توجت بإصلاح دستوري وإن حافظ فيه الملك على صلاحياته الكبيرة إلا أنه أعتبر تطورا مقارنة بنظرائه من الأنظمة الملكية في المنطقة.

إذ رأى أستاذ العلوم السياسية المغربي منار السليمي في حديثه للجزيرة نت أن ربيع الإسلاميين وصل إلى المغرب بسبب تأثير المناخ الإقليمي أو ما يسمى بربيع الثورات العربي على المغرب، لكن بدرجة أقل وبطريقة مغايرة، حيث اضطر النظام إلى إجراء انتخابات نزيهة لأول مرة في تاريخه قادت حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وهي رسالة يريد النظام السياسي توجيهها إلى المجتمع "ليكون لها وقع سيكولوجي لدى جميع المغاربة. ويضيف على ذلك الأستاذ محمد ضريف عوامل

---

[1] زيدان يحضر حفل تخريج ضباط ليبيين بتركيا، وكالة الأنضول للأنباء، 2013/03/16، على الرابط: http://www.aa.com.tr/ar/arap-world/134043

[2] أوغلو يستقبل رئيس «الانتقالي الليبي» السابق في أنقرة، الشروق المصرية، 2013/02/16، على الرابط: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=3b20024b-8701-4a2d-96a4

[3] لقاء مهم بين حزبي "العدالة والتنمية " التركي والمغربي، أخبار العالم، 2012/03/20 على الرابط: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=614

أخرى من بينها تمرس الحزب في السلطة لمدة أربعة عشر سنة وأخطاء الأحزاب الأخرى[1]. إلى جانب استفادته من تجربة حزب العدالة والتنمية والتركي واعتماده نفس آليات العمل والخطاب تقريبا بالتركيز على القضايا المعيشية وتجنب المماحكات الأيديولوجية.

ولكن الزيارة التي قادت أردوغان للمملكة المغربية وعدم استقباله من طرف الملك الذي كان في زيارة إلى فرنسا، ومواقف العديد من الأحزاب السياسية والقوى الاقتصادية من الزيارة وعدم تحمسها لها عكس وجود مسافة ما بين أنقرة والرباط. فقد أرجع الدكتور سعيد الصديقي، أسباب فشل الزيارة إلى وجود جهات معينة في المغرب لم ترد نجاح زيارة رئيس وزراء تركيا، حتى لا تحسب لحزب العدالة والتنمية المغربي، أو تؤدي إلى نمو شعبية النموذج السياسي والفكري الذي يتبناه الحزب الحاكم في تركيا وأضاف الصيديقي أن هذه الجهات هدفت من وراء عدم إنجاح هذه الزيارة توجيه رسالة إلى القيادة التركية، مفادها أن حزب العدالة والعدالة في المغرب ليس هو صاحب الكلمة الفصل سواء في المجال الاقتصادي أو الدبلوماسي[2].

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية – المغاربية

حققت تركيا في وقت قياسي قفزات اقتصادية كبيرة جدا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وكان للعلاقات الاقتصادية التركية العربية عامة والمغاربية خاصة نصيب من اهتمام تركيا التي انطلقت في مختلف الاتجاهات بحثا عن الفرص المتاحة. وبعد عقد من حكم الحزب حقق قفزة هائلة بانتقاله بالاقتصاد التركي من المرتبة 36 إلى المرتبة 14 عالميا[3].

لكن التحولات الجارية في المنطقة العربية وإن أثرت على المبادلات التجارية مع سوريا بسبب الحرب فإنها لم تأثر على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، بل شهدت تطورا ملحوظا، في

---

[1] أسباب صعود "العدالة والتنمية" بالمغرب، الجزيرة نت، 2011/11/28، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/e205dee5-4382-410c-b42

[2] السعيد منصور، زيارته للمغرب وصفت ب الباردة وللجزائر بالدينامكية، الجديد المغربية،09/06/2013، على الرابط: http://www.aldjadidonline.com/permalink/22855.html

[3] لتفاصيل أكثر حول تطورات الاقتصاد التركي في مختلف المجالات بعد سنة 2002 أنظر: الاقتصاد التركي من الـ 36 عالمياً إلى المركز ال14، مؤسسة الفكر العربي، 29/7/2011، على الرابط:
http://www.arabthought.org/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9-

الدول التي عرفت حراكا اجتماعيا، أما مع الدول المغاربية فتطورت معها كلها دون استثناء. وإن كانت المؤشرات تدلل على تعاون أكبر على المدى المتوسط مع ليبيا وتونس والمغرب حيث تحكم هناك حكومات إسلامية بتباين من بلد لآخر نظرا لخصوصيات كل قطر.

وحتى العلاقات الاقتصادية الجزائرية رغم الأزمة العابرة في العلاقات السياسية فإنها لم تنعكس على المبادلات التجارية بين البلدين، وهذا ما سنفصله في هذا المبحث، حيث نتطرق في المطلب الأول منه إلى التطور في العلاقات التجارية بين تركيا والدول المغاربية عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002 حتى سنة 2010، وفي المطلب الثاني نرصد تأثيرات الحراك التغيري في المنطقة المغاربية على تلك العلاقات ومستقبلها.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية التركية المغاربية 2002 – 2010

التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العالم العربي عامة والدول المغاربية خاصة ليس وليد مرحلة حزب العدالة والتنمية وإنما يعود لفترة حكم الرئيس أوزال مع نهاية الحرب الباردة حيث حصل تطور ملحوظ في السياسة الخارجية التركية استمر في التسعينات، وكان من أبرز تلك التطورات مشاركة تركيا في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي افتتحت في الدار البيضاء في 30 أكتوبر 1994، بغرض وضع إطار لتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وإحدى الآليات التي حددتها قمة الدار البيضاء لتحقيق هذا التعاون، هي إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تتكفل بتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الفني بين دول المنطقة، هذه الآلية تكاد تتفق إلى حد كبير مع اقتراح الرئيس أوزال قبل انعقاد مؤتمر مدريد وتحديدا في 6 فبراير 1991 و24 أبريل 1991 بشان إقامة مصرف أو صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، يتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الغنية كاليابان وألمانيا من أجل تمويل المشروعات الحيوية بالمنطقة، وبخاصة مشروع مياه السلام ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها[1]. وأيضا زيارة نجم الدين أربكان لليبيا سنة 1996 ومبادراته في هذا المجال والتي خلفت ردود فعل سلبية وكانت من جملة أسباب إسقاط حكومته.

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص145.

إلا أن حزب العدالة والتنمية بديناميكيته والانجازات التي حققها والتي عكستها الأرقام تعكس قفزة في هذا المجال، يمكن بناءا عليها القول أن فترة العدالة والتنمية شكلت مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية التركية العربية عموما والمغاربية خصوصا. فقد أشار "إحسان أوغلو" الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أن التجارة بين تركيا وبلدان المنظمة أظهرت تطورا منذ عام 2002 حتى الآن، حيث بلغ حجم التجارة التركية مع بلدان المنظمة 10 مليارات دولار عام 2004، وارتفع إلى 37 مليار دولار عام 2011. فيما نفّذ المقاولون الأتراك أعمالاً خارج تركيا بقيمة 19,5 مليار دولار[1].

أ- **الجزائر**

بالنسبة للعلاقات الجزائرية التركية بينما كانت الصادرات في 2005 التي شهدت زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لتركيا بتاريخ 2-4فبراير 2005 لتحسين العلاقات الثنائية، لا تتجاوز 807 مليون دولار، والواردات 1.694 مليون دولار. بعد أن رد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تلك الزيارة بالمثل في 22-23ماي 2006، قفزت الصادرات إلى 1.020 مليون دولار، والواردات إلى 1.828، واستمرت في الارتفاع، لتبلغ في عام 2010، صادرات تركيا للجزائر 1.5 مليار دولار أمريكي، والواردات التركية من الجزائر مستوى 2.3 مليارات دولار أمريكي[2].

تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك أكثر من 200 شركة تركية تعمل في الجزائر، معظمها في مجالات الإنشاءات والبنية التحتية. ويتكون ما يقرب من 97٪ من الصادرات الجزائرية إلى تركيا من مصادر الطاقة بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال (LNG) وغاز البترول المسال (LPG) والنفط الخام والغاز الطبيعي. وتتمثل الصادرات التركية للجزائر في السيارات والمعدات ومنتجات الحديد والصلب، والاسمنت، وقطع غيار الآلات، والمنتجات النسيجية، والحلوى ومنتجات الملابس والأجهزة الكهرو منزلية، وأجهزة الاتصالات، إضافة إلى منتجات الحبوب والفواكه والخضروات، والمنتجات البلاستيكية. ويرتبط البلدان بلجنة اقتصادية مشتركة ومجلس رجال أعمال مشترك[3].

---

[1] زيادة الصادرات التركية بنسبة 100% للعالم الإسلامي، وكالة الأناضول للأنباء، 2012/11/24، على الرابط: http://www.trt.net.tr/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=a15ba4e8-af86-4b72-a32b.

[2] Turkey-Algeria Economic and Trade Relations: http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-algeria.en.mfa

[3] Ibid.

ب- المملكة المغربية

بخصوص العلاقات التركية المغربية فقد وقّع البلدان اتفاقية الشراكة المتعلقة بالحرف اليدوية في سبتمبر 2000، ثم بروتوكول اتفاق بين الاتحاد العام لشركات المقاولات المغربية ونظيره التركي في أكتوبر 2000، وقد عقدت عدة مناسبات ترويجية تجمع بين مجتمعات الأعمال وتمكينهم من مختلف فرص التجارة والاستثمار المحتملة في أسواق تلك الدول، وكان التعاون الاقتصادي المتنامي بين البلدين توج بالتوقيع على اتفاق التجارة الحرة في 7 أبريل 2004، هدف إلى تعزيز التعاون التجاري بين دول البحر المتوسط في إطار عملية برشلونة، وهذا الاتفاق لا شك أعطى دفعة جديدة للعلاقات التركية المغربية الثنائية[1].

أما أهم تطور في المجال الاقتصادي بين تركيا والمغرب إلى جانب اللجنة الاقتصادية المشتركة التي تعقد لقاءاتها بشكل منتظم تمثل في تنظيم العلاقات التجارية بواسطة اتفاقية التبادل الحر، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من يناير 2006، حيث شهد الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية بين المغرب وتركيا، التي أصبحت الزبون الرابع عشر والمزود الحادي دوليا للمغرب بالمنتوجات، ومنذ دخول الاتفاقية المذكورة حيز التطبيق شهدت الصادرات نموا مضطردا بنسبة 10 بالمائة حيث انتقل من 6,6 مليار درهم (700 مليون دولار) سنة 2006 إلى 6,8 مليار (800 مليون دولار) سنة 2010، وقد زادت صادرات المغرب نحو تركيا خلال الفترة ما بين20062010-وحققت رقما ناهز 2,2 مليار درهم (260 مليون دولار) سنة 2010 مقابل مليار درهم في سنة 2006 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 31 بالمائة[2].

ووفق إحصائيات رسمية، فإن مجموع الاستثمارات التركية في المغرب بلغت 95,6 مليون درهم سنة 2010، مقابل 81 مليون عام 2009.ولا تشكل المبادلات التجارية مع تركيا سوى 1.4 في المائة من إجمالي المعاملات الخارجية للمغرب مع عجز مستمر في الميزان التجاري من جهة المغرب، بلغ سنة 2010 إلى 1.9 مليار درهم حسب أرقام لمكتب الصرف[3].

---

(1) Review of economic relation between moroco and turkey, January 2009, P2.

(2) انطلاق أشغال الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية المشتركة المغربية – التركية، وكالة المغرب العربي للأنباء، 2011/03/02، على الرابط: http://www.edigear.com/detail/index.php?id=506597

(3) محمد بلقاسم، الباطرونا" تقاطع رجال الأعمال الأتراك المرافقين لأردوغان، جريدة هيسبريس المغربية، 2013/06/03، على الرابط: http://hespress.com/economie/80780.html

وقد تدعم التعاون الاقتصادي بين البلدين بمجلس الأعمال المغربي–التركي، الذي أحدث سنة 2004 في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجلس التركي للعلاقات الاقتصادية الخارجية، برئاسة مشتركة، عن الجانب المغربي يوسف الرويسي، مدير «التجاري وفا بنك»، وعن الجانب التركي بانو أنيل، وهي محامية متخصصة في الوساطة التجارية، مسجلة لدى مكتبي المحاماة بباريس واسطنبول[1].

وعموما، تتمثل الصادرات المغربية إلى تركيا في المنتجات الكيماوية (خاصة حمض الفوسفوريك)، والخردة المعدنية والحديد والحطام والنفايات المعدنية، والمعادن والحديد، والصلب، الصفائح المعدنية. أما الصادرات التركية فلا تختلف عن صادراتها للجزائر وباقي الدول المغاربية.

ت- ليبيا

أما ليبيا فتعد الشريك الأول لتركيا مغاربيا وارتبطت معها في هذا المجال بعلاقات قوية تاريخيا مقارنة بالدول العربية الأخرى[2]. فهي السوق الثاني بعد روسيا بلغت استثمارات الشركات التركية التي تعمل في قطاعي البناء والزراعة والتعدين والصناعات التحويلية والخدمات في ليبيا نحو 60 مليون دولار في سنة 2009. وارتبطت الدولتان بآليات تعاون ثنائية على غرار اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC) ومجلس الأعمال،الذي عقد أول اجتماع في اسطنبول أيام 28–30 جويلية 2009 وعقد الاجتماع الثاني في طرابلس في 6أبريل 2010، ويشكل البترول والمنتجات النفطية ما يقرب من 100٪ من واردات تركيا من ليبيا،والميزان التجاري كان لصالح تركيا في السنوات الثلاث الأخيرة قبل سقوط نظام القذافي[3].

وكانت المصالح الاقتصادية أحد أهم أسباب ارتباك الموقف التركي عند بداية الثورة حيث قدرت حينها الاستثمارات التركية في ليبيا ب 15 مليار دولار، و25 ألف مواطن تركي مقيم في البلد مما جعل السياسة الخارجية لأنقرة تمضي بحذر بخصوص الملف الليبي[4].

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية التركية المغاربية بعد 2010

---

(1) مجلس الأعمال المغربي التركي ينعقد بإسطنبول، المساء المغربية، 2012/01/24، على الرابط: http://almassae.ma/node/39299%20.

(2) لتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع أنظر: نبيل المظفري، المرجع السابق .

(3) Turkey-Libya Economic and Trade Relations: http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-libya.en.mfa

(4) ناتالي توسي، تركيا والربيع العربي الآثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور عبر أطلسي، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2011/09/12، على الرابط: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=79

رغم الآثار السلبية للتطورات السياسية على العلاقات التركية السورية والذي يرجع إلى تعقيدات يفرضها الجوار بين البلدين والحقائق الجغرافية وما تفرضه على أرض الواقع حيث انهارت المبادلات التجارية بسبب غلق الحدود والحرب، إلا أنه عدى هذا الاستثناء حققت تركيا نجاحات كبيرة. فبلغة الأرقام أشارت التقارير إلى أن الصادرات التركية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفعت في سبتمبر من العام 2012 بنسبة تجاوزت المائة في المائة مقارنةً مع نفس الفترة من عام 2010.ووفقًا للبيانات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية، الصادرة عن مؤسسة الإحصاء التركية، فإن الصادرات بلغت في سبتمبر 2010 مليارين و377 مليون دولار، لترتفع في الفترة نفسها من العام 2012 إلى 4 مليارات و842ألف دولار [1].

ولكن لا نستطيع الخروج عن قاعدة تأثير الاضطرابات السياسية السلبي على العلاقات الاقتصادية، فباستثناء شركات صنع الأسلحة التي تجد ضالتها في الحروب فإن المجالات الأخرى تتأثر سلبا بالأزمات السياسية التي يصعب التحكم في اتجاهاتها. وأبرز الأمثلة على ذلك تراجع العلاقات التجارية بين تركيا ومصر بعدما شهدت تحسنا ملحوظا خلال حكم الرئيس محمد مرسي لمصر لتتراجع عقب الإطاحة به حيث أوقفت السلطات المصرية مبادلاتها التجارية مع أنقرة بسبب ما اعتبرته إهانة لشيخ الأزهر من طرف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردغان، ورهنت عودت العلاقات التجارية بين الطرفين بالاعتذار الرسمي له.

أما مغاربيا فقد سارت المبادلات التجارية مع تركيا في اتجاه جيد بعد سقوط نظامي زين العبدين بن علي ومعمر القذافي، باستثناء المملكة المغربية التي على عكس التوقعات لم تسر المبادلات بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2011، في نفس المسار وذلك لأسباب تتعلق بالتجاذبات السياسية الداخلية والمصالح الدولية. أما الجزائر فرغم عدم إفراز الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ماي 2012 تقدما للإسلاميين فان العلاقات الاقتصادية استمرت بالتطور خاصة بعد زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو للجزائر، ثم الجولة المغاربة الثانية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في نهاية جوان وبداية جويلية 2013.

---

[1] زيادة الصادرات التركية بنسبة 100% للعالم الإسلامي، وكالة الأناضول للأنباء، 2012/11/24، على الرابط:
http://www.trt.net.tr/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=a15ba4e8-af86-4b72-a32b-a7c8e4da9a26

فخلال زيارة أوغلو تركزت المفاوضات الجزائرية - التركية على استفادة أنقرة من زيادة في الكميات المصدّرة من الغاز الجزائري، من 4 ملايير متر مكعب سنويا إلى حوالي 5 ملايير متر مكعب سنويا، بالنظر إلى ارتفاع الطلب في السوق التركي، فضلا عن تمديد عقد التموين على المدى الطويل. كما سمحت زيارة وزير الخارجية التركي، مبدئيا بالتوصل إلى اتفاق لتمديد عقد التزوّد بالغاز الطبيعي الجزائري، قبل انقضائه في 2014، علما أن الجزائر وقعت اتفاقية لمدة 20 سنة مع نهاية 1994 لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي المميع، وباشرت مفاوضات لتجديدها في أعقاب الطلب التركي، وإن عمدت أنقرة إلى تنويع مصادر تموينها من عدّة بلدان، منها روسيا والنرويج ودول جمهوريات آسيا الوسطى.إلا أن أنقرة ترغب في الرفع من مستوى المبادلات إلى الضعف في السنوات الثلاث المقبلة، موازاة مع تسهيل صادرات الجزائر خارج المحروقات، في إطار التوقيع المرتقب لمنطقة التجارة الحرة في غضون 2013 . 2014، حيث تعي أنقرة صعوبة دخولها قريبا إلى الاتحاد الأوروبي [1].

كما كشفت زيارة أوغلو للجزائر عن محادثات لتوسيع التعاون في مجال النقل الجوي والبحري، وتم الإعلان عن تأسيس لجنة مشتركة في هذا المجال،ولفت الوزير التركي أن بلاده تدعم ملف الجزائر في منظمة التجارة العالمية، وأن "المحادثات شملت بحث تسهيلات في التأشيرات من الطرفين، والهدف لاحقا هو إلغاؤها ما بين البلدين". وأضاف أن "الهدف هو رفع المبادلات إلى 10 مليار دولار بدل أربعة ملايير حاليا". فيما كشف مدلسي عن اتفاق تعاون في قطاع مواد البناء بإنشاء "مشروع ضخم بوهران[2].

في سياق آخر دعا وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار الجزائري، شريف رحماني، الشركات التركية لتعزيز تواجدها في الجزائر، وإقامة شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين بالبلدين، خاصة في قطاع النسيج، وتأتي دعوة شريف رحماني للأتراك للاستثمار في الجزائر في قطاع النسيج بالنظر إلى غزو الألبسة التركية الأسواق الجزائرية، كون أسعارها تتلاءم إلى حد ما مع القدرة الشرائية للجزائريين. وفي السياق ذاته، كان المسؤول عن العلاقات الاقتصادية بين تركيا والجزائر في غرفة إسطنبول في الجزائر زكي غوفرسين، قد أعلن أن المؤسسات التركية

---

[1] نحو زيادة كمية الغاز الجزائري المصدّرة لتركيا إلى 5 ملايير متر مكعب، الخبر الجزائرية، 2012/11/29، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/312227.html

[2] داود أوغلو يعلن عن مشاورات لإلغاء التأشيرة، الخبر الجزائرية، 2012/11/26، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/politique/311732.html

ستقوم باستثمار 2.5 مليون دولار بالشراكة مع المؤسسات الجزائرية لإنجاز مركبين لتفصيل الملابس بولايتي بجاية وغليزان، وسيتخصص المركبان في الملابس الداخلية للنساء والنسيج والملابس الرياضية، وسيدخلان حيز العمل حسب غوفرسين "سنة 2014"، ومن شأنهما "خلق 5000 منصب شغل مباشر وغير مباشر." وأوضح المتحدث ذاته، أن المفاوضات بين ممثلي الحكومة الجزائرية والمؤسسات التركية "توصلت" إلى تجسيد هذا المشروع في إطار الشراكة "49/51 بالمائة" كما سيتم "التوقيع قريبا على عقود الشراكة"، مبينا أن "المؤسسات التركية ستنقل مهارتها في هذا المجال وستساهم في تنمية فرع النسيج في الجزائر، حيث ستكون المنتوجات بعلامة جزائرية ذات نوعية وبأسعار معقولة."وحسب غوفرسين، فإن الاستثمارات التركية في الجزائر قدرت سنة 2011 بمليار دولار، 15 بالمائة منها في مجال النسيج، كما قدرت المبادلات التجارية بين البلدين خلال نفس الفترة بـ 5ر4 مليار دولار، 10 بالمائة منها في مجال النسيج[1].

وبعد ستة أشهر من زيارة أوغلو للجزائر توجت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للجزائر في سياق جولته المغاربية التي قادته لكل من المملكة المغربية وتونس بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية، حيث أعطيت إشارة انطلاق تشغيل مصنع الحديد والصلب بوهران، الذي تشرف على إنجازه شركة "توزيالى" التركية، بقدرة إنتاجية تبلغ مليونا و250 ألف طن سنويا، الذي يعد من أضخم الاستثمارات التركية المباشرة في الخارج، حيث ضخت 750 مليون دولار من أجل تشييده، سيتم تغطية 25٪ من حاجيات السوق الجزائرية من مادة الحديد. ومن المنتظر أن يحقق رقم أعمال سنويا قدره مليار دولار[2].

وفي كلمته بمناسبة انعقاد "المنتدى الاقتصادي الجزائري التركي " على هامش الزيارةقال الوزير الأول عبد المالك سلال أن المبادلات التجارية مع تركيا تضاعفت خمس مرات تقريبا، خلال العشرية الأخيرة، لتبلغ 5 ملايير دولار سنة 2012، وأكد على أهمية الشراكة مع تركيا التي تعد إحدى

---

[1] رحماني يطالب الشركات التركية بتعزيز تواجدها في الجزائر، النهار الجزائرية، 2013/02/2/09 ، على الرابط: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/142902.html

[2] خيرة غانو، أردوغان يدشن مصنع الحديد والصلب بوهران، جريدة الشروق الجزائرية، العدد 4038، 2013/06/06، ص03.

الأدوات الكفيلة بمرافقة التنمية في الجزائر وتجسيدها منخلال شركات مختلطة واستثمار مباشر وشراكة ومساعدة تقنية وخبرة[1].

وكشفت في هذا الإطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، أن عدد الشركات التركية العاملة بالجزائر بلغ 200 شركة نهاية عام 2012 بإجمالي استثمارات مباشرة تضاعفت من 500 مليون دولار في 2001 إلى مليار دولار نهاية العام الماضي في قطاعات النسيج والطاقة والصناعة الغذائية وصناعة التغليف والبناء والأشغال العمومية والخشب ومشتقاته، بالإضافة إلى الصناعة التقليدية وقطع غيار وتجارة السيارات[2].

وتشير المعطيات التي أعلنتها سفارة تركيا بالجزائر إلى أن الشركات التركية تعمل على مضاعفة الاستثمارات المباشرة خلال الأعوام الثلاثة القادمة بالنظر إلى الاحتياجات الضخمة المعبر عنها محليا في قطاعات البناء والأشغال العمومية والصناعة والنقل والطاقة والبتروكيمياء والزراعة وصناعة مواد البناء والحديد[3]. مع العلم أنالإحصائيات أظهرت أن تركيا جاءت في المرتبة الثالثة بعد كل من الصين والأرجنتين ضمن أكبر الدول من حيث حجم الصادرات نحو الجزائر خلال العام الماضي بنحو 1,78 مليار دولار لتحتل بذلك المركز السابع عالميا ضمن قائمة البلدان المصدرة للجزائر [4].

أما العلاقات التركية المغربية فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد ازداد حجم التجارة في عام 2011 بنسبة 30 بالمائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى ما مجموعه 1.34 مليار دولار. وكانت هناك توقعات بارتفاع التجارة بين البلدين خلال الأشهر الأولى من هذا العام 2012، بمعدل متوسط 3.5بالمائة. كما استمر عدد الشركات التركية العاملة بالمغرب في الارتفاع، وهي تتمتع بموضع تقدير دائم بفضل ما تتسم به من جودة الخدمة والأسعار المعقولة والاحترام الصارم لآجال

---

[1] خطاب عبد المالك سلال مع الأتراك،النهار أون لاين، 2013/06/05، على الرابط:
http://www.ennaharonline.com/ar/national/164070.html

[2] عبد الوهاب بوكروح، الأتراك يريدون غزو الجزائر تجاريا واقتصاديا، الشروق الجزائرية، العدد 4033، 2013/06/01، ص03.

[3] عبد الوهاب بوكروح، الأتراك يريدون غزو الجزائر تجاريا واقتصاديا.

[4] منير ركاب، الجزائر أنقرة حركية لتنشيط فرص الاستثمار، الشروق الجزائرية، العدد 4037، 2013/06/05، ص03.

التسليم. كما فتحت السفارة التركية مكتب للخدمات التجارية في الدار البيضاء تابعا لها. ودشنت ثلاث قنصليات فخرية جديدة في المغرب، تضاف إلى القنصليتين القائمتين[1].

وعلى غرار الجزائر هناك إقبال قطاع عريض من المغاربة على السلع التركية عزاه المختصون إلى عوامل سياسية تتمثل في العلاقات الوطيدة بين تركيا والمغرب في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في البلدين معاً، وإلى جودة البضائع التركية وتناسبها مع الذوق المحلي، علاوة على تأثيرات الدراما التركية التي غزت البيوت في البلاد خلال السنوات القليلة الأخيرة، وتعد تركيا من العشر الأوائل الذين يمولون السوق المغربية في قطاع النسيج، كما أن هناك أزيد من 80 مقاولة تركية تعمل في المغرب في مجال التجهيزات التحتية والأشغال العمومية، ويبلغ حجم العلاقات التجارية بين البلدين أكثر من مليار دولار[2].

وللدفع بالعلاقات أكثر تحدث محمود يوكسيل سني، الكاتب العام للموصياد (معرض رجال الأعمال في العالم الإسلامي) عن العلاقات القوية لرجال الأعمال الأتراك بنظرائهم المغاربة، ورغبتهم في تطوير الشراكات معهم، كون المغرب أكثر استقرار ووضوحا وله حضور في سوق دولية كبيرة من خلال نشاط مقاولاته، ناهيك عن أن المغاربة يعرفون جيدا السوق التركية، ومن بين القطاعات التي تحظى باهتمام الشركات التركية، المجال التجاري والسياحة وقطاع بناء الفنادق السياحية ونشاط الفندقة والخدمات السياحية المختلفة، على اعتبار أن المغرب لديه مؤهلات سياحية مهمة تحتاج إلى الاستثمار[3].

ونظر للعراقيل والإشكالات التي شابت زيارة أردوغان إلى المملكة المغربية أهمها في الشق الاقتصادي مقاطعة مجلس المقاولين المغاربة لمنتدى رجال الأعمال التركي المغربي بسبب عدم تنسيق الحكومة معه، مما انعكس على التعاون الاقتصادي وحال دون عقد اتفاقيات اقتصادية بين الطرفين، باستثناء توصل رئيس الوزراء التركي للتوقيع مع المغرب على "إعلان سياسي مشترك"

---

[1] رسالة وداع من "تونتش أودول" سفير تركيا لدى المغرب: من الآن فصاعدا أصبحت الممثل الفخري للمغرب، التجديد المغربية، 2012/09/05، على الرابط: http://www.attajdid.ma/index.php?info=1141

[2] بضائع تركيا تغزو أسواق المغرب، العربية نت، 2012/03/22،على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/22/202337.html

[3] المقاولات التركية مهتمة بالاستثمار في المغرب، الصباح المغربية، 2012/10/22، على الرابط: http://www.assabah.press.ma/?view=article&tmpl=component&layout=default&id=33383

ينص على "إحداث مجلس من مستوى عال للشراكة الإستراتيجية بين المغرب وتركيا"، وتوقيع الجانبان اتفاقيتين في مجال النقل والقطاع البحري[1].

وأرجعت أسباب ذلك إلى الصراعات السياسية بين الأحزاب محاولة المعارضة كبح أي تقدم لحزب العدالة والتنمية يساهم في زيادة شعبية ويرفع من أسهمه الانتخابية، إضافة إلى قوة المصالح الفرنسية وارتباط النخبة الاقتصادية المغربية بها، وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثالث لما نتناول معوقات تحقيق الأهداف التركية في المنطقة.

وفي تونس فقد تخللت سلسلة الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الحكوميين من الطرفين عقب سقوط نظام بن علي عن تطورات في المجال الاقتصادي. ففي جولته الأولى التي قادته فقط إلى ليبيا وتونس أكد أردوغان أن بلاده ستعمل على الرفع من حجم التبادل التجاري بين تونس وتركيا الذي لا يتجاوز 1 مليار دولار، والذي اعتبره غير كاف،بحث المستثمرين الأتراك على القدوم إلى تونس، والعمل على تطوير تعاونها معها في عديد المجالات لاسيما في مجال الصناعة العسكرية.وعبّر عن استغرابه من عدم وجود خط بحري بين البلدين رغم أن تونس وتركيا يطلان على البحر الأبيض المتوسط ملمحا إلى إنشاء خطوط بحرية في المستقبل.كما عبر عن استعداد بلاده لنقل تجربتها في المجال السياحي إلى تونس مذكرا بالمبادرة التركية عقب الثورة بإرسالها رئيس نقابة السياحة إلى تونس لبحث سبل دعم إقبال السياح الأتراك على الوجهة التونسية، أما الباجي قائد السبسي فقد أعرب عن استعداد تونس لتطوير العلاقات التونسية التركية، مؤكدا على وجود فرص للتعاون يكون أكثر ثراء بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والسياحية[2].

ولاحقا قال رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي أن "تونس الجديدة" ستفتح آفاقا جديدة للاستثمارات التركية، معوّلاً على الاستثمار المتبادل لتعزيز العلاقات بين البلدين، ونقلت وكالة أنباء "الأناضول" عن الجبالي، إعرابه في كلمة أمام مجلس الاقتصاد القطاعي التركي السادس في أنقرة، عن سروره من تطور العلاقات الثنائية، مشددا على الحاجة لزيادة الاتصالات من أجل تطوير المصالح المشتركة، وأشار الجبالي إلى أن حكومته أعدت قوانين تتعلق بالاستثمارات في جميع

---

[1] بلقاسم عجاج، أردوغان لم يرفع التأشيرة عن الجزائريين وتجاهل تجريم الاستعمار، الشروق الجزائرية، العدد 4039، 2013/06/07، ص03.

[2] أردوغان تونس مثل تركيا الديمقراطية والإسلام يمكن أن يتعايشا معا، موقع الركن الأخضر، 2011/09/16، على الرابط:
http://www.assabah.press.ma/?view=article&tmpl=component&layout=default&id=3338

المجالات وقامت بمراجعة الأنظمة المالية وأنظمة الاستثمار، وذكّر بأن تركيا قدمت قرضاً لتونس بقيمة 500 مليون دولار من ضمنه هبة بقيمة 100 مليون دولار، وقال إن "المنطقة الصناعية التي ستقام في تونس العاصمة بمساهمات تركية ستكون ضمن معايير دولية. وأدعو المستثمرين الأتراك إلى استخدام المنطقة الصناعية."وأشار إلى أن الجانبين التركي والتونسي "يرغبان في إقامة علاقات إستراتيجية وهناك إرادة كبيرة في هذا الإطار."[1].

كما صرح "رضا السعيدي" الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تركيا تعتزم إنشاء استثمارات في تونس وكان أولها توقيع اتفاقية تونسية - تركية لإنشاء منطقة صناعية جديدة تعنى بمجال البيئة وستتركز بها 1000 مؤسسة ستكون البداية بـ500 مؤسسة ثم تليها البقية، وأفاد أن هذا المشروع سيساعد على توفير 25 ألف موطن شغل مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية تعد فرصة لتعزيز العلاقات التونسية التركية[2].

وانتهت زيارة أردوغان إلى تونس في جولته الثانية إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية في المجالات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والتربوية والثقافية، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقات توأمة بين 27 بلدية من تونس ونظيراتها التركية، علما أن هناك نحو 74 اتفاقية وبروتوكول تعاون وشراكة[3].

أما العلاقات التركية الليبية والتي تضررت كثيرا خلال الثورة، فقد سعت تركيا جاهدة إلى تدارك خسائرها بمطالبة طرابلس تعويض الشركات الليبية، وكانت هناك العديد من الزيارات المتبادلة بين مختلف المسؤولين في البلدين، ويسعى الأتراك جاهدين إلى تعزيز علاقاتهم الاقتصادية مع ليبيا بأفضل مما كانت عليه في مرحلة القذافي. غير أن الأرضية السياسية التي يقف عليها القادة الجدد لا زالت هشة ويصعب التأسيس عليها لمثل هكذا أهداف، وتوقف إنتاج النفط في البلد بسبب الإضرابات العمالية والاضطرابات الأمنية واضطرار طرابلس لاستيراد حاجياتها في شهر سبتمبر 2013 مؤشر على هذا الوضع.

---

[1] حمادي الجبالي: "تونس الجديدة" ستفتح آفاقاً جديدة التركية،**25 /12/ 2012**،الحياة اللندنية، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/465894

[2] استثمارات تركية و25 ألف مواطن شغل، موقع التونسية، على الرابط:
http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=41&a=78266

[3] بلقاسم عجاج، أردوغان لم يرفع التأشيرة عن الجزائريين وتجاهل تجريم الاستعمار.

ولهذا تحاول تركيا مساعدة ليبيا لتجاوز المرحلة الانتقالية بشكل سلس بحثا عن الاستقرار السياسي وتهيئة الظروف لشركاتها للاستثمار، وفي هذا المضمار خلال زيارة رئيس الحكومة الليبية علي زيدان لتركيا تناول أردوغان مع نظيره الليبي الجهود المبذولة لحل مشكلة التعويضات والحقوق الخاصة بالشركات التركية التي كانت تعمل في ليبيا قبل الثورة، واضطرت لترك أعمالها هناك بعد اندلاع الثورة، مشيرا لتمنيه عودة الشركات التركية الباقية لإنهاء أعمالها في ليبيا. وتحدث علي زيدان عن لقائه برجال الأعمال الأتراك وحثهم على الإسراع للعودة إلى ليبيا وإكمال مشاريعهم[1].

وعلى المستوى المغاربي عموما دعا نائب وزير الاقتصاد التركي إلى استثمار حقيقي بين تركيا والدول المغاربية والخروج من العلاقة العاطفية وتحديد ما ترديه هذه الدول من تركيا اقتصاديا،وأفاد بأن تركيا تعمل على أن تصبح نقطة اقتصادية متوازنة رغم الأزمات في المنطقة العربية، وأشار إلى وجود اتصالات مكثفة على الصعيد السياسي بين تركيا والدول المغاربية حول إمضاء اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارات بشكل متبادل،وأكد على أن الحكومة التركية حريصة على مواصلة تقديم الدعم للشركات التركية في الدول العربية والمغاربية تحديدا لزيادة استثماراتها في هذه الدول على الرغم من تعرض بعض الأنشطة مثل المقاولات إلى أضرار نتيجة الثورات الأخيرة، وتعرضت بعض الشركات في ليبيا مثلا إلى خسائر كبيرة بسبب عمليات النهب مما اضطرها إلى العودة إلى تركيا وإيقاف أنشطتها في انتظار منحها نحو اثنين مليار دولار من مستحقات هذه الشركات من قبل السلطات الليبية[2].

تجدر بنا الإشارة أيضا إلى أن تركيا أصبحت وجهة للسياح العرب والمغاربة، فقد كشفت دراسة أجرتها محافظة "طرابزون" التركية الواقعة شمال تركيا على البحر الأسود أن متوسط حجم الإنفاق اليومي للسائحين الأجانب الزائرين لمدينة طرابزن 306 دولار يوميا، وأن السائحون العرب يحتلون المرتبة الأولى في إنفاق السائحين. فبينما ينفق السائح القادم من أمريكا وكندا 31 دولار، وينفق السائح القادم من دول أوروبا 100 دولار، ينفق السائح العربي 306 دولارا يوميا[3].

---

[1] في ذكرى الثورة الليبية.. طرابلس تحيي علاقاتها بتركيا، الوطن العربي، 2013/02/21، على الرابط:
http://www.alwatanalarabi.com/article/19991

[2] رسالة أنقرة: نائب وزير الاقتصاد التركي، الصباح المغربية، 2012/12/16، على الرابط:
http://www.assabah.com.tn/article-80938.html

[3] في تركيا السائح العربي ينفق عشرة أضعاف السائح الأمريكي، أخبار العالم، 2013/02/12، على الرابط:
http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=58667

ورغم التطور في العلاقات التركية الجزائرية إلا أنه لا شك كما شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا بين تركيا والدول التي صعد فيها الإسلاميين فإن حكومة إسلامية في الجزائر تقف على رأسها حركة مجتمع السلم تحديدا تعني بكل تأكيد أولوية وأفضلية ومجال واسع لرجال الأعمال الأتراك في الجزائر، خاصة أن رئيس حركة مجتمع السلم أبوجرة سلطاني لا يكاد يغيب عن ملتقيات منتدى رجال الأعمال "الموسياد" وهو الواجهة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية.

فخلال مشاركته في أحدها، تحدث أبو جرة عن أحلام وحدة الأمّة على غرار ما حدث في الإتّحاد الأوروبي، والسعي لتأسيس المنظّمة الإسلامية للتّجارة، وهي ليست بالأحلام البعيدة والدليل فكرة الموسياد (MUSIAD) قبل 15 عاما التي كانت في رأس خمسة أفراد، وهاهي اليوم حقيقة عالمية، و كذلك الحال لفكرة منتدى رجال الأعمال المستقلين. (IBF) التي أصبحت حقائق، واقترح جملة من البدائل الممهدة لميلاد ما سمّاه « الشبكة الإسلامية للصّناعة والتّجارة »، ولخّصها في ثمانية (08) إجراءات تكميلية كما هو موجود، وهي[1]:

1.تنظيم الجهود الفردية في شكل مجموعات مصالح.

2.تفعيل المؤسّسات الرّسمية العمومية و القطاع الخاص.

3.تطوير البنية التّحتية و شبكة الاتّصال و المواصلات.

4.تكثيف المبادلات التّجارية البينية وإعطاء الأولوية للسّوق الإسلامية، وكذا بالنّسبة للاستثمار والشّراكة.

5.توسيع شبكة البنوك والمصارف الإسلامية.

6. رفع العراقيل، أو تخفيضها، وتسهيل تنقّل الأشخاص والبضائع بين مختلف الدّول الإسلامية.

7.تأهيل الكوادر وتحسين التكنولوجيات والبضائع والمنتوجات بما يحقّق ثلاثية: الجودة، والوفرة، والسّعر للدّخول إلى سوق التّنافسية.

8.العمل بالتّعاون، على ردم الفجوة المعرفية وتضييق الفجوة الرّقمية بين الدّول الإسلامية فيما بينها، ثمّ بينها وبين دول الشّمال، وتطوير التّعاون جنوب لكسر القطبية الأحادية في ظلّ الأزمة المالية الآخذة في التفاقم بعد الإعلان عن زلزال بورصة يونيورك ولندن، وانعكاسات ذلك على التّوازنات المالية والمعرفية وسائر المعاملات في العالم كلّه.

---

[1] مداخلة الشيخ أبوجرة في منتدى رجال الأعمال باسطنبول، 25 /10/ 2008، حمس.نت، على الرابط: http://hmsalgeria.net/portal/mobile/hms_dot_net/207.html

الفصل الثالث:

توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربية

تسعى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى إعادة التموضع على الساحة الإقليمية والدولية بما يتناسب مع أهمية موقعها الإستراتيجي وإمكانياتها في مختلف المجالات، إضافة إلى إرثها التاريخي العثماني الذي يحاول القادة الجدد استعادة أمجاده. وفي سبيل تجسيد هذه الطموحات انتهجت السياسة الخارجية التركية إستراتيجية متعددة الأبعاد تنطلق من مركزية تركيا كدولة محورية جيوسياسيا، والانفتاح على كل مناطق العالم القريبة والبعيدة باستغلال كل العناصر المشتركة التي من شأنها المساهمة في تمكين أنقرة من أهدافها وطموحاتها، والدول المغاربية بأهميتها الجيوسياسية وارتباطاتها التاريخية مع تركيا لا يمكن لأنقرة إهمالها أو القفز عليها لاختصار المسافات وتجاوز العقبات وحتى امتلاك أوراق جديدة لتحقيق ما تصبوا إليه من مكانة في النظام الدولي خاصة في ظل التحولات السياسية المتضاربة والمتسارعة في المنطقة.

تأسيسا على ذلك يبحث هذا الفصل موقع الدول المغاربية في السياسة التركية الخارجية الحالية، من خلال قراءة جيوسياسية في المبحث الأول تبرز أهمية المنطقة في إستراتيجية تركيا الخارجية ونقاطع التقاطع في الدوائر الجيوسياسية بين الطرفين. وفي المبحث الثاني نتطرق إلى أهداف السياسة الخارجية لأنقرة في/أو مع الدول المغاربية، ومرتكزاتها لتحقيق ذلك، إلى جانب المعوقات التي قد تحول دونها.

المبحث الأول: المتغيرات الجيوسياسة للعلاقات التركية المغاربية

تمتلك تركيا موقعا جيوستراتيجيا فريدا، كانت له انعكاساته وأبعاده الهامة عبر التاريخ القديم والمعاصر، وكان له أثره في اتجاهات السياسة التركية (الداخلية والخارجية)، كما أثّر في توجيه الأفكار والنظريات الإستراتيجية الدولية (خاصة الأوروبية والأمريكية) [1].

وتأتي أهمية الموقع من المساحة الإجمالية للبلد التي تبلغ نحو 870.000 كم2، يقع قسم منها في قارة أوروبا بمساحة تبلغ 23.764 كم2 أي 3 بالمائة من مساحة تركيا الإجمالية، ويعرف بإسم (تراقيا الشرقية)، أما القسم الأكبر من مساحتها فيقع في آسيا ويطلق عليه إسم (أنضوليا)، ويفصل بين القسمين مضيقا البسفور والدردنيل وبحر مرمره[2]. ويُطل غرب تركيا على بحر إيجة وجنوبها على البحر المتوسط، وشمالها على البحر الأسود، وتقاسمها الحدود ثماني دول منها العراق وسوريا حيث أن طول الحدود مع العراق 352كلم، ومع سوريا 822 كلم، ومع إيران 499 كلم، والدول الأخرى هي: جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، اليونان، بلغاريا، وتتحكم تركيا بعدة جزر معظمها في بحر إيجه والبحر المتوسط أهمها جزيرة أمروز مساحتها 279 كلم2[3].

إذن تقع تركيا في نقطة خاصة جدا، لوجود خصائص جغرافية مختلفة تقدم فرص وصعوبات في نفس الوقت. وأهمية هذه الخصائص، تكمن في امتداد أراضيها على آسيا وأوروبا وحدودها المشتركة مع الشرق الأوسط، وأيضا إحاطة ثلاثة بحار بها (البحر الأسود، بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط)، واعتبارها ممر طبيعي بين أوروبا وآسيا إضافة إلى سيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل[4].

---

[1] عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي (دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك)، ط 1، دمشق: دار رسلان، 2008، ص177.

[2] المرجع نفسه، ص178.

[3] إبراهيم إسماعيل كاخيا، تركيا: دوّرها وتحركها إسلامياً وعربياً ودولياً، مجلة الدفاع الوطني، 2013/04/13، على الرابط:

http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=866

[4] Hüseyin Bağcı,Changing Geopolitics, and Turkish Foreign Policy, Internationales Institut für Liberale Politik Wien, REIHE STUDIEN, WIEN, JUNI 2009.P4.

وتترتب على هذا بالنسبة لمصطفى أيدين مزايا وعيوب على حد سواء. أهم المزايا تكمن في قدرتها على لعب دور في السياسة العالمية أكبر من حجمها، مما يمكنها من نقاط للمساومة في المفاوضات مع القوى العظمى. كما يعطيها هذا الوضع فرصة للعب دور في نقل الموارد الطبيعية بين المناطق. أما السلبيات فالجغرافيا تجعل من تركيا هدفا لبعض الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة أو الهجرة التي تستخدم الأراضي التركية لتنقل من منطقة إلى أخرى. وحدود البلد قد تكون مصدرا للقوة والضعف اعتمادا على طولها، وعدد ونوايا الجيران والقوة النسبية المتاحة لمختلف الأطراف. كما لها خصائص تؤدي إلى مشاعر انعدام الأمن وهذا يحث تركيا لإقامة تحالفات أو السعي للحصول على العضوية في التحالفات الأمنية مما يحد من استخدام البدائل في سياستها الخارجية[1].

المطلب الأول: القراءة الجديدة للموقع الجيوإستراتيجي لتركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية

تأسيسا على مزايا موقع تركيا الجيوستراتيجي يفند داود أوغلو التعريف الإستراتيجي الغربي لتركيا على أنها دولة أطراف أو دولة جسر، فهو يرى بأنها دولة مركز، كونها تتمتع بوضعية ذات أسس جغرافية وإستراتيجية هامة، وتحتل موقعا مركزيا في القارة الأم "أفروأورآسيا"، وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة[2]. وعلى عكس الدول المركزية[3] الأخرى كألمانيا وفرنسا ومصر وإيران، فإن

---

(1) Hüseyin Bağcı,Changing Geopolitics, and Turkish Foreign Policy.P4.

(2) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص609.

(3) مصطلح الدولة المركزية يستخدم من قبل المسؤولين العسكريين والكتاب المدنيين، وحتى من قبل رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" للتعبير عن إمكانية أن يكون لتركيا مكانة أكثر مركزية في السياسة العالمية، ولقد استلهمت هذه الرؤية من نظرية ماكيندر عام 1919، التي تقول أن المنطقة المحورية heartland تشمل كلا من بحر البلطيق، نهر الدانوب، البحر الأسود، أسيا الصغرى، بلاد فارس، التبت، ومنغوليا، فضلا عن هلال داخلي ويشمل كلا من ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية، الهند والصين، وهلال خارجي يشمل بريطانيا، جنوب إفريقيا، أستراليا، الو م أ، إسبانيا، كندا، واليابان، ووفقا لماكيندر فإنه من يحكم أوربا الشرقية، سيسيطر على هذه المنطقة المحورية، ومن يسيطر على هذه الأخيرة، فإنه سيسيطر على جزيرة العالم (آسيا، أوربا، إفريقيا)،

تركيا تتميز عن كل هذه الدول بكونها الأقرب للقارات الثلاث، فهي حاضرة بأراضيها في قارتي آسيا وأوروبا، وذات ساحة جوار مع إفريقيا عبر المتوسط[1].

وبهذا تعتبر تركيا حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوربا من جهة وبين آسيا وإفريقيا وأوروبا من جهة ثانية، عبر الجسر العربي (arab bridge)، كما أنها كتلة رابطة بين بيئات إقليمية خمسة هي على التوالي العربية والقفقاسية[2] والسلافية (روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود)، والبلقانية والإيرانية وآسيا الوسطى. كما تمتلك مضيقي البسفور والدردنيل وبحر مرمره [3]. ولهذا وصفها البعض بحارسة المضائق[4].

وهناك ثلاثة ساحات تأثير جيوسياسي هامة بالنسبة لتركيا تشكل الأساس الجيوسياسي لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وذلك من أجل تقوية وضعها في الساحة الدولية من خلال توسيع ساحات التأثير الإقليمية بشكل مرحلي، وتتمثل الأحزمة الثلاث في[5]:

1- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
2- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.
3- المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، ووسط وشرق آسيا.

هذه الدوائر الجيوستراتيجية كلها مناطق حساسة ولها قضايا معها، تنعكس على وحدتها القومية إذ ترتبط الوحدة الداخلية لتركيا بشكل مباشر بالعوامل الموجودة في المناطق القريبة، فلا يمكن لدولة الأناضول أن تحافظ على وحدتها في هذه الساحة الجيوسياسية الحساسة، أو أن تنفتح على العالم

ومن يحكم هذه الأخيرة فإنه يحكم العالم. بالتالي فقد علق ماكيندر أهمية كبيرة على المنطقة المحيطة بتركيا. لتفاصيل أكثر أنظر: Hüseyin Bağcı,Changing Geopolitics, and Turkish Foreign Policy,.P4.

[1] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص611.

[2] منطقة القفقاس أو القوقاز: تفصل بين أوربا وآسيا، وتظم جمهوريات كل من قيرغيزستان، طاجيكستان، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، جمهورية الشيشان، داغستان.

[3] عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص177.

[4] حسين آغا وآخرون، التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية 12، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982، ص97.

[5] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص144.

الخارجي، إذا لم تكن مؤثرة في التطورات التي تحدث في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط[1]. لذلك تحدد السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط في الغالب من قبل شواغلها الأمنية النابعة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، وبرز هذا خصوصا بعد حرب العراق [2]. وتعزز أكثر مع الأزمة السورية

فتركيا تشترك مع إيران والعراق وسوريا في القضية الكردية، ومع سوريا والعراق في مشكلة المياه، والمطالب المتعلق بالحقبة العثمانية والاستعمار الأوروبي (مطالب تركيا حول الموصل، واحتلالها لإقليمي الإسكندرون في التصور السوري)، ومشكلها مع اليونان في قبرص من خلال ضمانها لحقوق الأقلية التركية هناك.

ولكن أوغلو في تقييمه لأهمية البيئية المحاذية يعطيها أبعاد إقليمية، فمثلا رغم صغر حجم جزيرة قبرص إلا أنها تمتلك في نظره موقعا من شأنه التأثير على الاتصال الاستراتيجي المتبادل بين القارات الثلاث: الآسيوية والأوربية والأفريقية، وفيما يتعلق بأهميتها للسياسات الإقليمية، فإن الجزيرة القبرصية ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للشرق الأوسط، وتعتبر بمثابة حجر الأساس في التوازنات الإستراتيجية في شرق البحر الأبيض المتوسط و(البلقان) وشمال أفريقيا[3]. ويرى اوغلو أن الشرط الأول لبناء علاقات صحيحة مع المناطق البرية القريبة هو تشكيل إستراتيجية بحرية طويلة الأمد ومنسجمة. مع تفعيل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه الإستراتيجية، كما يجب الاستفادة من التفاعلات والتكاملات الإقليمية[4].

وقصد استدراك أخطاءها السياسية خلال مرحلة الباردة والتي كانت فيها السياسة الخارجية التركية محكومة كليا بالتوجه الغربي الأمريكي، حاولت تركيا بعد نهايتها استحداث سياسة مبنية على مصالحها باستقلالية عن السياسات الغربية، بل حتى معارضة لها جزئيا أو كليا خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية لسلطة سنة 2002.

فبعد الحرب الباردة تغيرت نظرة تركيا إلى منطقة القوقاز مباشرة عقب زوال الحدود المصطنعة التي تشترك فيها إقليميا مع روسيا وإيران إلى جانب أوزباكستان وكازاخستان وتركمانستان. حيث أصبحت لهذه المنطقة أهمية جيواقتصادية تمثلت في المنافسة الاقتصادية – السياسية على نقل

---

(1) المرجع نفسه، ص145.

(2) Hüseyin Bağcı,Changing Geopolitics, and Turkish Foreign Policy,.P9.

(3) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص201.

(4) المرجع نفسه، ص208.

المواد الطبيعية الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان، وانعكاسات ذلك على القوى الإقليمية من خلال التقارب الروسي–الأرميني، والتقارب التركي–الأذربيجاني، الذي يحفز كل من إيران وجورجيا على إتباع سياسات توازن أخرى، لها تأثير متبادل في آسيا الوسطى والشرق الأوسط والبلقان[1].

كما أن اتجاه حلف شمال الأطلسي لتوسع نحو شرق أوربا والاقتراب أكثر من حدود تركيا جعلها تركز على سياساتها في منطقة البلقان التي تعد من أهم المناطق المؤثرة على أمنها القومي وتجعلها في أولويات سياستها الخارجية. التي يتمثل هدفها على المدى القريب والمتوسط في تحقيق أمرين اثنين: الأول هو دعم الاستقرار في البوسنة وألبانيا، والثاني هو تشكيل أرضية قانونية توفر للأقليات الإثنية في المنطقة مظلة أمنية[2].

ويشير بشير عبد الفتاح إلى أن أنقرة تسعى لتوظيف موقعها الجيوبوليتيكى، علاوة على امتداداتها الحضارية في دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية، للعب دور الوسيط اللوجيستى في مجال الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا،حيث طرحت نفسها بوصفها الدولة المفتاح، والممر الآمن لعبور الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا. وفى هذا الإطار، فإن خط أنابيب باكو تبليسى جيهان، الهادف إلى نقل بترول أذربيجان وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط بطول 1776 كلم، يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء. وتطمح تركيا فضلا عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق، فإن من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيواستراتيجي في المشرق بأكمله[3].

هذا الاهتمام والتحول التركي نحو الجمهوريات الجديدة المستقلة لآسيا الوسطى على حساب الاهتمام بأوروبا وحوض البحر المتوسط مع انهيار المعسكر السوفيتي وتفكك حلف "وارسو" [4]. لم يستمر بعد وصول حزب العدالة والتنمية الذي وضع في عين الاعتبار كل المناطق الجيوسياسية،

---

[1] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي ، ص151– 152.

[2] المرجع نفسه، العمق الاستراتيجي، ص149.

[3] بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، السياسة الدولية، 2010/10/01، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=362586&eid=165

[4] بونوار بن صايم، تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، مداخلات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 2008، ص31.

مع مضاعفة الاهتمامات الشرق أوسطية التي عكستها زيارات المسئولين الأتراك لعواصم هذه الدول مقارنة بعواصم الدول الأخرى في البلقان والقوقاز، فقد قام وزير الخارجية التركي بثمانية زيارات على الأقل إلى إيران وسوريا في الفترة بين نوفمبر 2002 أبريل 2009، مقابل زيارة واحدة إلى أذربيجان – وهي دولة يتكلم سكانها اللغة التركية وكانت تعد أقرب بلد إلى تركيا – وزيارة واحدة إلى جورجيا في نفس الفترة، على الرغم من أن تركيا عملت كمرشدة لجورجيا بعد استقلالها. وبالمثل، قام رئيس الوزراء التركي بما لا يقل عن سبع زيارات لقطر والمملكة العربية السعودية في الفترة بين نوفمبر 2002 وأبريل 2009، في حين قام بزيارتين فقط إلى اليونان وبلغاريا وهما الدولتان المجاورتان لتركيا في أوروبا والبلقان[1].

أما بالنسبة لأهميتها لحلف شمال الأطلسي، يفند داود أوغلو وجهة النظر التي كانت ترى بتراجع مكانة وأهمية تركيا بالنسبة لحلف شمال الأطلسي بعد نهاية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ويستند في ذلك إلى الحقائق الجيوسياسية التي على العكس تضاعف من أهمية تركيا في ظل المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

فالموقع الجيوسياسي المركزي لها في القارة الأفروأوراسية، وما تشكله من أهمية خاصة للتوازنات العالمية، تجعل من المستحيل إهمالها بالنسبة لحلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بتحديد مهمته الإستراتيجية العالمية الجديدة. فهي تقع على الشريط الذي يحيط بشرق وغرب أوراسيا وفي منطقة التأثير بين القارات، وتستطيع التدخل في البحار الدافئة، والخطوط الإستراتيجية في وسط آسيا والقوقاز والبلقان والمناطق التي تربط خط الشمال والجنوب وبين سهول السهوب والبحار الساخنة. ولم تكن تركيا بمعزل عن الصراعات الدولية التي اندلعت بعد فترة الحرب الباردة من أجل ملئ الفراغ الجيوسياسي الإقليمي، كما كان لها علاقة غير مباشرة مع كل هذه الصراعات[2].

غير أن أبرز مشكلة توقع أوغلو مواجهتها لتركيا تتمثل فيما يتعلق بالقدرة على الموازنة بين خياراتها وسياساتها الإقليمية وبين المهمات العالمية لحلف شمال الأطلسي، وتوجهاته في النظام العالمي. حيث توقع أن تكون عملية التكيف بالغة الحساسية، بحيث يصعب من خلالها تحقيق نوع

---

[1] السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التسمية الخاطئة لمصطلح العثمانية الجديدة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2009/04/24، على الرابط:-http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-akps-foreign-policy-the-misnomer-of-neo-ottomanism

[2] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص262.

من التوازن المنطقي، ذلك أن تركيا معرضة للاغتراب عن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها، من جهة، كما قد تتوتر علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، من جهة أخرى[1].

ولحل عقد التناقضات التي ستقع والتي تعتبر محكا لقياس النجاح الدبلوماسي، فإن التوقيت الجيد والأداء المرن معيارين مهمين لتحقيق النجاح في هذه القضايا، فمن خلال وضع الأولويات الإستراتيجية، والعمل على التكيف مع الأدوات الإستراتيجية المختلفة، والسير في طريق خطط تكتيكية مرنة، يمكن لتركيا أن تتجاوز التعقيدات الإستراتيجية التي يقدر أن تنجم عن الخصائص الجيوسياسية لجهة ما، كما يمكن لها أن توسع من ساحة المناورة الإستراتيجية[2].

وهو ينظر إلى العلاقات بين أعضائه وتوسع الحلف ومهامه الجديدة بنوع من تقاسم مناطق النفوذ تبعا لأهمية المناطق للأمن القومي ومصالح الدولة، فكما ربطت فرنسا بين سياساتها الإستراتيجية والتوسعية وبين طلبها أن تكون قيادة الحلف في البحر المتوسط تحت إمرتها، كدولة أوروبية، فإنه يقترح على تركيا أن تتسلم دورا قياديا في شرق أوروبا، وتعمل على وضع ثقلها وأولوياتها من أجل تحقيق هذا الهدف، ولذلك، يجب على تركيا أن تعزز علاقاتها مع الدول التي دخلت حديثا في الحلف، وأن تسعى من أجل كسب دعمها [3].

لكن خطط توسع الحلف الأطلسي والتوسعات والتغيرات في مهامه في حين دفعت إلى تحسن وتقدم العلاقات التركية الأمريكية إلا أنها على العكس من ذلك لم تدفع بالعلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي إلى الاندماج والتطور وظلت هذه العلاقة مرهونة بجملة عوامل أخرى عبرت عن المركزية الأوربية والنظر لتركيا كجسم غريب يتحتم التعامل معه والاستفادة من موقعه الجيوسياسي وما يمثله من أهمية لأمنها القومي.

في المقابل لم يمنعها ذلك من مسايرة النقاش الأمني في أوروبا بعيدا عن الحلف الأطلسي من خلال منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (osce)، التي توليها تركيا أهمية كبيرة خاصة بعد قمة بودابيست سنة 1994 حيث احتلت هذه المنظمة بعد انهيار المعسكر الشرقي موقعا مهما داخل البناء العالمي للعلاقات الدولية، حيث أصبحت تمتد من فانكوفر في كندا غربا إلى فلاديفوستك في روسيا شرقا، بعضوية خمس وخمسين دولة من مختلف دول العالم، كما امتدت حدودها لتضم في اجتماعاتها دولا مثل اليابان وكوريا الجنوبية من دول حوض الهادي، وتونس والغرب ومصر

---

[1] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي،ص262.

[2] المرجع نفسه، ص262.

[3] المرجع نفسه، ص269.

وإسرائيل والأردن من دول حوض المتوسط وشمال إفريقيا كمراقبين من أجل العمل المشترك، وانطلاقا من هذا يقسم داود أوغلو أهمية المنظمة بالنسبة لتركيا إلى ثلاث مستويات رئيسية: المستوى العالمي والمستوى الأوراسي والمستوى الإقليمي[1].

كما شكّلت القارة الإفريقية إحدى أهم أبرز تجليات انفتاح تركيا على العالم، فعلى عكس مرحلة الحرب الباردة التي كانت فيها العلاقات التركية – الأفريقية محكومة باعتبارات الصراع بين القطبين، ففي الفترة ما بين 1923 و1998، شهدت العلاقات بين الطرفين مستوى منخفض قياسي. والأسباب الرئيسية لذلك هي المشاكل الداخلية، مثل النضال ضد الاستعمار، ولاحقا عملية بناء الدولة التي مر بها كلا الجانبين. على الرغم من أن تركيا بدأت تدريجيا تظهر بعض الاهتمام بإفريقيا خلال الحرب الباردة، غير أنها ظلت محدودة إلى حد ما، بل انتهجت سياسة كانت في بعض الأحيان تتناقض مع العلاقات التاريخية والواقع الاجتماعي. على سبيل المثال، تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ب"لا" على استقلال الجزائر في عام 1956. وحاولت أنقرة تدارك أخطائها ومواكبة التطورات في النظام العالي، فالانفتاح التركي على أفريقيا جاء نتيجة التحول المحلي في تركيا، فهو جزء لا يتجزأ من إعادة تعريف السياسة الخارجية التركية الجديدة متعددة الأبعاد حيث هدفت إلى عدم الاعتماد على شركائها التقليديين بتنويع بدائلها التجارية تماشيا مع التغير في القوة العالمية استجابة للتغييرات في النظام الدولي[2]. فأقرت عام 1998 خطة الانفتاح على القارة السمراء غيره أنه حتى سنة 2002 حالت الأزمة الاقتصادية والحكومات الائتلافية دون تجسيد الخطة إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة[3].

وتعتبر سنة 2005 نقطة تحول في العلاقات التركية الإفريقية حيث قام رئيس الوزراء رجيب طيب أردوغان بجولة هي الأولى من نوعها لدول ما وراء خط الاستواء، وفي هذه السنة اكتسبت تركيا وضعية المراقب في الاتحاد الأفريقي ودعي رئيس الوزراء أردوغان بوصفه ضيف الشرف في قمة الاتحاد الإفريقي 2007، وفي سنة 2008 استضافت أنقرة القمة التركية الأفريقية للمرة الأولى بين 18 و21 أوت 2008 بمشاركة مسؤولون كبار من أكثر من 50 دولة افريقية. أرست أسسا لتطوير

---

(1) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص274.

(2) Mehmet ÖZKAN, TURKEY´S RISING ROLE IN AFRICA, TURKISH POLICY QUARTERLY, VOLUME 9 NUMBER 4.,.P105.

(3) Mehmet ÖZKAN, Turkey's 'New' Engagements in Africa and Asia: Scope, Content and Implications, PERCEPTIONS, Autumn 2011, Volume XVI, Number 3, P 121.

العلاقات التجارية بين الطرفين، وأصبحت عضوا في بنك التنمية الأفريقي، كما سعت لزيادة حجم تواجدها الدبلوماسي بفتح 15 سفارة جديدة[1].

ومن بين التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية لتجسيد مركزية الدولة استغلال ما تتيحه المنظمات الدولية والإقليمية من تعزيز لعلاقات تركيا مع جميع المناطق، ومن أهم هذه المنظمات منظمة دول البحر الأسود، مجموعة الدول النامية الثمانية (d-8)، التي نظرت إليها كفرصة لتعزيز الارتباطات الآسيوية–الإفريقية، خاصة مع تزايد الثقل الاقتصادي السياسي لمناطق شرق آسيا ومناطق إفريقيا الغنية بالمصادر الطبيعية، التي أهملتها تركيا في توجهاتها الانفتاحية، وخطوة الانضمام تمكّن تركيا من تجاوز ضعف سياساتها المتعلقة بالمناطق القارية، من خلال انفتاحها على دول مهمة، مثل أندونيسيا وماليزيا في شرق آسيا، ومصر والنيجير في إفريقيا، إذ تشكل المناطق التي تقع فيها هذه الدول شريطا جيوستراتيجيا بالغ الأهمية يمتد باتجاه شرق–غرب على طول القارة الأفروأورآسيوية[2].

وينظر داود أوغلو إلى المنظمات التي هي على شاكلة مجموعة العشرين على أنها منظمات تحمل قدرة التدخل العالمي الإقليمي، ويرى أن العضوية فيها أكسبت تركيا ساحات مناورة في الأزمات على غرار أزمة قبرص. كما أنها فتحت لها أبوابا مهمة للقيام بدورها كجسر ثقافي بين الشرق والغرب، وجسر اقتصادي بين الشمال والجنوب، وهذه المقاربة تعمل على تحقيق الارتباط مع الجنوب والشرق، وتعزز صلاتها مع دول العالم الأخرى، وتزيد من أهميتها في الوقت نفسه لدى دول الشمال والجنوب[3].

كما شكّل انضمام تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تشمل كل من مناطق آسيا وإفريقيا مدخل لإرساء علاقات مع مناطق التأثير التاريخي، واستطاعت من خلال هذه المنظمة إقامة علاقات مع العمق الآسيوي والإفريقي في اتجاه الشرق والجنوب[4]. الأمر الذي دفعها إلى السعي لتولى أمانتها العامة، فلن يتأتى دور لتركيا في مجال التعاون مع آسيا وإفريقيا في مجال التكامل مع هذه المناطق دون أن تضع ثقلها بشكل فعال في الأمانات العامة للمنظمات المختلفة وإداراتها، وأن تقوم بطرح مشاريع التعاون في هذه المنظمات، إلى جانب لعب دور فعال من خلال سياسات تهدف إلى حل

---

(1) Mehmet ÖZKAN, Turkey's 'New' Engagements in Africa and Asia, P 124.121 -

(2) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص314 – 315.

(3) المرجع نفسه، ص322 – 323.

(4) المرجع نفسه، ص249.

النزاعات، والمبادرة إلى تبني مثل هذه السياسات التي تعزز موقعها في مختلف المناطق[1]. كما سعت للحصول على العضوية كمراقب في كلّ من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

المطلب الثاني: أهمية الدول المغاربية من المنظور الجيوسياسي التركي

تمثل دائرة الشرق الأوسط الدائرة الشاملة التي تجمع الدول المغاربية مع تركيا، إذ أن النطاق الجغرافي الذي يشمله هذا المصطلح بمفهومه الواسع –بغض النظر عن محتواه الثقافي– هو المنطقة الممتدة من جاكرتا حتى مراكش. ولكن الدول المغاربية ليست لها أهمية كبيرة في هذا السياق، إذ تركز جل الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط على التعريف الضيق له، والذي يمتد من النيل حتى الفرات، وهذا المفهوم للشرق الأوسط هو بدرجة أولى مركز نفوذ أمريكي في حين الجزء المتبقي من الناحية الغربية أي الدول المغاربية هي منطقة نفوذ أوروبي وبشكل خاص فرنسي في تونس والمغرب والجزائر، وإيطالي في ليبيا، أما الجزء الشرقي فهو منطقة نفوذ أو تنافس أمريكي، وروسي، وصيني، بدرجة أولى إلى جانب القوى الإقليمية الأخرى على غرار إيران.

أما تركيا فنظرا لموقعها الذي يتوسط الشرق الأوسط أو شماله وامتداداتها البرية باتجاه العمق الأوربي والآسيوي إلى جانب إطلالاتها البحرية وبشكل خاص على المتوسط فهي تتأثر وتؤثر في كل التفاعلات الدولية التي تحدث في هذه المنطقة، وهي مضطرة أو ملزمة بنسج سياسات إستراتيجية دقيقة جدا، وهامش الخطأ فيها قليل جدا للمحافظة على مصالحها في كل هذه المواقع الجيوسياسية، ومهما بذلت من جهود في ذلك إلا أنها في المحصلة الأخيرة إذا كان في الظروف العادية يصعب على دولة أن توفق بين كل الأطراف، أو تقف على الحياد التام، فإنه في الحالة التركية يتضاعف الأمر، وهذا ما يفسر النقاش والجدل حول مبدأ تصفير المشاكل مع الجيران والذي تذهب الكثير من الدراسات إلى أن السياسة الخارجية التركية فشلت في تحقيقه، خاصة بعد حركة الاحتجاج الشعبية التي اندلعت في عديد الدول العربية وخصوصا سورية[2].

---

[1] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص297.

[2] لتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع أنظر: محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية: كل شيئ أو لا شيئ، شؤون عربية، العدد 149، ربيع 2012، ص52 – 62.

وتقسم تركيا علاقاتها مع الشرق الأوسط إلى أربعة مناطق جغرافية: دول الجوار مثل العراق وسوريا، وشبه الجزيرة العربية ومعها الأردن ولبنان ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال إفريقيا[1]. فالقسم الأخير يبين أن للدول المغاربية حيزا في الإستراتيجية التركية الشرق أوسطية، وما يعطيه أهمية إضافية التحول في سياسة تركيا الخارجية التي انطلقت من التعريف المركزي لموقعها وما يفرضه من ارتباطات، والطموح لدور عالمي والانفتاح على كل المناطق. وهي بحاجة لاستغلال كل ما هو متاح من فرص وإمكانيات، خاصة وأن شمال إفريقيا عموما والدول المغاربية خصوصا تشترك وتتفاعل مع تركيا في السمات الأربعة للدولة المركزية: العمق الجغرافي، والاستمرارية التاريخية، والتأثير الثقافي المتبادل، والترابط الاقتصادي المتبادل[2].

فبالنسبة للعمق الجغرافي الدول المغاربية وتركيا تطلان على البحر الأبيض المتوسط، وتاريخيا ارتبط الطرفان عضويا قرابة الثلاثة قرون من خلال الحكم العثماني، هذا الترابط التاريخي كان من أسبابه ونتائجه الروابط الإسلامية الحضارية بينهما، والتي أدت إلى تفاعل الشعوب، أما التبادل الاقتصادي فهو أحد أوجه توطيد العلاقة بين الطرفين[3]. فشمال أفريقيا ليست منطقة بعيدة عن سياق التأمل الجغرافي للمجتمع التركي لسببين الأول هو القرب التاريخي الذي يطرح نفسه من الماضي العثماني والدين الإسلامي في هذه البلدان. من هنا تعتبرها تركيا كجزء من محيطها المباشر. وكان دائما ينظر إليها بوصفها جزءا هاما من تنويع السياسة الخارجية التركية[4].

وكما سبق الإشارة يعتبر داوود أوغلو منطقة شمال إفريقيا من بين ساحات التأثير الجيوسياسي الثلاث الهامة بالنسبة لتركيا التي يتوجب الاعتماد عليها في إستراتيجية سياستها الخارجية للانفتاح على المحيط الدولي، إذ لا يمكن لتركيا أن تتخلص من موقعها كعنصر سلبي/جانبي في النظام الدولي دون الاستثمار في التداخلات والارتباطات المتبادلة بين الأحزمة الجيوسياسية بشكل جيد[5].

---

[1] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص621.

[2] المرجع نفسه، ص610.

[3] سبق تناول هذه الجزئية في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

[4] Mehmet ÖZKAN, Turkey's 'New' Engagements in Africa and Asia, P.118

[5] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص144.

ويأتي البحر المتوسط في مركز التفاعلات التركية–المغاربية، وذلك لأهميته الجيوسياسية في العلاقات الدولية وامتلاكه العديد من الخصائص التي تميزه عن باقي البحار[1]، وقد استلهم الجيبوليتكيين منه الكثير من المفاهيم على غرار مفهوم المحيط المتوسط "midland ocean" الذي طوره سبيكمان مقارنا بين أهمية البحر المتوسط في تاريخ أوربا والشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية في العصور القديمة، وبين المحيط الأطلسي بالنسبة للحضارة الغربية في التاريخ المعاصر[2].

فبالنسبة لتركيا هي تقع في مقدمة الدول المتعلقة بشكل مباشر بحزام التأثّر بين القارات في المحور المتوسطي، لاتصالها المباشر مع قارات آسيا وأوربا وإفريقيا، وهي صاحبة أطول شريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط، وهي دولة شرق متوسطية بالنسبة للحوض البحري القريب، ودولة متوسطية بالنسبة لاتصالاتها القارية[3].

ويحتل شرق المتوسط موقعا مركزيا في علاقات تركيا الدولية، فهذه المنطقة هي ثاني مناطق الالتقاء المهمة بالنسبة لتركيا، باعتبارها الحزام الأدنى لمحور القوقاز – الشرق الأوسط – البلقان، وتتمتع العلاقات التركية السورية بأهمية خاصة في إطار السياسة الشرق متوسطية وتوازناتها، والسياسة التركية اتجاهها تشكل جزءا أصيلا من التخطيط الاستراتيجي المتعلق بشرق المتوسط،

---

[1] يتفرد البحر الأبيض المتوسط الذي تقدر مساحته ب2,5 مليون كلم مربع، إضافة إلى هذا البعد التاريخي بجملة الخصائص التالية: فهو يقع في قلب العالم القديم ممتدا بين إفريقيا جنوبا وأوروبا شمالا وآسيا شرقا. وله ألسنة بحرية متوغلة في أراضي هذه القارات الثلاث ممثلة في البحر الأسود بين الشمال التركي والجنوب الروسي، وبحر إيجه بجزره العديدة بين تركيا وشبه جزيرة البلقان، البحر الأدرياتيكي ممتدا كلسان طويل يفصل بين شبه الجزيرة الإيطالية وغرب شبه جزيرة البلقان. كما أن البحر الأحمر عبر قناة السويس يشكل ذراعا بحريا يربط بين مياه المحيط الهندي الدافئة ومياه البحر المتوسط المعتدلة. ويمتلك مدخلين رئيسيين هامين هما، مضيق جبل طارق الذي يربطه بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الغربي، وقناة السويس التي تربطه بالمحيط الهندي والهادي، هذا فضلا عن عدد من المضايق الداخلية ممثلة في مضيق الدردنيل، ومضيق البوسفور اللذين يقعان على جانبي بحر مرمرة وهو حلقة وصل بين البحر المتوسط والبحر الأسود، وكذلك مضيق مسينا بين البحر المتوسط والبحر التيراني، وهو لسان قد أحيط بجزيرة صقلية جنوبا وجزيرتي سردينيا وكورسيكا غربا وشبه جزيرة إيطاليا شرقا. لتفاصيل أكثر أنظر: محمد إبراهيم حسين، جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط (دراسة إقليمية مقارنة)، ط 1، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعية، 2001، ص587– 592.

[2] الكسندر دوغين، ترجمة عماد حاتم، أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ط 1، دمشق: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص107.

[3] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص242.

الذي يمتد من خليج الإسكندرون، على المحور الشرقي–الغربي، إلى الأدرياتيكي، ومن المضيقين، على المحور الشمالي – الجنوبي، إلى السويس، مع مراعاة التوازنات المتبادلة في العلاقات الإقليمية[1].

وتشترك تركيا في شرق المتوسط مع كل من اليونان وإسرائيل ومصر وسوريا وليبيا وإيطاليا، وللأزمات التي ظهرت في الخطوط الداخلية لمنطقتي البلقان والشرق الأوسط تأثيرات على حزام شرق المتوسط، على غرار الدعم المعنوي الذي قدمته إيطاليا للبرلمان الكردي المزعوم –على حد تعبير داود أوغلو– في فترات تصاعد النشاط الإرهابي لحزب العمال الكردستاني، ومواقف القذافي غير المتزنة مثال أو نموذج على هذه الارتباطات[2].

وفي الدائرة المتوسطية تشترك الدول المغاربية مع كل من مصر وسوريا ولبنان في أهميتها بالنسبة لتركيا، وتعتبر أنقرة علاقاتها مع دول شمال إفريقيا مهمة جدا، ليس من ناحية الروابط التاريخية أو الحنين إلى الماضي وحسب، بل بسبب الروابط القارية القريبة كذلك. وكما تمت محاولة إبعاد تركيا عن شرق أوروبا عن طريق تنحيتها عن الدخول في الاتحاد الأوربي، فإنها ستتعرض إلى ضعف جدي في هويتها كدولة متوسطية إذا ما انسلخت عن شمال إفريقيا بفعل تأثير الاتحاد الأوروبي المتجه إلى هذه المنطقة في موجة استعمارية جديدة. من هنا يوصي أوغلو بأنه على تركيا إن أرادت أن تحقق لنفسها ساحة تأثير دولية في العمق الإفريقي، وإن أرادت أن تكون صاحبة كلمة في توازنات البحر الأبيض المتوسط، يجب عليها أن تبني جسرا استراتيجيا حيال شرق المتوسط والشرق الأوسط في الحوض البحري القريب منها، وبين سياساتها البلقانية الأدرياتيكية التي تعتبر جزءا من سياساتها في المناطق البرية القريبة، وأن تدعم رؤيتها الإستراتيجية هذه بسياسات متجهة نحو شمال إفريقيا ووسط البحر المتوسط[3].

والأهمية الأكبر من حيث البعد الأمني تعود بدرجة أولى لشرق المتوسط دون غربه[4]، فتركيا لها موقع في توازنات جنوب غرب آسيا وإفريقيا الشمالية عبر شرق البحر الأبيض المتوسط[1]. خاصة

---

[1] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص453 – 463.

[2] المرجع نفسه، ص436.

[3] المرجع نفسه، ص242.

[4] من منظور أمني مفردة المتوسط هي من ضمن المفاهيم الواسعة الانتشار التي تفتقر إلى تحديد متفق عليه، وهو يشكل منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها، تتداخل فيها المدركات والسلوكيات وتتفرع لتشكل أقاليم داخل منطقة المتوسط الجيوسياسي متبعة في ذلك نوعا من الهويات الإستراتيجية ذات قاعدة جغرافية، سياسية وثقافية، وتداخل

سورية المرتبطة مباشرة بالأمن القومي التركي، ثم مصر. أما الدول المغاربية فبحكم التباعد الجغرافي ليست لها أهمية كبيرة في هذا الجانب وتنتمي في النطاق المتوسطي إلى دول غرب المتوسط.

ولكن ليبيا تمثل استثناء أو حالة خاصة، فناهيك عن علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع تركيا، فقد لعبت دورا كبيرا خلال الأزمة القبرصية سنة 1974، حيث دعمت بشكل كامل التدخل العسكري التركي في قبرص[2]. فكانت الطائرات الحربية التركية تقلع من قواعدها العسكرية في تركيا وتذهب لقبرص لتنفيذ الأهداف الموكلة إليها، ثم تذهب مباشرة إلى المطار العسكري في بنغازي للتتزود بالوقود والمستلزمات الأخرى ثم تعود إلى قبرص لتنفيذ مهامها[3]. وأكثر من ذلك ساعدت ليبيا تركيا لتجاوز العقوبات في الحصول على طائرات وصواريخ بطرق سرية من إيطاليا ودول أوربية أخرى[4]. وقد هدفت ليبيا من وراء ذلك إلى محاولة إخراج تركيا من النفوذ الأمريكي بعد التوتر الذي حصل بين البلدين وتدهور العلاقات الأمريكية الليبية[5].

ومن جانب آخر تأتي أهمية الدول المغاربية بالنسبة لتركيا من كونها تمثل الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وما يعنيه هذا البحر في الإستراتيجيات الدولية، فطريق الجسر الإستراتيجي التركي باتجاه إفريقيا لابد له أن يمر عبر المنطقة المغاربية. فمن الناحية الجيوسياسية ينظر دواوداوغلو إلى منطقة شمال إفريقيا باعتبارها إحدى مناطق التأثّر بين القارات التي تتشكل من أحزمة انتقالية تستطيع التأثير في التوازنات الداخلية لقارتين أو ثلاث، لذلك هي تحمل أهمية كبيرة في مجال تحقيق الانسجام الاستراتيجي في السياسات المتعلقة بالمناطق والأحواض البرية والبحرية القريبة، ومنطقة

المشاكل الأمنية يستلزم الحديث عن أمون أي أمن + أمن. فمفردة المتوسط تعبر عن فضاء مفكك المفاصل ومختل الموازين، ليس فقط بين ضفتيه الشمالية والجنوبية بل وحتى داخل الضفة الواحدة، كما أن مسألة الأمن في المتوسط تهم أيضا فاعلين غير متوسطيين مثل الولايات المتحدة التي دخلت في تنافس إقليمي على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي مع دول الاتحاد الأوربي وبالتحديد فرنسا. وهو يشكل خط التماس بين مركبين للأمن، الشرق الأوسط والمنطقة الأورو–أطلسية، ذاتي الحساسية الأمنية الشديدة. لتفاصيل أكثر أنظر: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، ط1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص112– 114.

(1) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص220.

(2) نبيل المظفري، المرجع السابق، ص131

(3) المرجع نفسه، ص132

(4) المرجع نفسه، ص138.

(5) المرجع نفسه، ص135.

شمال إفريقيا من بين هذه المناطق التي تشكل الحزام الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وتفصل قارة أوروبا عن إفريقيا[1]. ومن جهة أخرى فإن العلاقات التركية – الأوربية في شقها المتوسطي وسعيها الدائم للانضمام للاتحاد الأوربي، وهي نفس الهموم أو الاهتمامات عند الدول المغاربية التي تشاركها نفس التطلعات لنسج علاقات جيدة مع هذا الكيان الاقتصادي والسياسي لمواكبة التطور والارتقاء بواقعها في مختلف المجالات.

بدورها الدول المغاربية وبحكم الموقع الجغرافي تهتم بالأمن بدرجة أولى على مستوى غرب المتوسط على غرار التنسيق بين دول شمال غرب المتوسط وجنوبه أو ما يعرف بمجموعة (5+5) التي تضم كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من أوروبا والدول المغاربية من شمال إفريقيا.

أما بالنسبة للدائرة الإفريقية فشمالها عامة والدول المغاربية خاصة تعتبر بوابة تركيا إلى إفريقيا. ففي حين تمثل مصر والسودان مدخلا لشرق إفريقيا، تمثل الدول المغاربية المدخل إلى غربها. هذه القارة التي يضعها داود أوغلو في مقدمة المناطق التي على تركيا تصحيح خطئها خلال الحرب الباردة بإهمالها، والاهتمام بها لتعزيز مكانتها الدولية التي يجب أن تتجاوز القوة الفعلية داخل محيط الدولة إلى تأثيرها الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي في المناطق المختلفة، إذ تعتبر من أهم مناطق المنافسة الاقتصادية والسياسية الدولية، وتركيا تمتلك إمكانات ومقومات لعب دور أكبر بكثير وفق أوغلو من اليابان التي استطاعت تحقيق نجاح في الحصول على حصة مهمة في أسواق إفريقيا، وفي سبيل ذلك لابد من التركيز على المجالات الثقافية والاقتصادية في المراحل الأولى[2].

وفي إطار الدائرة العربية لا تمثل الدول المغاربية أهمية كبيرة من زاوية النظر لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لتركيا حيث تفرض حقائق الجغرافيا والتاريخ أولوية الدول المشرقية، خاصة جارتيها العراق وسوريا. لكن من جانب آخر تأتي أهمية الدول العربية مجتمعة –والمغاربية من ضمنها– لتركيا من دعمها في المحافل الدولية في أزماتها، وهو الأمر الذي انتبهت له الأخيرة منذ حربها مع قبرص، بعدما دأبت الحكومات التركية تحت ضغط قيادة الجيش على الاستخفاف بالانتقادات العربية[3]. حيث صدمت بتصويت الدول العربية ضدها خلال الأزمة القبرصية الأولى (1963–1964)، فلم يصوت أي قطر عربي في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لصالح

---

[1] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص234– 235.

[2] المرجع نفسه، ص234.

[3] هاينتس كرامر، المرجع السابق، ص233.

تركيا[1]. بسبب الموقف التركي السلبي إزاء القضايا العربية، وهو ما مثّل مرحلة الانكشاف التركي على العرب[2]. كما أن للدول المغاربية وبشكل خاص الجزائر كلمتها بين عديد الدول الإفريقية، وكسب صوتها يعني في النهاية كسب أصوات تلك الدول في الأمم المتحدة، ولا شك أن عضوية أنقرة في مجلس الأمن كانت من خلال الدعم العربي الإفريقي، والعديد من الدول الإفريقية تتأثر بتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وبالتالي فإن كسب صوت الجزائر يستلزم كسب أصوات بعض الدول الإفريقية[3].

وأبرز مجالات التعاون ضمن هذه الدائرة منتدى التعاون العربي – التركي الذي أنشئ في نوفمبر 2007 بإسطنبول، ويسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية وتركيا في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والتربوية والعلمية والاجتماعية، إضافة إلى مسألة الحوار بين الحضارات[4]. وقد سبق للمغرب استضافة اجتماعاته سنة 2011.

ومن الناحية العربية يمكن إجمال تأثيرات تركيا على الأمن القومي في المنطقة العربية ومن ثمة الدول المغاربية في النقاط التالية:

1- تحالفها الإستراتيجي مع الحلف الأطلسي.
2- مشكلة المياه وتحديدا نهري دجلة والفرات، وأطماعها في الدول المجاورة الموروثة من الحقبة العثمانية كمشكلة الموصل مع العراق ولواء الإسكندرون مع سورية.
3- علاقتها الإستراتيجية مع إسرائيل.

وبعد استثناء المسألة الكردية التي تعتبر مشكلا مشترك هو سبب تقارب مع الدول العربية المجاورة وإيران، أو على الأقل تمثل سقفا لخلافاتها، فإنه بالنظر إلى هذه المخاطر يتبين أن ما يتعلق بشكل مباشر مع الأمن القومي المغاربي هو علاقتها بالحلف الأطلسي، بدرجة أولى ثم

---

(1) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص126.

(2) نبيل المظفري، المرجع السابق، ص125.

(3) محمد بوسلطان، محاظرة في القانون الدولي، طلبة الماجيستر تخصص علاقات دولية وأمن دولي، السنة الدراسية 2011- 2012، غير منشورة.

(4) بدء الاجتماعات التحضيرية لمنتدى التعاون العربي التركي في المغرب، جريد الرياض، العدد15851، 2011/11/17، على الرابط: http://www.alriyadh.com/2011/11/17/article683651.html.

موقعها من الصراع العربي الإسرائيلي باعتبار الانتماء المغاربي للدول العربية وانخراطها في هذا الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولكن يجب الوقوف عند جملة من الحقائق حول التهديدات الأمنية هذه، فبالنسبة للحلف الأطلسي دخلت الدول المغاربية في سلسلة حوارات مع الحلف وأبرمت معه العديد من الاتفاقيات، كما أن الحلف الأطلسي هو بدرجة أولى منظمة أمريكية، وهذه الدول في علاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة، والدور التركي في هذا الإطار يفترض أن يقرأ من جانب أنه قد يساعد الدول المغاربية في حالة تعرضها لتهديد منه. كما تجدر الإشارة إلى أن دور القوات التركية في أفغانستان كان في المهمات السلمية والعمل الإنساني، حيث تأثير العقيدة الإسلامية كان واضحا في تحديد مهام القوات التركية وهو تحريم قتل المسلم للمسلم، ولكن يجب عدم إغفال دورها في الأزمة الليبية، وعندما يكون طرف داخلي يطالب بتدخل الحلف لحسم صراعه مع طرف آخر تصبح القضية شائكة جد ويصعب التكهن بمواقف كل الأطراف.

أما العلاقة مع إسرائيل فمع الإشارة إلى رفضها المبدئي والذي تعبر عنه الكثير من النخب السياسية التركية من الداخل، وهو محل جدل ونقاش بين المختصين، فإن هناك دول عربية تقيم علاقات مع إسرائيل ومغاربيا هناك علاقات بين المملكة المغربية وإسرائيل، وليس من المشروع مثلا أن يطلب العرب من تركيا موقفا من إسرائيل أكثر مما يطلبونه من مصر والأردن اللتين لديهما اتفاقات "سلام" مع إسرائيل[1]. وكلام خير الدين حسيب هذا ينطبق أيضا على المملكة المغربية.

مع العلم أن حالة الانتعاش في العلاقات التركية – العربية في كثير من جوانبها قد جاءت على حساب العلاقات التركية – الإسرائيلية، خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، وذلك لأن تركيا كانت بحاجة إلى الدعم العربي لقضاياها، مثل القضية القبرصية والحضر العسكري الأمريكي عليها والذي استمر حتى بداية الثمانينات. فقبل قيام حرب 1967 بين العرب وإسرائيل قام سفيري كل من ليبيا والعراق بزيارة إلى وزير الخارجية التركي، وطلبا من الحكومة التركية الوقوف إلى جانب العرب ومساندتهم في حالة الحرب، وهذا ما حصل بالفعل برفض تركيا للعدوان وضم الأراضي الفلسطينية وقد أعربت ليبيا عن امتنانها للموقف التركي وقررت تصدير النفط لتركيا باعتبارها دولة صديقة. كما

[1] خير الدين حسيب، التعاون العربي – التركي...إلى أين؟، المستقبل العربي، العدد 371، 2010/01، ص8.

وقفت ليبيا والدول العربية والإسلامية إلى جانب تركيا حول مسألة الأقلية التركية في بلغاريا التي كانت تعاني من الاضطهاد حيث أجرى معمر القذافي اتصالات مع الأطراف المعنية لحل الأزمة [1].

المبحث الثاني: أهداف وأسس السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربية

أكد الموقف التركي خلال الأزمة الليبية والجدل الذي أثاره حينها أن أنقرة تجاوزت بمراحل سياسة الانكفاء على الذات التي كانت تتبعها سابقا، كما عكست الزيارات المتبادلة بين السياسيين الأتراك ونظرائهم المغاربة وبشكل خاص تونس وليبيا ثم المغرب والجزائر، وعي قيادات حزب العدالة والتنمية بأهمية المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها، وحتى المكاسب السياسية في مواجهة الدول الأخرى. وما ساهم في تعزيز الحضور التركي هو تولي القيادات الإسلامية للسلطة هناك، حيث أصبح الطريق ممهدا للشركات التركية، ومستندا على أرضية تاريخية بين الطرفين يمكن التأسيس عليها لبناء علاقات جيدة ومتوازنة، ساهمت في تعزيزها والإسراع فيها أيضا الدينامكية في السياسة الخارجية التركية، والتي أحسنت تقدير المعطيات والتحولات بانحيازها للقوى المعارضة لما رأت أن كفة القوة تميل إليها.

فبعدما عبّرت عن مساندتها للمطالب المشروعة للشعوب وحثها على انتهاج الخيار السلمي لحل المشاكل في مرحلة أولى، ومع أنه خطاب دبلوماسي يبقى في خانة الطبيعي إلا أن الخروج عن الصمت والإدلاء بالآراء والمواقف في مراحل مبكرة يعكس وجود إرادة سياسية للعب دور في الأحداث وليس مجرد المشاهدة والمراقبة عن بعد. وهذا ما تأكد بمسارعة رئيس الوزراء التركي إلى توجيه مطالب للرؤساء بالاستماع إلى شعوبهم ومغادرة السلطة بل ووصفهم بالديكتاتوريين والطغاة. ولكن الحضور التركي لن يكون بالسهولة المتصورة، وهذا ما تدركه قيادات حزب العدالة والتنمية خاصة في ظل المنافسة الدولية لها والفرنسية خصوصا.

بناءا على هذا فإننا في هذا المبحث سنستعرض في المطلب الأول أهداف السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية، وفي المطلب الثاني المرتكزات التي تستند عليها لتحقيق أهدافها، والتي

---

[1] نبيل المظفري، المرجع السابق، ص116-124.

تتوزع بين عوامل ذاتية وأخرى موجودة في البيئة المغاربية. ثم في المطلب الثالث المعوقات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية

من المنظور الجيوسياسي تبيّن أن الدائرتين المشتركتين بين تركيا والدول المغاربية تتمثل أولهاهما في الدائرة المتوسطية، التي تأثر في الاتجاهين الجنوبي في العلاقات الإفريقية – التركية والشمالي في العلاقات الأوربية – التركية، والدائرة العربية الإسلامية التي تدعم فيها الدول المغاربية تركيا دبلوماسيا كحد أدنى.

ونظرا لهذا التباعد الجغرافي وعدم وجود تقاطعات أمنية مباشرة فإن الأهداف التركية في المنطقة المغاربية تأخذ طابعا اقتصادي بدرجة أولى. حيث تسعى تركيا لتحقيق مكاسب اقتصادية فيها أو التعاون مع الدول المعنية لتسهيل اختراقها السوق الإفريقية والتواجد في الساحة إلى جانب القوى الإقليمية والدولية الأخرى حيث المنافسة الشديدة.

وأسباب تمحور الأهداف التركية حول البعد الاقتصادي يعززها بروز هذا العامل كأهم محدد للعلاقات الدولية بعد نهاية الرحب الباردة، فمعظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية تذهب إلى أن النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة التي تميزت بالصراع الأيديولوجي بين القطبين الشرقي والغربي، يتجه نحو التعددية القطبية الاقتصادية مع استمرار الهيمنة والتفوق الأمريكي عسكريا، والتجمعات الإقليمية والدولية على غرار مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين أو الاتحاد الأوروبي تأتي القضايا الاقتصادية في مقدمة أهدافها وبرامجها.

هذا البعد تدركه تركيا هي الأخرى إذ تتميز سياستها الجديدة بأولوية المصالح الاقتصادية، والتمييز بينها وبين القضايا السياسية. فرغم الأزمة السياسية بين أنقرة وتل أبيب التي بلغت أوجها بعد حادثة "مافي مرمرة" التي قتل فيها تسعة مواطنين أتراك كانوا ضمن أسطول الحرية لفك الحصار عن قطاع غزة، والانتقادات المتتالية للسياسات الإسرائيلية في المنطقة إلا أن العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل لم تتأثر، وهذا أحد أهم الانتقادات التي توجه لأنقرة، ويستند معارضوها عليها لتأكيد ازدواجية السياسة التركية وعدم صدقها في رفع شعار القضية الفلسطينية.

هذا ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الاقتصادي؛ وأهمية وأولوية البعد الذي غدا المحرك الرئيسي لها، حيث قاد زعماء الحزب احتياجَ تركيا لتوسيع أسواقها التصديرية من جانب، وحاجاتها الضخمة من الطاقة في جانب آخر؛ لتقوية أواصر علاقاتها مع دول كان لها في الماضي معها علاقات محدودة [1]. والقفزة التي عرفتها المبادلات التجارية مع الدول المغاربية نموذج من هذه النماذج.

فمن ناحية تعد دول المنطقة هدف في حد ذاتها، إذ تسعى تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية معها[2]. وقد عكست جولتا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى دول المنطقة في سبتمبر 2011، ثم في نهاية شهر ماي وبداية جوان 2013 وغيرها من الزيارات للقيادات السياسية من الجانبين أهمية المنطقة وخاصة البعد الاقتصادي حيث رافق أردوغان في الجولتين قرابة الثلاث مائة من رجال الأعمال عقدوا العديد من الاتفاقيات مع نظرائهم المغاربة في مختلف المجالات.

وقد استطاعت تركيا في ظرف وجيز أن تصبح ضمن الممولين والشركاء الاقتصاديين العشرة لدول المغرب العربي، فقد بلغ التبادل التجاري مع المغرب ثلاثة مليارات دولار ومع الجزائر عشرة مليارات دولار، أي تفوقت على شريك رئيسي وهي إيطاليا، وأصبحت تقترب إن لم تكن قد تجاوزت في المبادلات التجارية حجم مبادلات اسبانيا مع المغرب العربي، وقد تقترب مستقبلا من فرنسا. وهذه المعطيات تؤكد أن تركيا ستكون من الدول الأكثر استفادة من تطور السوق المغاربية وقد أصبحت منافسا حقيقيا للدول الأوروبية[3].

ومن ناحية أخرى تتضاعف أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لتركيا كونها جزأ من ومدخل إلى القارة الإفريقية مما يجعل هذه الدول بوابتها في إستراتيجيتها للانفتاح على إفريقيا وتعزيز علاقاتها معها. خاصة في ظل المؤشرات حول أهمية القارة في الاقتصاد العالمي مستقبلا، فعند النظر إلى التحولات الجديدة في الاقتصاد – السياسي الدولي، وتوزيع الموارد الجيواقتصادية حسب المناطق

---

[1] محمد عبد القادر خليل، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2012/10/01، نسخة إلكترونية.

[2] أوضحنا ذلك في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

[3] حسين مجدوبي، زيارة أردوغان للمغرب العربي تجعل من تركيا منافسا سياسيا واقتصاديا قويا لفرنسا واسبانيا، القدس العربي، 2013/06/07، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=51912

الجغرافية، يظهر أن القرن الحادي والعشرين مرشح لأن يكون قرنا آسيويا في بدايته وإفريقيا في نهايته[1].

حيث تعتبر الدول المغاربية المدخل أو البوابة لغرب القارة السمراء وعمقها، كما تعتبر مصر والسودان مدخل نحو شرقها، وهذا التصور لم يبقى حبيس الأطر النظرية والأكاديمية وإنما هناك محاولات تجري على قدم وساق لتطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع، من خلال استحداث أطر تعاون على غرار ما تحدث عنه وزير الاستثمار المصري أسامة صالح في الملتقى الاقتصادي العربي التركي الذي عقد في 2013/04/04 باسطنبول حيث قال"أن مصر وتركيا ستكونان محور التجارة بين أوروبا وإفريقيا ودول الخليج العربي من خلال خط النقل المائي "الرورو"* بين "مرسمي" والإسكندرية". وطالب الوزير المصري بضرورة أن تتخذ تركيا من مصر مركزا رئيسيا لمنتجاتها، وبوابة لتجارتها الخارجية نحو دول أفريقيا ودول الخليج العربي، وأن تصبح تركيا بوابة التجارة الرئيسية لمصر نحو أوروبا وآسيا، خاصة في ظل الاتفاق الذي تم بين البلدين لتوسيع التبادل التجاري البيني وزيادة حجم الاستثمارات التركية العاملة في السوق المصرية[2]. غير أن "غموض المشهد المصري والتمديد المستمر للمرحلة الانتقالية يجعل من دول المنطقة المغاربية وفي مقدمتها الجزائر أهم بديل لتركيا كمدخل للقارة السمراء"[3].

وبالنسبة للدول المغاربية أكد أردوغان بمناسبة زيارته للجزائر عن رغبت تركيا في أن تكون الجزائر بلد انطلاق شراكة تركية قوية مع إفريقيا[4]. وهو ما سبق أن تحدث عنه وزير الشؤون

---

[1] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص244.

* خط " الرورو" عبارة عن خط ملاحي لتصدير المنتجات من بلد إلي بلد أخر علي شاحنات تنقلها عبارات، بين أقرب الموانئ على البحر المتوسط ثم تكمل طريقها برا لميناء آخر علي البحر الأحمر ثم تنقل الشاحنات بعبارات مرة أخري لموانئ السعودية ومنها برا لباقي دول الخليج، والعكس.

[2] خالد موسي العمراني، وزير مصري مصر وتركيا ستصبحان محور التجارة بين أوروبا وأفريقيا، جريدة المصريون، 2013/04/05، على الرابط: http://www.almesryoon.com/permalink/117525.html

[3] محلل الشراكة مع تركيا أهم بديل للجزائر لكسر الاحتكار الغربي،اليوم السابع،2013/65/01، على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1093105

[4] أردوغان ينهي زيارته للجزائر بإرادة مشتركة في تعزيز التعاون ومشاريع استثمارية واعدة، النهار أون لاين، العدد 1726، 2013/06/06، ص4.

الخارجية التركي أحمد داود أوغلو خلال زيارته للجزائر قبل أشهر حيث قال أن البلدين اتخذا قرارات "مهمة جدا" للارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى أفضل المستويات معتبرا الجزائر بمثابة "شريك استراتيجي مهم " في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا، حيث قال: « إن الجزائر تعتبر "لاعبًا استراتيجيًّا في هذه المنطقة وهي بوابتنا نحو القارة الأفريقية"، مضيفا أن بلاده أصبحت تولي أهمية قصوى للمنطقة الأفريقية»[1]. كما كشفت غرفة الصناعة والتجارة لمدينة اسطنبول التركية، أن السوق الجزائرية التي لم تتضرر من الأزمة الاقتصادية يمكن أن تصبح بوابة للشركات والاستثمارات التركية نحو الأسواق المغاربية والإفريقية بفضل طاقة الاستيعاب المحلية التي تتوفر عليها، بالإضافة إلى الفرص التي توفرها برامج الاستثمار العمومية التي تمولها الحكومة بشكل مباشر[2].

وفي نفس الإطار أكد سعد الدين العثماني وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أن زيارته لتركيا تهدف إلى إجراء «تقييم عام» للعلاقات السياسية والاقتصادية بين المغرب وتركيا وتشجيع المقاولات التركية على الاستثمار أكثر بالمغرب والانخراط في شراكات وثيقة مع الفاعلين المغاربة على المستوى الإقليمي، وخاصة في إفريقيا. خاصة بعد عقدها القمة الأولى للتعاون التركي الإفريقي في 2008. ويتطلب حاليا من المغرب وتركيا استكشاف قدرات جديدة لتطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية لتعكس المستوى الممتاز للعلاقات السياسية بين البلدين وترقى بها لمستوى استثنائي وتفتح آفاقا جديدة لها، خاصة في ظل القواسم المشتركة المتمثلة في الدين والثقافة والقيم[3].

من جانبه أوضح محمود يوكسيل سني، الكاتب العام للموصياد (معرض رجال الأعمال في العالم الإسلامي) أن «الموصياد» إطار اقتصادي فعال في منطقة شمال إفريقيا، إذ هناك علاقات متطورة مع مصر والجزائر وتونس، وأكد أن تركيا تراهن على المغرب للوصول إلى الأسواق الإفريقية مثل الكوت ديفوار ومالي والسنغال والغابون وغيرها من البلدان التي تربطها بالمغرب علاقات اقتصادية

---

[1] أوغلو يصرح:الجزائر لاعب استراتيجي "هام" وبوابة تركيا إلى إفريقيا، جريدة البلاد الجزائرية، 2012/11/26، على الرابط:http://www.elbilad.net/archives/77844

[2] عبد الوهاب بوكروح، الأتراك يريدون غزو الجزائر تجاريا واقتصاديا، الشروق الجزائرية.

[3] سعد الدين العثماني بأنقرة لإعطاء دفعة جديدة للعلاقات المغربية التركية، بيان اليوم المغربية، 2012/03/20، على الرابط:
http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article&tmpl=component&id=27922

وسياسية متميزة، مضيفا أن هناك حضورا لمقاولات مغربية ومؤسسات مالية في أكثر من عاصمة إفريقية، ولدينا أرضية مشتركة وآليات للعمل معا من خلال خلق شراكات وتنظيم زيارات بين مقاولات البلدين، ويعقد رجال الأعمال الأتراك كثيرا من الآمال على منتدى الأعمال الدولي الذي سينعقد السنة المقبلة في المغرب، لما سيوفره من فرص للشركات المغربية والتركية من أجل اختراق الأسواق الإفريقية الجديدة في موريتانيا ومالي ودول جنوب الصحراء[1].

كما يأتي تأمين الطاقة كأحد أولويات وأهداف تركيا في المنطقة المغاربية، والاستثمار فيها بما تتيحه من فرص، وكما سبق الإشارة فإن الجزائر وليبيا يعدان مصدران أساسيان للطاقة بالنسبة لتركيا إلى جانب كونهما سوقا لتصريف المنتجات التركية. وبدورها الدول المغاربية يمكنها الاستثمار في ما يتيحه التعاون مع تركيا لتعزيز نفوذها هي الأخرى في إفريقيا ومجابهة التحديات التي تواجهها مجتمعة في ظل تنافس الدولي لا يخدمها خاصة الفرنسي الذي لازال ينظر إليها كحديقة خلفية ومركز نفوذ حصري بتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لأهمية البعد الإفريقي في العلاقات التركية – المغاربية من المهم أن نسلط الضوء على الأهداف الأساسية للإستراتيجية التركية في قارة إفريقيا، والتي تتمثل فيما يلي[2]:

1- الدفاع عن بقاء مصالح تركيا في المنطقة وذلك من خلال فك طوق العزلة الأوروبية المفروضة عليها سياسيا واقتصاديا كي تتمكن من الخروج من هذه العزلة المفروضة عليها إقليميا لتتجاوز المسرح الإقليمي إلى ما وراءه (إفريقيا) والحصول على أكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها من جانب فضلا عن السعي لخلق تيار مناهض لمنافسيها في إفريقيا من جانب ثان.

2- خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من زيادة التبادل التجاري وخلق سوق واسعة للصادرات الصناعية

---

[1] المقاولات التركية مهتمة بالاستثمار في المغرب، جريدة الصباح المغربية، 2012/10/22، على الرابط:
http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=33383:2012-10-22-12-35-54&catid=109:2010-10-13-15-46-13&Itemid=793

[2] طه عودة، الانفتاح التركي على إفريقيا، موقع المسلم، 1430/4/20هـ.، على الرابط:
http://www.almoslim.net/node/110357

التركية وضمان مورد هام للخامات، وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا.

3- المصالح الاقتصادية: وتتمثل في اختراق السوق الإفريقية – التي تعتبرها تركيا واحدة من حيث إغراقها بالمنتجات التركية الرخيصة السعر ومن ناحية أخرى ضمان تأمين تدفق المواد الخام من القارة الإفريقية بالإضافة إلى الاستثمارات التركية في إفريقيا.

وقد أولت الدبلوماسية التركية جهودا كبيرة لتحقيق هذه الأهداف[1]، كما تشير التقارير الاقتصادية التركية إلى تسجيل الصادرات التركية إلى الدول الأفريقية معدلات نمو عالية خلال السنوات الأخيرة، فقد كان حجم التجارة مع دول جنوب الصحراء 742 مليون دولار أمريكي في عام 2000، لتقفز إلى 3 مليار دولار في عام 2005، ثم 5،5 مليار دولار أمريكي في عام 2008. أم الأرقام المتعلقة بحجم التجارة الخارجية لتركيا مع القارة الأفريقية بأكملها فهي: 9 مليار دولار في عام 2005؛ ثم 15,87 مليار دولار في عام 2009؛ 14,1 مليار دولار في عام 2010، ثم 17,1 مليار دولار في عام 2011[2]. وتوقع خبراء الاقتصاد والمال الأتراك أن يرتفع حجم الصادرات التركية إلى الدول الإفريقية إلى نحو 50 مليار دولار العام 2015، مشيرين إلى أن هذا سيساعد رجال الأعمال الأتراك على منافسة رجال الأعمال الأمريكيين والأوروبيين بحيث لا يتبقى أمامهم سوى الشركات الصينية

---

[1] كانت هناك 37 زيارة على مستوى عال من تركيا إلى إفريقيا، و76 من الزيارات على مستوى الرؤساء ورؤساء الوزراء ورؤساء البرلمانات ووزراء الشؤون الخارجية من أفريقيا إلى تركيا على. بالإضافة إلى 72 اجتماعا رفيع المستوى على هامش المؤتمرات الدولية، و118 زيارة على مستوى وزراء التجارة، و30 زيارة على مستوى وزراء الزراعة والتنمية الريفية، و36 زيارة لوزراء الدفاع، و17 زيارة ثنائية من وزراء الطاقة والموارد الطبيعية والبنى التحتية، و347 اتفاقات مبرمة أو التفاوض عليها حاليا، و12 جلسة مشاورات سياسية، وأيضا عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا منها 33 من إفريقيا، والذي عقد في اسطنبول في شهر ماي 2011 بوصفها البلد المضيف لهذا المؤتمر. وسوف تخصص تركيا إلى البلدان أقل نموا 200 مليون دولار سنويا ابتداء من عام 2012 ، لمشاريع وبرامج التعاون التقني وكذلك المنح الدراسية.. وقد تعهدت تركيا ب 113 من مشاريع المساعدة الإنمائية، نفذت 37 من حملات المساعدات الإنسانية ومنح دراسية للطلاب 2500 معظمهم من الأفارقة للدراسات العليا. وهناك 30 مدرسة تركية توفير التعليم الجيد في أجزاء مختلفة من القارة الإفريقية.أنظر: اسطنبول تستضيف المؤتمر الوزاري للشراكة الأفريقية التركية.

[2] TURKEY IN AFRICA: THE IMPLEMENTATION OF THE ACTION PLAN AND AN EVALUATION AFTER FIFTEEN YEARS, CENTER FOR MIDDLE EASTERN STRATEGIC STUDIES, ORSAM Report No: 124. July 2012, P13.

واليابانية التي سبقت تركيا إلى القارة الإفريقية، ولإنجاح تحركاتها الجديدة سارعت تركيا إلى افتتاح 19 سفارة جديدة في الدول الإفريقية ليرتفع بذلك عدد سفاراتها في هذه القارة إلى 39 سفارة، وهو عدد العواصم الإفريقية التي تصلها طائرات الخطوط الجوية التركية في رحلات مباشرة[1].
والعوائق التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف أهمها[2]:

1- عدم استجابة الجهات الإفريقية لمحاولات الجانب التركي للاستثمار في إفريقيا.
2- عدم معرفة رجال الأعمال الأفارقة بالسوق التركي.
3- ضعف مشاركة الدول الإفريقية في المعارض التركية.
4- تنوع وعدم وضوح القوانين الخاصة بالاستثمار في إفريقيا مما يجعل المستثمر أقل حماسا وأكثر خوفا
5- عدم الجدية لدى بعض المؤسسات الإفريقية وضعف إمكانيات المكاتب التجارية الإفريقية في أنقرة بالمقارنة بالمكاتب التركية في إفريقيا.

الأهداف التركية والعقبات التي تحول دونها أو المشاكل التي تعترضها تعكس أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية في إفريقيا، فالدول المغاربية وبحكم التجاور الجغرافي وما يتبعه من تاريخ مشترك ومخاطر وتهديدات وغيرها، تجعلها أعرف بالقارة الإفريقية ولمداخلها، ولذلك فإن حرص الأتراك على التعاون مع الحكومات المغاربية، والجهود التي تبذل في هذا الإطار والمشاريع المشتركة بين الشركات التركية والمغاربية تنطلق من هذه الخلفية، كما يمكن للمغاربة لعب دور معاكس بحيث يصبحون جسر للأفارقة باتجاه تركيا.
وما يعزز التعاون التركي المغاربي في إفريقيا الحضور القوي لهذه الدول في القارة وإمكانية التنسيق بين الطرفين لتذليل العقبات، ومن هنا تأتي أهمية المشاركة المغاربية في المناسبات الدولية بين الأطراف الثلاثة، فعند استضافة مدينة اسطنبول التركية في الخامس عشر والسادس عشر من شهر ديسمبر أعمال المؤتمر الوزاري الثاني للشراكة الأفريقية التركية شارك وفد ليبي ترأسه محمد أمحمد عبد العزيز وكيل وزارة الخارجية الليبية وبحضور وزراء الخارجية ووزراء ونواب وزراء من 54

---

[1] أردوغان يوجه أنظاره إلى أفريقيا لتعزيز نفوذ تركيا السياسي وزيادة حضورها الاقتصادي، الوطن الكويتية، 2013/01/09، على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=246616
[2] طه عودة، المرجع السابق.

دولة إفريقية، فضلا عن ممثلين من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية. كان فرصة لمناقشة العلاقات التركية الأفريقية والتوقعات للفترة القادمة والتحضير للمؤتمر الثاني للشراكة بين تركيا وإفريقيا والتأكيد على قمة التعاون التي عقدت في اسطنبول في أوت 2008 والتي التزم فيها رؤساء الدول والحكومات من كلا الجانبين على العمل من أجل تعزيز الأبعاد المختلفة للشراكة الإستراتيجية -- إفريقيا الأولى وكان المؤتمر أيضا فرصة لإرساء شراكة اقتصادية فعالة ومثمرة بين تركيا ودول الاتحاد الإفريقي على غرار ما تم بين إفريقيا وكل من جمهورية الصين الشعبية وبينها والاتحاد الأوروبي.

ولكن بما أن الحضور الاقتصادي مقدمة لحضور سياسي ومكانة على الساحة الدولية، ونظرا لكون الأهداف الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون غطاء سياسي، وإذا كان النشاط الدبلوماسي أحد المداخل التي اعتمدتها تركيا في المرحلة السابقة للحركات الاحتجاجية فإن وصول الإسلاميين للسلطة يسهل الطريق أكثر لتركيا، التي تجد في الأحزاب الإسلامية المغاربية شريك يمكن من خلاله بناء علاقات أكبر والحصول على امتيازات اقتصادية، أو فرص عادلة مع الشركات الأوروبية المنافسة لها، وهذا ما أعرب عنه رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان خلال لقائه برئيس حركة مجتمع السلم، أبو جرة سلطاني الذي زار تركيا بدعوة خاصة من رئيس الوزراء التركي، حيث تحدث أردوغان عن رضاه عن مستوى العلاقات بين البلدين، وكذا بمستوى الاستثمارات التركية في الجزائر، رغم المنافسة الشرسة التي تواجهها الشركات التركية من قبل مثيلاتها الأوروبية، التي تحظى بمعاملة تفضيلية، في إطار اتفاق الشراكة الذي يربط الجزائر مع الاتحاد الأوروبي[1].

وإذا كانت السياسة التركية ترفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول فهذا لا يعني أنها لا تفضل اتجاه عن آخر، لذلك فإن نجاح الأحزاب الإسلامية واستمرارها في السلطة في تونس وليبيا من هذه الزاوية يمكن اعتباره أحد الأهداف. ومن هنا تولي الحكومة التركية العلاقات بين الطرفين أهمية كبيرة، كما يمكن فهم حديث أردوغان عن نجاح الديمقراطية في تونس في هذا السياق.

ففي برنامج بلا حدود على قناة الجزيرة أقر داود أوغلو أنه في الماضي حاولت تركيا تطوير علاقات جيدة مع مصر وليبيا لكنه أشار إلى جزئية مهمة حين قال لمحاوره: "أكون صريحا معك كانت هناك مسافة بيننا وبينهم لكن بعد الربيع العربي وبعد تأسيس حكومات بإرادة الشعب شهدنا

[1] سلطاني يشرح للزعيم التركي الإصلاحات السياسية في الجزائر، الخبر الجزائرية، 2012/01/08، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/politique/276480.html

تطورا ممتازا بين تركيا وهذه الدول"[1]. هذه المسافة يمكن القول أنها لازالت موجودة مع دول مثل الجزائر، بعيدا عن المجاملات الدبلوماسية، وتتمثل فيما تصفه بعض النخب التركية بالنخب الحاكمة المتغربة[2].

أما الأهداف ذات البعد الأمني فنظرا للتباعد الجغرافي وما ينتج عنه من الناحية الجيوسياسية من عدم وجود أهمية كبيرة للدول المغاربية بالنسبة لتركيا باعتبارها ليست مصدر تهديد للأمن القومي التركي من جهة، وليست مرتكز أو منطلق لتهديد خارجي من جهة أخرى، باستثناء ليبيا التي لها أهمية كبيرة لتركيا تجلت خلال حربها مع قبرص سنة 1974. وإذا أضيف إلى هذا الخلفية التاريخية الجيدة بين الطرفين فلا يمكن الحديث عن أهداف ذات أبعاد أمنية.

ويوجد تقارب في الرؤى السياسية بين تركيا والدول المغاربية حول القضايا الأمنية حيث توافق أنقرة الرؤى الحكومية لهذه الأزمات، إذ أوضح نائب وزير الخارجية التركي أن تركيا تتّفق مع دول المغرب في عدد من النقاط في السياسة الخارجية، على غرار القضية الفلسطينية، كما إن التوجّه التركي نحو العرب تعزّز، في السنوات الأخيرة، خاصة مع "الربيع العربي" الذي دعمته تركيا، حيث وقفت إلى جانب الشعوب ورغبتها في الديمقراطية والتحرّر والنظر إلى آفاق أحسن. رغم أن "الربيع العربي" كانت له معطيات مختلفة في سوريا والبحرين واليمن، مضيفا أن تركيا تتابع الوضع باهتمام كبير، وتحرص على أمرين: أمن، ورفاه الشعوب في المنطقة[3].

ورغم أن البعد أو المُحدد الأمني كان ضلعاً رئيسياً في تشكيل السياسة الخارجية التركية، خلال الثورات العربية، إلا أن هذا المحدد تعلق بشمل أكبر بسورية والخشية من المشكلة الكردية وامتداداتها[4]. أما مغاربيا فبرز المحدد الأمني كمعطى داخلي يحول دون تطور المبادلات التجارية والمشاريع الاقتصادية، التي تحتاج إلى الإستقار السياسي وهو ما كانت تخشاه تركيا.

وحتى الجزائر التي تتباين رؤاها السياسية مع تركيا خاصة حول ما أصبح متعارفا عليه إعلاميا بالربيع العربي تحدث فيها الوزير الأول عبد المالك سلال عن ضرورة " تعزيز التعاون بين الجزائر

---

[1] السياسة الخارجية التركية ج1، برنامج بلاحدود، فضائية الجزيرة، 2012/10/03، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/f47932a6-937d-4395-8595-df12f67b9087

[2] Ahmet UYSAL، Mısır, Cezayirve Fas 2011.In TürkDışPolitikasıYıllığı 2011, Ankara, 2012, 1. Basım.

[3] مسعودة بوطلعة، تركيا تعود إلى العرب من بوابة التاريخ، جريدة الخبر الجزائرية، 2013/01/04، على الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/autres/reportages/317100.html

[4] محمد عبد القادر خليل، الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد1، محيط: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 26/2/2013، نسخة إلكترونية.

وتركيا في المجال الأمني أمام التحديات الأمنية الجديدة وتصاعد التهديد الإرهابي، سواء على الصعيد الثنائي أو على مستوى المنظمات الدولية بغرض إيجاد حلول شاملة وناجعة من أجل القضاء على هذه الآفة [1].

وبالنسبة للأزمة في شمال مالي، أكد وزير الخارجية التركي، أن بلاده حريصة على الوحدة الترابية لمالي، وأبدى استعداد تركيا لتقديم ما بوسعها لإيجاد حل للأزمة[2]. كما أعرب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال زيارته للنيجر عن أمله في حل "سريع" للأزمة في مالي، داعيا، وإنما كعلاج أخير، إلى عمل عسكري قد "تتعاون" فيه تركيا. وأكد أن بلاده ستقدم دعما في حال تدخل عسكري دولي في شمال مالي، وقال اردوغان "سنرى كيف يمكننا التعاون إن كان هناك تدخل (عسكري)، وبأي وسيلة وتحت أي شكل، المهم هو وجوب إيجاد حل لمساعدة الشعب المالي."ولكنه اعتبر في نفس الوقت أن "عملية خارجية في شمال مالي موضوع حساس جدا." و"رحبت" نيامي وأنقرة أيضا بتبني مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2085 الذي يسمح بنشر قوة دولية في مالي [3].

لكن لم يُلحظ أي تأثير تركي في الأزمة أو جهود معتبرة لحلها. وبعد التدخل العسكري الفرنسي هناك لم تصدر مواقف تركية رافضة أو معترضة عن التدخل الفرنسي على غرار موقفها من ليبيا، ما يعكس محدودية الدور التركي في هذا المجال.

وعن قضية الصحراء الغربية أوضحت أنقرة أنها دائما مع فكرة حلّ القضية بالطرق السلمية والحوار[4]." وخلال زيارته للمغرب تحدث أردوغان عن عدم اعتراف تركيا بجبهة البوليساريو، ودعمها المفاوضات التي تشرف عليها الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية عادلة لملف الصحراء". وعبّر في نفس الوقت عن أمله في "تجاوز المشاكل القائمة بين المغرب والجزائر، خصوصا فيما يتعلق بالحدود البرية". وطرح وساطة بلاده في حل المشاكل العالقة بين المغرب والجزائر [5].

---

[1] سميرة بلعمري، سلال: مستعدون للارتقاء بعلاقاتنا مع الأتراك، الشروق الجزائرية، العدد 4036، 2013/06/04، ص3.

[2] أوغلو تركيا تدعم حلا سياسيا لأزمة مالي، الشروق الجزائرية، 2012/11/26، على الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/148784.html

[3] تركيا تعرض خدماتها الحربية في ازمة مالي، ميدل ايست أونلاين، 2013/01/09، على الرابط:
http://www.middle-east-online.com/?id=146930

[4] مسعودة بوطلعة، المرجع السابق.

[5] أردوغان لا نعترف بالبوليساريو ويمكن التوسّط بين المغرب والجزائر، هسبريس المغربية، 2013/06/03، على الرابط:http://hespress.com/orbites/80816.html

إلا أن ذلك لم يُرضِ المغربَ وفي نفس الوقت أغضب الجزائر التي تعتبر نزاع الصحراء الغربية مسألة ثنائية بين المغرب والبوليساريو، وترفض أية وساطة بشأن مسألة إعادة فتح الحدود مع المغرب[1]. وحتى إن لم تصدر ردود أفعال رسمية عنه إلا أن بعض الأوساط الإعلامية الجزائرية انتقدت حديث أردوغان عن احترام تركيا للموقف الجزائري، بينما أكد في المغرب وبخاطب ازدواجي انه ضد تقرير مصير شعب الصحراء الغربية[2].

ولكن نجاح زيارة اردوغان للجزائر وفشلها في المغرب كما أجمع على ذلك المراقبين رغم الموقف السلبي لأردوغان من القضية الصحراوية، يعكس أو يدلل على ثانوية هذا الموضوع بالنسبة للعلاقات الجزائرية التركية.

المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية

أهم إشكالية تطرح تكمن في كيفية تجاوز تركيا للعقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها؟. الإجابة على هذا السؤال تكون من خلال تحليل عناصر القوة الناعمة التركية[3]، والتي تتعدد أشكالها ضمن التوجهات الجديدة لسياسة الخارجية التركية، وبين مرتكزات أخرى غير ذاتية ممثلة بالمقومات المتوفرة في البيئية المغاربية من عناصر ثقافية وتاريخية مشتركة بين الطرفين تصب في اتجاه تسهيل تحقيق الأهداف التركية في المنطقة أو معها.

بالنسبة للمقومات الذاتية، فإن القوة الناعمة التركية ترتكز على جملة العناصر التالية:

1- البعد الإنساني:

أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في السياسة الخارجية التركية، ببروز تركيا كفاعل يحمل رسالة قيمية بالدرجة الأولى مع كل الدول، تأكد هذا التوجه بشكل جلي في المؤتمر السنوي الخامس

---

(1) عبد النور بن عنتر، زيارة أردوغان للمغرب العربي تعاون اقتصادي وأهداف سياسية، ص04.

(2) يزور الجزائر بثوب محمد الفاتح والقائد الجديد للخلافة المنتظرة، المحور الجزائرية.

(3) عالم السياسية الأمريكي جوزيف ناي هو من اصطك مفهوم القوة الناعمة وهو يعبر عن دور الوسائل الغير عسكرية أو القوة الصلبة في تحقيق الإستراتيجية الأمريكية وشجع على الإعتماد عليها في السياسية الخارجية لواشنطن، لتفاصيل أكثر أنظر: جوزيف ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، القوة الناعمة، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007.

للسفراء الأتراك الذي عقد تحت شعار "الدبلوماسية الإنسانية". حيث أوضح الرئيس التركي عبد الله غل ضرورة التحلي بدرجة من التفوق الأخلاقي والمعنوي، بمساعدة ودعم الشعوب والوقوف بجانبها في أوقاتها الصعبة ضد أي أزمات تواجههم. وذلك بالتحلي بنوع من القيم الإنسانية، إزاء القضايا الخارجية، على أن يكون ذلك بشكل يعكس مدى احترام تركيا للشعوب، الأمر الذي من شأنه أن يجعل العالم الخارجي ينظر لتركيا نظرة جيدة حيال سياستها الخارجية التي تتسم باستيعاب الجميع، دون أن تكون لها أي نوايا سيئة أو مصالح شخصية [1].

وهو الأمر نفسه الذي أكده رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، ففي كلمة ألقاها في "منتدى العمل التركي–النيجري"، تحدث عن إرادة بلاده إقامة تعاون دائم مع أفريقيا، فيه مكاسب للطرفين، ومبني على المصلحة والاحترام المتبادلين، وليس على منطق استغلالي أحادي الجانب، وأفاد أردوغان أن بلاده لا يهمها لا البترول ولا الذهب ولا الألماس الأفريقي، مضيفًا: "نحن في النيجر الآن لنظهر أخوتنا وصداقتنا على مدى مئات الأعوام، نحن هنا لنظهر كيف تكون الأخوة، كيف يكون النهوض معًا، كيف يكون الكفاح من أجل الحرية" [2].

وفي نفس السياق يقول أحمد داود أوغلو: «لن نولي الدفاع عن مصالحنا الوطنية بالغَ اهتمامنا فحسب، بل سنواصل أيضًا سياستنا الخارجية على أساسٍ من القيم، لقد أعربنا عن استعدادنا سلفًا لتحمل ما يترتب على أية جهة عالمية فاعلة من مسؤوليات، وقد وضعنا نُصْبَ أعيننا هدفًا، وهو أن نُعَدَّ من البلدان الحكيمة في المجتمع الدولي، إن الحاجة لقيام البلدان الحكيمة بالمهام الأساسية مثل منع الصراعات والوساطة وتسوية النزاعات أو تقديم المساعدة الإنمائية تتضح خاصةً في أوقات الأزمات، مثل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها عالُم اليوم أو التحول السياسي الذي تمر به منطقتنا، ونحن بصفتنا بلدًا حكيمًا -أي عضوًا مسؤولا في المجتمع الدولي- نطمح إلى تعزيز قدرتنا على رسم مسار التطورات من حولنا وتقديم مساهمة قيمة في حل القضايا الإقليمية والدولية. وفي سعينا لتحقيق أهدافنا العالمية، سنسعى للاستماع إلى ضمير الإنسانية ومنطقها، ونصبح مدافعين ثابتين عن القيم العالمية، ونحن إذ نتبنى هذه المبادئ العالمية، فإننا نُطعِّمها بقيمنا المحلية، وننادي على الأخص:

---

[1] غل يدعو إلى الالتزام بالقيم الأخلاقية في مناصرة الشعوب، وكالة الأناضول للأنباء، 2013/01/30، على الرابط:
http://www.aa.com.tr/ar/mod/127122

[2] أردوغان نسعى إلى تعاون دائم مع أفريقيا، وكالة الأناضول للأنباء، 2013/01/09، على الرابط:
http://www.aa.com.tr/ar/mod/12712

بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون. وسنمد يد العون للشعوب التي تنتفض للمطالبة بهذه القيم،لأننا – وانطلاقًا من إيماننا بمبادئ العدالة والمساواة - على قناعةٍ أنهم يستحقون أيضا ذات الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها شعبنا. وبينما تمر منطقتنا عبر عملية تحول ديمقراطي، ستواصل تركيا سعيها للحفاظ على التوازن بين تعزيز القيم الديمقراطية والدفاع عن مصالحها الوطنية»[1].

2- <u>الدبلوماسية النشيطة والفاعلة:</u>

تعد الزيارات الرسمية المتبادلة إحدى الركائز الأساسية التي انتهجها داود أوغلو لتحقيق أهداف تركيا، فقد شهدت فترة حزب العدالة والتنمية نشاطا دبلوماسيا مكثفا لمختلف المسؤولين الأتراك، فخلال افتتاحه مؤتمر الشراكة الأفريقية التركية قال احمد داوود أوغلو «أن عدد البعثات الدبلوماسية التركية في إفريقيا قد تضاعف ثلاث مرات حيث ارتفع عدد السفارات التركية إلى 33 مقابل 12 في بداية عام 2009 وسوف تنشأ 21 سفارة أخرى خلال ثلاث سنوات[2].

وبالنسبة للمنطقة المغاربية قام أردوغان وغول وأوغلو بزيارة كل الدول المغاربية، وبعد حركات الاحتجاج في المنطقة تضاعف النشاط الدبلوماسي التركي إذ لا يمر أي تغيير حكومي في تونس أو ليبيا دون أن يقوم المسؤولين الأتراك بزيارات متبادلة مع الرؤساء الجدد، وقادت أردوغان إلى المنطقة جولتين في ظرف سنتين. فعل سبيل المثال ناهيك عن الزيارات التي قام بها أردوغان لتونس والعكس أيضا مع كل من باجي قائد السبسي وحمادي الجبالي وأخيرا علي العريض، قام بشير أطلاي، نائب رئيس الوزراء التركي، بزيارة لتونس، التقى فيها نائب رئيس الحكومة التونسية نور الدين البحيري، واجتمع مع رئيس الحكومة التونسية علي العريض، وعدد من الوزراء في جلسة عمل لبحث آليات تعزيز التعاون بين البلدين، كما التقى رئيس حركة النهضة الإسلامية، قائدة الائتلاف الحاكم، راشد الغنوشي، وتعد زيارة أطلاي الثانية من نوعها لمسؤول تركي إلى تونس خلال أقل من شهر واحد، بعد زيارة بكير بوزداغ، نائب رئيس الوزراء التركي [3].

---

[1] أحمد داود اوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، مركز البحوث الإستراتيجية، vision papers، العدد3، أبريل/2012، ص5 .

[2] اسطنبول تستضيف المؤتمر الوزاري للشراكة الأفريقية التركية.

[3] نائب رئيس الحكومة التركية يزور تونس، الحقائق اون لاين، 2013/03/17، على الرابط:
http://www.hakaekonline.com/?

3- تأسيس محافل جديدة:

كما سبق الإشارة تسعى تركيا جاهدة إلى تعزيز حضورها في المنظمات الإقليمية والدولية، وخلق واستحداث أطر وهياكل تعاون دائمة لضمان استمرارية التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، والمراكمة عليها من خلال اللقاءات الدورية، وذلك بتأسيس مجالس التعاون الإستراتيجية مع الكثير من الدول أو المنتدى العربي التركي أو المؤتمر الإفريقي، وفي هذا الإطار يقول وزير الخارجية التركي: « ينبغي أن تكون هناك ملكية إقليمية لهذه العملية...ويجب علي المفكرين وصناع الرأي والساسة فيها أن يلتقوا بشكل مكثف من أجل مناقشة مستقبلها. فنحن مرتبطين ببعضنا البعض لقرون. لذا، ما يحدث في مصر، أو في ليبيا، أو في اليمن، أو في العراق، أو في لبنان سيؤثر علينا جميعا. لذا، ينبغي أن تكون هناك المزيد من المحافل الإقليمية، وليس مجرد اجتماعات بين قادة الشؤون السياسية أو الوزراء. كما ينبغي أن يكون هناك المزيد من الاجتماعات، بين المثقفين ووسائل الإعلام في منطقتنا[1]. ومجالس التعاون الإستراتيجية الثنائية التي أقامتها تركيا مع الدول المغاربية وهو ما دأبت عليه مع غيرها من الدول أحد هذه الأشكال إضافة إلى صيغ تعاون مصغرة بين أطر اقتصادية من الجانبين والمؤتمرات العلمية قد تكون نواة لمحافل جديدة ذات طابع اقتصادي أو ثقافي وغيرها من المجالات.

4- مرونة السياسة الخارجية التركية:

هي أهم الإيجابيات ونقاط القوة فيها والتي لا تختلف في ديناميكيتها عن السياسات الغربية، فمما يعيبه داود اوغلو على الإستراتيجية التركية السابقة أنها استمرت في الرؤية العثمانية المتأخرة والتي كانت دفاعية وهمها كيفية المحافظة على حدودها الداخلية، وكلما فقدت جزأ منها تراجعت. والأسوأ من ذلك أن الجمهورية التركية لاحقا استمرت في نفس الرؤية، وأكثر من ذلك بعد خسارة شمال إفريقيا وظهور مقاومة طرابلس الغرب ضد المستعمرين، وبعد مرور خمسين عاما، ظهر الاهتمام الوحيد حيال هذه المنطقة على شكل تقديم الدعم للمستعمرين الفرنسيين ضد المسلمين الجزائريين من أجل تأكيد صداقة تركيا للغرب ضد المعسكر الشيوعي[2].

---

[1] أحمد داود اوغلو، ترجمة فاطمة إبراهيم المنوفي، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، رؤية تركية، العدد1، 2012/1، ص12.

[2] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص77.

هذا الخطأ الذي وقعت فيه السياسة الخارجية التركية سابقا كانت التحولات المتسارعة في المنطقة أهم اختبار لنظرية أوغلو، وقد أثبت التحول السريع في المواقف التركية وبشكل خاص في ليبيا وتداركها للأخطاء بعدم الاستمرار في الانحياز إلى جانب العقيد معمر القذافي، ثم ترحيبها بالتدخل العسكري بعد الرفض السابق له، وتعزيز علاقاتها مع المجلس الانتقالي ثم الحكومة الجديدة مرونة السياسة الخارجية التركية. إذ يرصد خالد عبد العظيم كرونولوجيا الموقف التركي من الأزمة الليبية في ما يلي:<< إعلان رئيس الوزراء التركي في 22 مارس2011 أن تركيا لن توجه أي سلاح ضد الشعب الليبي، ولن تشترك في عمليات القصف الجوي التي يقوم بها الناتو. وكان هناك تردد في موقف أنقرة من الرئيس الليبي، إذ كانت العلاقات معه طيبة، باعتبار أنه فتح الطريق أمام استثمارات تركية في ليبيا بلغت ثلاثين مليار دولار في سوق التشييد والبناء والعقارات. ولكن إزاء تدهور الأوضاع، بدأت أنقرة تدعو الرئيس الليبي إلي التنحي عن الحكم. وفي شهر ماي، أغلقت تركيا سفارتها في طرابلس، واعترفت بالمجلس الانتقالي في ليبيا. وكان هذا الاعتراف الذي تأخر بعض الوقت ضرورة حيوية لسياسة تركيا الجديدة في الشرق الأوسط. إذ إن تظاهرات كبيرة اندلعت في بنغازي ضد تركيا خلال النصف الأول من أبريل 2011، حيث رآها المجلس الانتقالي مساندة للرئيس الليبي. وقد سارع وزير الخارجية التركي بحسم الموقف، خشية أن تفقد تركيا استثماراتها في ليبيا، وخشية أن تفقد وجودها في هذا البلد المهم في منطقة البحر المتوسط، ففي 3 جويلية 2011 وصل أحمد داود أوغلو إلي بنغازي، وحسم الموقف بشكل عملي جدا، إذ أفادته معلومات بأن المجلس الانتقالي في ليبيا غير قادر علي دفع الأجور والرواتب، لأنه لا تتوافر لديه سيولة نقدية، فقام علي الفور بتوفير هذه السيولة النقدية اللازمة من خلال تقديم 100 مليون دولار نقدا، ومائتي مليون دولار تحويلات مصرفية، تتوالي علي دفعات. ثم زار أوغلو بنغازي للمرة الثانية في 23/24 أوت، دفاعا عن مصالح بلاده في هذه السوق الواعدة، وهذا الموقع المتميز علي ضفاف البحر المتوسط>> [1].

[1] خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، 2012/01/01، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780551

5- نشاط المجتمع المدني:

تشكل منظمات المجتمع المدني التركية جزءا لا يتجزأ من الصورة الكبرى كما هو مرسوم في السياسة الخارجية. وهناك العديد من منظمات المجتمع المدني التي تساهم أنشطتها في تحقيق طموحات تركيا على الساحة الدولية، وأهم مؤسسات المجتمع المدني منتديات رجال الأعمال مثل: اتحاد رجال الأعمال والصناعيين (توسكونTuskon) منظمة توسياد Tusiad وجمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقليين (موسياد Musiad)[1]. وقد أشار مسؤول بالخارجية التركية إلى أن العديد من المنظمات التركية التي تمثل رجال الأعمال والمستثمرين تسعى إلى إيجاد فرص للاستثمار، وأن خمسة آلاف رجل أعمال تركي ذهبوا للاستثمار في إفريقيا من خلال منظمة "توسكان" التركية. وأضاف بأن تركيا توفر الدعم والتدريب المهني والفني والمنح الدراسية للمواطنين الأفارقة، مشيرا بأنه خلال عام 2010- 2011، تم تقديم 425 منحة لطلبة أفارقة جزء منها موله القطاع الخاص التركي والمنظمات غير الحكومية[2]. وقد سبق الإشارة للأعداد الكبيرة من رجال الأعمال الذين رافقوا أردوغان في جولاته للمنطقة والذي بلغ زهاء 300، وخاصة الدور الذي تقوم به منظمة "موسياد" القريبة من حزب العدالة والتنمية وسعيها لنسج علاقات مع رجال الأعمال المقربين بدورهم من الأحزاب الإسلامية المغاربية.

6- الإعلام:

نظرا لمحورية الإعلام في العلاقات الدولية الحديثة بل باعتباره أحد أهم عناصر القوة الناعمة، دخلت تركيا السباق الدولي للتأثير على الرأي العام العربي. فعلى غرار قناة الحرة الأمريكية، وروسيا اليوم الروسية، والقناة الإخبارية الصينية الناطقة بالعربية، والبي بي سي البريطانية، وفرنسا24 الفرنسية، تحاول تركيا تقديم سياساتها ومواقفها تجاه قضاياه وقضايا المنطقة من خلال منصات إعلامية خاصة بها وعدم ترك المجال لمنافسيها الإقليميين والدوليين يوجهون الرأي العام العربي والمغاربي من ضمنه وفق حساباتهم الخاصة.

---

[1] احمد داود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم.

[2] محمد نجيب السعيد، المرجع السابق.

والاهتمام التركي بهذا المجال تجلى في مرافقة قرابة 61 وسيلة إعلامية لرجب طيب أردوغان خلال جولته المغاربية في 2013[1]. كما افتتحت تركيا قناة "تي ر تي" الناطقة بالعربية، وافتتحت أيضا قسم عربي بوكالة الأنباء الرسمية التركية "الأنضول"، يوظّف مئات الصحفيين العرب، وله مكاتب رئيسية في لبنان والقاهرة. ويشير نائب المدير العام للوكالة، أحمد تاك، إلى أن تركيا اعتمدت، طيلة سنوات، على وكالات الأنباء العالمية في نقل الخبر العربي والعكس صحيح، حيث اعتمد الإعلام العربي على الوكالات الغربية في الوصول إلى الخبر في تركيا، ووصف هذا بالمؤسف والخاطئ، مؤكّدا أن وجود قسم عربي بوكالة الأناضول سينقل الصورة الحقيقية عن تركيا للعرب، وعن الوطن العربي للأتراك، دون زيف أو توجيه[2]. هذا ناهيك عن العديد من المواقع الإلكترونية باللغة العربية.

وقد أشاد وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني بدور وكالة الأناضول في بناء جسور التواصل بين الثقافتين العربية والتركية، من خلال الخطوة الهامة التي أقدمت عليها بافتتاح القسم العربي للوكالة، وعبّر العثماني خلال لقائه فريق الأناضول في العاصمة الرباط عن استعداده لتقديم الدعم اللازم للوكالة، لتفعيل نشاطاتها في المغرب، مشيرا إلى أن افتتاح مكتبها في العاصمة يشكل خطوة لتعزيز التعاون والصداقة بين البلدين[3]. وبمناسبة الذكرى 93 لتأسيس الوكالة قال وزير الاتصال المغربي مصطفى الخلفي: "وكالة الأناضول من خلال مكتبها في المغرب، مدعوة إلى مزيد من الانفتاح الإعلامي على المغرب، وإلى مواكبة دينامكية التعاون بين المغرب وتركيا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[4].

ولم تتوقف السياسة التركية عند هذا المستوى بل عملت على تبليغ رسالتها للرأي العام العربي وصناع القرار من خلال دعوة الإعلاميين إلى أنقرة، وفي هذا الإطار دعت وزارة إعلامها، وفدا إعلاميا مغاربيا من الجزائر (جريدة "الخبر")، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، لتقريب وجهات النظر وشرح التوجّه الجديد لتركيا نحو المنطقة العربية، والمغرب العربي بالأخصّ، والالتقاء بعدد من

---

[1] **61 وسيلة إعلامية ترافق أردوغان**، النهار الجزائرية، العدد 1725، 2013/06/04، ص02.

[2] مسعودة بوطلعة، المرجع السابق.

[3] وزير الخارجية المغربي يلتقي فريق الأناضول، الأناضول، 2013/02/23، على الرابط:
http://www.alsjl.com/n/514528d6075ab614d4033ac8/

[4] سارة آيت خرصة، وزير الاتصال المغربي يهنئ الأناضول بعيدها 93، الأناضول،2013/04/05، على الرابط:http://www.aa.com.tr/ar/mod/127122

المسؤولين في وزارات الخارجية والصناعة والإعلام، والاطّلاع على ما وصفه المسؤولون هناك بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها تركيا من أجل تقريب الصورة للمواطن المغاربي، وشرح الخطوط العريضة وإستراتيجية التقارب، والمجالات التي يمكن من خلالها أن تُبنى شراكة بنّاءة تقوم على الاحترام والمنفعة المتبادلة[1].

7- النشاط الثقافي والعلمي:

في سبيل جسر الهوة وكسر الحواجز الثقافية وإحياء الوشائج الحضارية التي خلفها التباعد بين الطرفين في المراحل السابقة، ومعرفة المستجدات مباشرة من أرض الواقع تسعى تركيا لتكثيف أنشطتها العلمية والثقافية مع الدول المغاربية، كما تحاول نقل تجربتها من خلال التواصل الثقافي عبر تنظيم برامج للتواصل بين الشباب التركي والشباب العربي عموما والمغاربي خصوصا، ومن هذه البرامج على سبيل المثال لا الحصر مشروع "شباب الشرق الأوسط" لبرنامج "أي.كي.بي"، والذي يهدف إلى جمع الشباب من عدة دول لتطوير الديمقراطية، هؤلاء الشباب الذين يعتبرونهم "رؤساء الحكومات ووزراء وصحفيو المستقبل من دول أخرى"، شارك فيه شباب تونسي بالتنسيق مع الجمعية التونسية للتبادل الثقافي الدولي، 2012/12/05، بعد تنظيم برامج مماثلة شارك فيها شباب من ليبيا في شهر جوان 2012[2].

كما هناك نشاط علمي متبادل وتبادل للخبرات والاهتمامات على غرار نشاطات مركز الشرق الأوسط للدراسات والتعاون، والذي ينسق مع نظرائه في الدول العربية والمغاربية، والجامعات التركية ونظيراتها في المنطقة والتي من بينها "المؤتمر التركي الشمال إفريقي للعلوم الاجتماعية والإنسانية حول الشباب والتحولات"، ومن بين الأنشطة الثقافية أيضا تنظيم "الملتقى الثقافي المغاربي التركي" في دورته الأولى من21 فبراير إلى يوم 26 من الشهر نفسه سنة2012 بالعاصمة تونس، بمبادرة مدنية ترعاها الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون بالتعاون مع المنظمة العالمية للتعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بتركيا والمنتدى المغاربي التركي للثقافة العلوم وعدد من المنظمات والهيئات الثقافية والمدنية في تونس وبقية بلدان المغرب العربي. والذي هدف إلى تعميق آليات

---

[1] مسعودة بوطلعة، المرجع السابق.

[2] ج. بول باركر، موقع مغاربية، نشطاء من الشباب التونسي يتعلمون وضع الاستراتيجيات في تركيا، 05/12/2012، على الرابط:
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2012/12/05/feature-05

التواصل بين الشعوب المغاربية والشعب التركي و تعزيز الشراكة الثقافية والعلمية والمدنية والإعلامية والشبابية وتبادل الخبرات بين بلدان المغرب العربي وتركيا، والسعي إلى دعم التعاون الاقتصادي السياسي الذي حقّق تقدّمًا ملحوظًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية (التركي) إلى الحكم ببناء شبكة من التواصل الثقافي والمدني والعلمي والأكاديمي[1].

أما المقومات الغير ذاتية والتي تعود إلى العلاقات التاريخية بين الطرفين فتتمثل في:

النقطة الأولى:

مراهنة تركيا في إستراتيجيتها الاقتصادية مع إفريقيا على غياب العقد التاريخية التي تعكر علاقات شعوب القارة مع باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تذويب الهويات وتفتيت الذوات الحضارية للشعوب الأخرى. فاعتناق الدين الإسلامي من أغلبية مواطني هذه القارة يسعف تركيا المسلمة في إقناع الدول الإفريقية بضرورة الانفتاح الاقتصادي البيني في مواجهة تكتلات الدول الكبرى التي تفرض نفوذها السياسي والاقتصادي تارة بالقرارات الدولية المجحفة وبالقوة العسكرية، تارة أخرى[2].

هذا الهدف تشاركها فيه الدول المغاربية التي من جهة عانت هي الأخرى من الاستعمار وتأثرت به على مدى عقود طويلة، ومن جهة أخرى تستطيع اختصار المسافة أمام العراقيل التي تواجه تركيا بحكم معرفتها بالمنطقة أكثر. حيث يشكل البعد الحضاري أرضية مغاربية يمكنه التأسيس عليها والمراكمة لتطوير العلاقات، وتحقيق الأهداف من خلال الاستثمار في العلاقات التاريخية مع الدول المغاربية التي ارتبطت مع تركيا خلال الحقبة العثمانية، وتعتبرها شعوب المنطقة خلافة" وليس "استعمارا".

وهو نفس التصور تجاه تركيا في إفريقيا حيث لا يوجد لها ماضي استعماري، وحول هذا يقول وزير الخارجية التركي اوغلو: " الدروس المستفادة من ماضينا التاريخي المشترك والذي يمتد مئات السنين إلى الوراء هذا التاريخ يخبرنا أن رفاه إفريقيا وتركيا لا يمكن فصله عن بعضه البعض في إطار علاقة تقوم على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون وموقف مشترك ضد الخصوم، وكان دائما صعود الحضارات الإفريقية والتركية يرتبط ارتباطا وثيقا في بعض الأحيان عندما كنا قادرين على تعزيز تفاعلاتنا والروابط الثقافية والعلاقات التجارية والمواقف السياسية. ومع ذلك عندما ضعفت

---

[1] ملتقى ثقافي لدعم العلاقات التركية المغاربية بتونس، الخبر الجزائرية، 2012/02/20، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/323858.html

[2] طه عودة، المرجع السابق.

روابطنا وذلك لأسباب كثيرة من بينها الإمبريالية والاستعمار والنزاعات أو الصراع الداخلي ضعفنا وتراجعنا وراء الأمم الأخرى والتجمعات [1].

النقطة الثانية:

تتمثل في التحولات التي تشهدها المنطقة والتي أدت إلى اعتلاء الإسلاميين للسلطة. فهو يشكل فرصة لتركيا التي لم تتراجع بل على العكس نشطت سياسيا وخاصة في مجال دعم الديمقراطية، حيث لا تهدف تركيا إلى استغلال أحداث المنطقة لمُحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الأكاديمية واللقاءات المشتركة بين الباحثين والخبراء العرب والأتراك حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهُم العربي التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية[2]. وقد أشرنا لحديث رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن استعاد بلاده لدعم الديمقراطية في تونس.

وأغلب المسؤولين هناك يؤكّدون على أن تركيا لا تقدّم نفسها كنموذج للعرب، فهي تتمنّى فقط أن يستفيد العرب من مميّزات التجربة التركية في إطار من الشراكة والحوار، وكلّ ما تأمله تركيا أن تساعد أيّ دولة في تقديم خبرتها الاقتصادية والسياسية والتجارية للدول التي ترغب في ذلك، حتى في المجال الاجتماعي. إذ يقول مستشار الوزير الأول، حسيم يكميلثان: "لا نعرض أنفسنا كمعلّمين للآخرين. نحن، أيضا، نتعلّم من تجارب غيرنا، والمعنى الأساسي في توجّه تركيا هو المسؤولية الأخلاقية والإنسانية وشعار الأخوة بين تركيا والعرب، ثم تأتي المصلحة[3].

وحول هذا الموضوع قال رئيس الوزراء التونسي، علي العريض، إن العلاقة بين بلاده وتركيا "انطلقت بعد الثورة بسرعة وثقة متبادلة نحو التميز" وأوضح أن "العلاقات بتركيا بصدد أن تصير علاقات متميزة"، مضيفًا: "هي لم تكن على هذا القدر.. ولكن بعد الثورة تتطور بسرعة نظرًا لوجود قواسم مشتركة بين البلدين."وأضاف: "أحيي الشعب التركي والقيادة التركية ويمكنهم أن يطمئنوا أن

---

[1] اسطنبول تستضيف المؤتمر الوزاري للشراكة الأفريقية التركية.

[2] محمد عبد القادر خليل، الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد1.

[3] مسعودة بوطلعة، المرجع السابق.

تونس عازمة ومصممة على بناء مجتمع ودولة تجمع بين الحرية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهو النموذج الذي لم تنجح فيه سوى دول قليلة، بينها تركيا"[1].

كما تتحمس الحركات الإسلامية للتجربة التركية وتسعا لتعزيز العلاقات معها. ومن جانبها تسعى حكومة العدالة والتنمية لتعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية، حيث أوضحت التحرُكات التركية في المنطقة خلال مرحلة ما بعد اندلاع الثورات الشعبية في العديد من الدول العربية، أن ثمة تركيز تركي على دعم حركة الإخوان المسلمون وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحات السياسية العربية بعد الثورات الشعبية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبياً بالبراجماتية من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها القيادات والنُخب التركية مع الكثير من هذه التيارات، كما عقدت ندوات ومؤتمرات مشتركة في عدد من الدول العربية كان أغلب المشاركين فيها من التيارات الإسلامية، وذلك بهدف نقل خبرة تجربة حزب "العدالة والتنمية" إلى التيارات والأحزاب الإسلامية العربية[2].

المطلب الثالث: معوقات السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية

تعتري الأهداف التركية في المنطقة المغاربية أو معها الكثير من العقبات والعراقيل المتشابكة والمترابطة داخليا وخارجيا، فالتنافس الدولي يأخذ طابع أيديولوجي على المستوى الداخلي، حيث الانقسامات بين النخب السياسية بمختلف مشاربها لا تخفي تحيزها لطرف دولي دون آخر، وأبرز أشكال هذا الصراع ذلك التباين بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني، ودفاع الطرف الأول عن المصالح التركية وترجيحه توطيد العلاقات معها، فيما يدافع الأخير عن المصالح الفرنسية بشكل خاص. ونجمل أهم المعوقات والعراقيل في ما يلي:

1- <u>التنافس الدولي</u>

يأتي في مقدمة هذا التنافس النفوذ الفرنسي بشكل خاص حيث تعتبر باريس المنطقة حديقتها الخلفية، فالحضور الفرنسي في المنطقة المغاربية قوي ومتميز، وذلك نظرا لكون هذه الدول وبشكل

---

[1] عادل الثابتي، العريض علاقتنا بتركيا تتطور بسرعة وثقة متبادلة، الأناضول، 2013/03/27، على الرابط: http://www.aa.com.tr/ar/arap-world/148919

[2] محمد عبد القادر خليل، الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد1.

خاص الجزائر والمغرب وتونس كانت مستعمرات فرنسية سابقة، وبعد مرحلة الاستقلال استمرت تلك العلاقات في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية، ففرنسا تعد الشريك الأول لهذه الدول، مع العلم أن العلاقات في هذا المجال غير متكافئة[1].

والقيادة التركية تدرك هذه الحقيقة فأوغلو يشير في كتابه العمق الإستراتيجي إلى استمرار علاقات القوى الاستعمارية الأوروبية الموجودة على ضفة البحر الأبيض المتوسط بالرغم من تراجع سيطرتها عن الضفة الآسيوية والإفريقية للبحر المتوسط بعد الثورات التي قامت ضدها. وينبه أوغلو إلى وجود دول شمال إفريقيا ضمن سيناريوهات التوسع المحتمل للاتحاد الأوربي نظرا للأهمية التي تحملها هذه الساحة الانتقالية بين القارات، كما أن جهود التوسع التي كانت موجهة ضد المعسكر الذي شكله السوفيات في شرق أوروبا لم تقلل من اهتمام الاتحاد الأوروبي بشمال إفريقيا الذي يعتبر حزاما محيطيا قريبا من دول الاتحاد الأوروبي[2].

كما تحدث أردوغان على المفاضلة التي تحضا بها الشركات الفرنسية في المنطقة كما أشرنا سابقا، وقد تجلى التنافس التركي – الفرنسي خلال الأزمة الليبية أيضا، فنتيجة لتعاظم الفاعلية التركية في شمال أفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا، فسّرت تركيا السعي لاستصدار تدخّل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهو ما يهدّد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصّة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الرّكيزة الأساسية لمعارضة أيّ تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[3].

ويمكن الدلالة على التنافس التركي – الفرنسي أيضا من خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داود في خطاب أمام نواب حزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2009، بعد رفض فرنسا التي كان يرأسها ساركوزي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أكد أنهم عثمانيون جدد كما يوصفون، وأنه يحملون إرث الدولة العثمانية ومنفتحين على كل العالم حتى في شمال إفريقيا والدول العظمى تتابعهم بدهشة وتعجب، وخاصة فرنسا التي تفتش وراءهم وتتساءل لماذا ينفتح الأتراك على شمال إفريقيا. وردا على هذا قال أوغلو في تحد واضح:<< لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية أن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي. وأكدت على أن تكون

---

[1] لتفاصيل أكثر أنظر: بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص92 – 118.

[2] أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص241.

[3] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية.

سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الإفريقية>>[1]. وكانت فرنسا قد اعترفت في تقارير دبلوماسية– اقتصادية أنها لم تعد فقط تعاني من منافسة اسبانيا وإيطاليا بل دول مثل تركيا والصين، وركزت كثيرا على تركيا[2].

وزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لليبيا بعد كلا من مصر وتونس، في 16 – 09 – 2011 التي أعلن فيها عن دعم المجلس الوطني الانتقالي الليبي، جاءت بعد يوم من وصول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون للعاصمة الليبية[3]. وهذا ما يعكس التنافس التركي الأوروبي عموما والفرنسي خصوصا، وهو سلوك يذكر بالتنافس الفرنسي الأمريكي والزيارات المتعاكسة للبلدان المغاربية، إذ لا تكاد تمضي أيام عن زيارة مسؤولين أمريكيين لعاصمة مغاربية حتى تحط الرحال بمسؤولين فرنسيين والعكس كذلك.

2– النخب الحاكمة المتغربة

العائق الثاني الذي يحول دون تحقيق الأهداف التركية في المنطقة المغاربية يتمثل في ما يصفه الأتراك بالنخب الحاكمة المتغربة في المنطقة، والتي تفضل نسج علاقات مع فرنسا والغرب بدل تركيا، وربما يكون هذا التصور منطلق من ما كان يعيشه الأتراك خلال العقود الماضية من أزمة الهوية حيث لم تخلو المعارك السياسية الداخلية من اختلاف حول الرؤى السياسية الخارجية، وهذا الواقع مشهود أيضا في المنطقة المغاربية، حيث يشار إلى بعض النخب بالفرونكوفونيين[4]. الذين يفضلون دعم علاقاتهم مع أوروبا ليس على أسس اقتصادية تراعي المصالح الوطنية، وإنما في

---

(1) لتفاصيل أكثر أنظر: سمير ذياب سابيتان، المرجع السابق، ص38.

(2) حسين مجدوبي، زيارة أردوغان للمغرب العربي تجعل من تركيا منافسا سياسيا واقتصاديا قويا لفرنسا واسبانيا،القدس العربي، 2013/06/07، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=51912.

(3) اردوغان يصل إلى طرابلس لدعم المجلس الانتقالي، محيط، 2011/09/16، على الرابط: http://www.moheet.com/news/newdetails/55981/0/0.html

(4) خلّفت المرحلة الاستعمارية بعض الانقسامات المجتمعية في المنطقة المغاربية، أهمها نشوء طبقة متعلمة متأثرة بالثقافة الفرنسية، والتي استطاعت بفضل ذلك ونظرا لحاجة الأنظمة الجديدة لكوادر مؤهلة في ظل استشراء الأمية والجهل من السيطرة على المراكز الحساسة خاصة منها الإدارية والاقتصادية، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال برزت نخبة معربة إسلامية تغلغلت هي الأخرى في قطاع التربية والتعليم والشؤون الدينية، والصراعات السياسية لا تخلوا من مظاهر هذه الانقسامات. لتفاصيل أكثر أنظر، ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، الجزائر: منشورات الشهاب، ط1، 2008.

سياق معاركهم السياسية الداخلية حيث أن تراجع علاقاتهم مع الدول الغربية بشكل عام، قد يؤدي إلى فقدانهم حلفاء إستراتيجيين مما يسهل وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة وفقدان هذه الطبقة لكل امتيازاتها.

وهو نفس الموقف تقريبا لدى النخب الإسلامية التي تنظر إلى المصالح الغربية على أنها تستهدف ثوابت المجتمع وتسعى لنهب موارده، وترى في برامج التعاون خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسائل لتنفيذ تلك الأجندات، بدليل عدم استفادة مؤسسات المجتمع المدني ذات التوجهات الإسلامية من تلك البرامج، وحصر الدعم في المؤسسات ذات التوجه العلماني.

وكشفت جولة أردوغان للمنطقة في جوان 2013 عن هذه الصراعات في كل الدول. فبداية من المملكة المغربية محطته الأولى وجه حزب "الاستقلال" انتقادات لاذعة لحليفه داخل الحكومة حزب "العدالة والتنمية" على خلفية ما عرفته زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للمغرب، من "ارتباك وارتجال."وعزا الحزب ذلك إلى ما وصفها بـ"طغيان الحزبية الضيقة، وعدم اعتماد المقاربة التشاورية داخل الحكومة، في مثل هذه الأمور، فظهر وكأن تنظيم الزيارة تم على أساس حزبي، وليس على أساس حكومي."وأشار إلى أن هذه "الحزبية الضيقة" هي ما أغضب رجال الأعمال المغاربة، ممثلين في شخص الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وخلف "استياء" داخل الأوساط السياسية والمهنية [1].

كما خلفت زيارة زعيم العدالة والتنمية التركي للمغرب، مزيدا من الاحتقان داخل وزارة الخارجية المغربية بسبب احتكار سعد الدين العثماني وبنكيران لتفاصيل الزيارة وعدم اطلاع باقي الأطراف على بعض التفاصيل كما هو شأن يوسف العمراني الوزير المنتدب والذي بقي بعيدا عن كثير من التفاصيل وخاصة الترتيبات الحزبية للزيارة. حيث أوضحت مصادر أن الجناح الدعوي للعدالة والتنمية المغربي ومسؤولين حزبيين نافذين كانوا في صلب النقاش البين حزبي، خاصة وأن الوفد التركي كما كشفت ذلك الصحافة الجزائرية تضمن وجوها بارزة في صفوف «العدالة والتنمية»

[1] حميد المهدوي، الاستقلال ينتقد الاستغلال الحزبي لزيارة أردوغان من طرف العدالة والتنمية'، الحوار المتمدن، 2013/06/06، على الرابط: http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=1197461

التركي. واعتبرت أن توجه رئيس الحكومة يرى من وجهة نظر حزبية أن أتراك تركيا قد يشكلون دعما لتجربته في التسيير ونموذجا يُحتذى به [1].

وتزامن الزيارة مع المظاهرات في ميدان تقسيم كان فرصة لأطراف أخرى لاستغلال الحدث حيث احتجت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على الزيارة وأعربت في بيان لمكتبها المركزي عن تضامنها مع المتظاهرين الأتراك في احتجاجاتهم التي وصفتها بالسلمية المناهضة لسياسة الحكومة [2]. لكن هذه التبريرات تخفي وراءها مواقف سياسية تعبر عن انقسامات أيديولوجية لها ارتباطات بالمصالح الدولية والتنافس على النفوذ. يدلل على ذلك تركّيز وسائل الإعلام الفرنكوفونية بالمغرب خلال الزيارة على تغطية شغب الشعب التركي وترويج مصطلح الربيع التركي قصد الإطاحة بمعنويات أردوغان بواسطة حرب إعلامية[3].

وإذا كان مرض الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة برر عدم استقباله فإن تواجد الملك محمد السادس في زيارة لفرنسا لم يكن مبررا حسب بعض المراقبين. ذلك أنه كان أيضا بالمقارنة مسافرا إلى إفريقيا، وعاد في موعد زيارة فرنسوا هولاند للمغرب قصد استقباله والعناية به. ولم يقع ولو جزء مماثل مما حظي به الوفد الفرنسي بالنسبة لوفد تركيا الذي ذكرت الأخبار أنه يبلغ حوالي300 مقاول، وتم نفي عملي لما صرح به وزير خارجية المغرب لوكالة أنباء الأناضول، من كون الملك سوف يستقبل أردوغان مما يستشرف منه عواقب على مصداقية الحكومة[4].

---

[1] إنصاف بريس، زيارة أردوغان للمغرب خلفت احتقانا كبيرا داخل وزارة الخارجية المغربية، إنصاف برس، 2013/06/0، على الرابط: http://insafpress.com/politics/98-national-politics/12810-2013-06-07-15-49-45.html

[2] تشير المصادر إلى أن رأسمال مريم بن صالح هو رأسمال غربي ذو أصول فرنسية مثل شركة والماس، واستغلال المياه المعدنية بالأطلس المتوسط التي تولاها والدها عبد القادر بن صالح من يد معمر فرنسي أسسها سنة1934، وكانت هي الجدر الأصلي للثروة الكبرى التي ظهرت لديه فيما بعد بسبب قرابته من رئيس الحكومة المغربية السابق مبارك البكاي وهو من معطوبي الجيش الفرنسي. ولديهمشبكة عائلات متمرسة في مجال التعامل مع الفرنسيين، وليس لهم روابط شرقية حتى يعترفوا بالتعامل مع تركيا التي طردها الفرنسيون من الجزائر مند أوائل القرن الثامن عشر الماضي.لتفاصيل اكثر أنظر: عبد الله المعتصم، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تحتج على زيارة أردوغان للمغرب، هسبريس المغربية، 2013/06/03، على الرابط: http://hespress.com/politique/80799.html

[3] أحمد الدغرني، زيارة أردوغان للمغرب، هسبريس المغربية، 2013/06/06،على الرابط: http://hespress.com/writers/81000.html

[4] المرجع نفسه.

أما مقاطعة الزيارة من طرف الكونفيديرالية العامة لمقاولات المغرب(CGEM) فقد ركز بلاغها على كون الميزان التجاري المغربي مختل لصالح تركيا، ولكنها لم تطبق نفس المقاطعة مع فرنسا ولا مع دول أخرى، ما يشي بوجود أسباب أخرى للمقاطعة تشير نفس المصادر إلى أنها تتمثل في ارتباطها بالاستثمار الفرنسي بالمغرب، وموقفها مرتبط بمصالح فرنسا بصفتها الشريك الاقتصادي الذي يتمتع بالامتيازات بالمغرب مند زمن بعيد[1]. في المقابل فإن إشراف الكونفدرالية العامة للمقاولات المغربية (ASSOCIATION AMAL ENTREPRISES)، لا يخلو أيضا من دلالات سياسية لقربها من حزب العدالة والتنمية المغربي، كما ترتبط منظمة (موسياد Musiad) بنظيره التركي، فقد أوضح ابن كيران بأن زيارة رجال الأعمال الأتراك للمغرب تم تنظيمها من طرف تنظيمين تربطهما علاقة شراكة،الأمر الذي اعتبره الاتجاه الآخر تغليب التدبير الحزبي على الحكومي في ترتيب مثل هذه اللقاءات[2].

واقتصار الأهداف الإستراتيجية على المواصلات البرية والبحرية دون ذكر الجوية يظهر تأثير احتكار فرنسا للاستثمار بالمغرب في قطاعات أخرى مثل القطاع المعدني والصناعي والتجهيز وغير ذلك[3]. وإهمال البيان السياسي القضايا الرئيسية التي اهتم بها الجانب التركي وهمشها الجانب المغربي وهي موضوع القوات المسلحة والأمن واتفاقية التبادل الحر التي وقعها البلدان مند عدة سنوات، لتأثير فرنسا على العسكرية والأمن المغربي[4].

وعموما تشير المؤشرات إلى أن الاستثمارات التركية في المغرب والتي بلغت 13 مليون دولار عام 2011 انخفضت بنسبة تقارب 70% عام 2012. ويبدو ذلك بسبب عراقيل، ذكرتها منابر إعلامية مغربية مؤخرا؛ تشير إلى كبح مغربي للاستثمارات التركية، حفاظا على مصالح شركاء المغرب الآخرين[5].

وفي الجزائر لم يختلف الأمر كثيرا حيث تحججت الأطراف المعارضة لزيارة أردوغان إما بموقفه من الأزمة السورية المختلفة مع الجزائر أو بدعم المظاهرات المناهضة لحكومته التي تزامنت مع

---

(1) المرجع نفسه.

(2) أخطاء ابن كيران في تدبير زيارة أردوغان للمغرب، الأحداث المغربية، 05 /06/ 2013.، على الرابط: http://www.ahdath.info/?p=123769

(3) أحمد الدغرني، زيارة أردوغان للمغرب.

(4) المرجع نفسه.

(5) عبد النور بن عنتر، زيارة أردوغان للمغرب العربي تعاون اقتصادي وأهداف سياسية، ص3.

زيارته، فقد غادر بعض نواب حزب جبهة التحرير الوطني قاعة البرلمان غضبا خلال إلقاء أردوغان خطابه معتبرين أنه لم يراع الأعراف الدبلوماسية، ولا الموقف الجزائري من الأزمة السورية[1]. واكتفى نواب لويزة حنون، التي أعلنت مقاطعة خطاب أردوغان، بتعليق لافتات على مقاعدهم في المجلس حملت عبارات التضامن مع الشعب التركي واحتجاجه ضد رئيس الوزراء التركي[2]. أما ممثل جبهة العدالة والتنمية فاعتبر أن أردوغان كان دبلوماسيا، وأن الإشكال يكمن في الموقف الجزائري، في حين قال ممثل الأفافاس بأن المسؤول التركي لم يقم سوى بعرض موقف بلاده[3].

ولكن مظاهر عدم الترحيب بالزيارة تجلت أكثر في الاستقبال الفاتر الذي حظي به أردوغان في الجزائر، مقارنة بزيارة الرئيس الفرنسي[4]. وهذا ما حذا بزعيم حركة النهضة الإسلامية فاتح ربيعي إلى انتقاد السلطات على عدم اهتمامها بالزيارة مستحضرا الروابط التاريخية والدينية بين البلدين والفرص الاقتصادية، وفي نفس الوقت نندد بالسلوكيات المتطرفة لمن هللوا لهولاند وأرادوا تقزيم هذه

---

[1] كمال زايت، اردوغان يختتم زيارته للجزائر وسط جدل بخصوص تصريحاته حول الوضع في سورية، القدس العربي، 2013/06/05 ، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=51225

[2] لطيفة بلحاج، قال أن الأتراك لن ينسوا فضل الجزائريين عليهم، الشروق الجزائرية، العدد 4036، 2013/06/04، ص03.

[3] لطيفة بلحاج، الأفلان والأرندي وحزب العمال ينتقدون خطاب أردوغان، الشروق الجزائرية، العدد 4064، 2013/06/05 ، ص03.

[4] المقارنة تكشف الاهتمام الجزائري الباهت بالزيارة، فلم تنخرط الجهات الرسمية، في شقيها السياسي والإعلامي، في الحديث عن هذه الزيارة، إلا يوم وصول أردوغان إلى الجزائر، فوكالة الأنباء الجزائرية، وعلى غير العادة، لم تتطرق إليها إلا عشية قدوم الوزير الأول التركي. فيما راحت تنشر البرقية تلو الأخرى حول المظاهرات المناهضة لأردوغان. أما أول بيان رسمي عن الوزارة الأولى بخصوص الزيارة، فلم يصدر إلا ليلة الاثنين إلى الثلاثاء .وتتضح الصورة أكثر بالعودة إلى زيارة الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، في ديسمبر من العام المنصرم، وكيف تم تكريمه بحشد الآلاف من الجزائريين في شوارع العاصمة لاستقباله، قبل أن يكتمل المشهد بجمع غرفتي البرلمان بمرسوم رئاسي في قصر الأمم بنادي الصنوبر، كي يخطب هولاند في نواب الشعب وأعضاء مجلس الأمة.وفي المقابل، اقتصر ما حضّره المسؤولون في الجزائر لضيفهم الذي يزورهم للمرة الثانية في ظرف سبع سنوات على جمع نواب الشعب، بمقر المجلس الشعبي الوطني، دون أعضاء مجلس الأمة، كما حصل مع الرئيس الفرنسي. وإن كان جمع الغرفتين تكريما للرجل، يتطلب مرسوما رئاسيا وفق ما ينص عليه الدستور، فإن ذلك لم يكن من الصعوبة بمكان، طالما أن مرض رئيس الجمهورية، لم يحل دون إمضائه قبل أيام، مرسوما يخلد 22 أكتوبر يوما وطنيا للصحافة. **لتفاصيل أكثر انظر:** محمد مسلم، زيارة أردوغان للجزائر تفضح الصراع في هرم السلطة، الشروق الجزائرية، العدد 4036،2013/06/04، ص03.

الزيارة المهمة، وأعرب عن أسفه وتألمه حين استمع للوزير الأول وهو يخاطب ضيفه باللغة الفرنسية، في الوقت الذي كان فيه الضيف يعتز بلغته التركية[1].

الأمر نفسه تكرر في تونس التي استبقت فيها المعارضة الزيارة بالدعوة إلى مظاهرة أمام السفارة التركية للاحتجاج عليها، وعلى سياسة أردوغان، وللتعبير عن التضامن مع الشعب التركي والتنديد بالممارسات "القمعية" التي يتعرض لها.ودعا إلى هذه المظاهرة، الائتلاف اليساري المعارض "الجبهة الشعبية"[2].

والقوى المناوئة لزيارة رئيس الحكومة التركية استهدفت من تحركها النهضة والإسلاميين عموما في تونس. ومن ثم فإن ما ينتقد عليه أردوغان في الحالة التونسية، ليس دعمه لـ"الربيع العربي" في تونس وإنما تقاربه الإيديولوجي مع إسلامييها، وسياسته في سوريا [3]. خاصة وأنها جاءت في سياق خلافات سياسية حول تحديد معالم النظام السياسي القادم. ووجدت هذه الخلافات في زيارة رئيس الحكومة التركية مجالا إضافيا للحراك السياسي، نتيجة التقارب الإيديولوجي بين حزبي النهضة والعدالة والتنمية التركي[4].

والعلاقة مع تركيا في دولة مثل تونس تعاني نفس الإشكالية التي تعانيها العلاقة مع الدول الغربية بسبب توجهات التيارات السياسية المحلية. فالإسلاميون يرحبون بتركيا ويشككون في نوايا الدول الغربية، فيما تشكك التيارات العلمانية في نوايا تركيا، وتبدو أكثر ترحيبا بالعلاقة مع الدول الغربية. وهذا ما يضع تركيا على خط العلاقة العربية/الغربية، لتصبح فاعلا أساسيا يشارك في إعادة صياغة هذه العلاقة، فالنموذج الغربي لم يعد وحده "المرجعية" إذ ينافسه نموذج "إقليمي" ذو مرجعية "محلية " (مسلمة/إسلامية)[5].

3- إخفاق التجارب الإسلامية الجديدة

---

(1) الجزائر: حزب إسلامي يرفض مسح ديون العراق لـ"طائفيته"، العربية نت، 2013/06/08، على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2013/06/08/

(2) أردوغان يصل تونس على صدى احتجاجات اسطنبول، الحياة اللندنية، 2013/06/05، على الرابط: http://alhayat.com/Details/520997

(3) عبد النور بن عنتر، زيارة أردوغان للمغرب العربي تعاون اقتصادي وأهداف سياسية، ص06.

(4) المرجع نفسه، ص04.

(5) المرجع نفسه، ص05.

العائق الثالث مترتب عن العائقين الأول والثاني، ويتمثل في الفشل الذي يتهدد الحركات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة، حيث هناك العديد من المخاطر المركبة التي تتراوح بين الإختلالات الذاتية المتعلقة بالتجربة داخل السلطة الحديثة، والمعارضة العلمانية التي تستغل تلك الأخطاء، لمحاولة زعزعة القواعد الانتخابية للإسلاميين. وأي تراجع للحركات الإسلامية سيؤثر سلبا على المصالح التركية، ولكن هذا لا يعني أن هناك اصطفاف تركي مع هذه القوى إذ تعمل الحكومة التركية على العمل بمبدأ البقاء على نفس المسافة من جميع الأطرف، ولكن هذا المبدأ في نظر الكثير من المراقيب لم يكن صحيحا أو على الأقل بعد حركات الاحتجاج الشعبية كما هو الاصطفاف إلى جانب طارق الهاشمي في العراق.

وقد دلل تراجع الإسلاميين في مصر على مثل هذا، حيث انعكست الأزمة التي انتهت بالانقلاب العسكري ضد حكم الرئيس محمد مرسي إلى تراجع العلاقات المصرية التركية، بعدما اتخذت أنقرة موقف قوي في معارضة الانقلاب. وإن كانت المسألة في نظر الحكومة التركية مبدئية تنطلق من رفض الانقلابات العسكرية التي عانى منها الإسلاميون الأتراك كثيرا، إلا أن التضامن الإسلامي–الإسلامي لم يكن غائبا من المشهد، وبلغت الأزمة بين البلدين ذروتها بعدما أعلنت القاهرة قطع العلاقات التجارية مع تركيا بسبب ما وصفته الإهانة التي تعرض لها شيخ الأزهر بما يمثله من رمزية دينية من طرف أردغان، حيث سبق للأخير انتقاده بسبب تأييده للانقلاب العسكري. وإذا كانت الاضطرابات السياسية الداخلية لوحدها كفيلة للتأثير على المناخ الاستثماري فإن ترافقها مع صراعات أيديولوجية (علمانية / إسلامية) كما في الحالة المصرية التي لا تختلف عنها كثيرا الأزمة التونسية في خطوطها العريضة تعني خسارة تركيا لفرص استثمار وتعاون اقتصادي ومصالح على المستوى القريب والمتوسط على الأقل اكتسبتها من خلال الإسلاميين.

في المقابل نجد فرنسا والدول الغربية هي الأخرى تضع هذه الثنائية في الحسبان فقد سبق لوزير الداخلية الفرنسي "مانويل بالز" حث بلاده على "دعم الديمقراطيين" في تونس، وهو ما رفضته جهات عدة هناك واعتبرت التصريحات تدخلا في الشأن الداخلي التونسي.

4– السياسات التركية – الغربية

تساور الكثيرين في العالم العربي وغيره شكوك من حقيقة استقلالية السياسة الخارجية التركية عن السياسة الغربية مما يعتبره البعض عائق أمام تحقيق تركيا أهدافها، فهناك من يذهب إلى القول أن << تقدم الدور التركي في الشرق الأوسط اعتماداً على حركة الإسلام السياسي من جهة ودعم حلف

شمال الأطلسي لها في الصراع الأمريكي–الروسي المتجدد عبر سوريا، ووقوع الاتحاد الأوروبي تحت تأثير أزمة اقتصادية خانقة، جعل تركيا تبطئ خطواتها على الطريق الأوروبي على أساس استعادة التاريخ وتحولها إلى دولة عثمانية جديدة قادرة على التحرك شرقاً ومن ثم تشكيل حالة ضاغطة على أوروبا>>[1].

وتحاول أنقرة أحياناً القول بأنه ليس لها إرث استعماري في القارة الإفريقية، ورغم الأهمية المتضائلة لهذا الأمر بعد مرور أكثر من نصف قرن على نهاية الحقبة الاستعمارية، إلا أن وجود تركيا ضمن المعسكر الغربي خلال الحرب الباردة يضعف من حجتها ويجعلها في موقف أضعف بالمقارنة مع كل من الصين والهند. كما أن تركيا تواجه حالياً مشاكل واضطرابات عنيفة في جوارها المباشر وبصفة خاصة في سوريا التي تستنزف الكثير من وقت وجهد الحكومة التركية وتجذب انتباهها بعيداً عن القضايا الإفريقية[2]. هذا الإرث تجلى خلال التصريحات الإعلامية المتبادلة بين الوزير الأول السابق أحمد أويحي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عندما ذكّره بموقف تركيا من الثورة الجزائرية حيث لم يشفع الماضي التاريخي العريق بين الطرفين من تجاوز موقف تركيا المنحاز للغرب خلال الستينات.

---

[1] محمد نور الدين، لهم طريقهم ولنا طريقنا، العربية نت نقلا عن الخليج الإماراتية، 2013/04/05، على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/latest-news/2013

[2] محمد نجيب السعد، تركيا والعودة الى إفريقيا.

الخـاتـمـة

مرّت تركيا بتحولات داخلية كبيرة منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1924، كان أبرزها الخيارات السياسية لمؤسسها كمال أتاتورك، والتي عرفت لاحقا بالمبادئ الستة التي شكلت مرجعية لسياسات الحكومات المتلاحقة، ويمثل مبدأ العلمانية والتغريب أهم تلك المبادئ، وإضافة إلى التنصيص الدستوري على مبدأ العلمانية، فقد أسند للمؤسسة العسكرية حمايتها، وغالبا ما كان هذا مبررا كافيا لكل الانقلابات التي عرفتها البلاد.

وعكست الانقلابات العسكرية الثلاثة في تركيا (1961 – 1970 – 1980)، سيطرة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار الداخلي، ورسم السياسات الخارجية. وقد أخذت السيطرة العسكرية على السلطة أشكال عديدة تراوحت بين المؤسساتي وغير المؤسساتي أو ما يعبر عنه في الأدبيات السياسية ب"الدولة العميقة"، حيث كان هناك تحالف بين الجيش، وبعض الأحزاب العلمانية، والصحافة القريبة من هذا الاتجاه، والقضاء، وطبقة من رجال الأعمال التي ارتبطت مصالحها جميعا مع بعضها البعض.

تميزت السياسة الخارجية التركية انطلاقا من فكرة العلمانية والتغريب وما ترتب عنهما من محاولات القطيعة مع الماضي العثماني، بالانحياز للمعسكر الغربي عقب الحرب العالمية الثانية، وعلاقات سيئة مع دول الجوار، خاصة الإسلامية منها التي تربطها معها روابط حضارية. وكان الانضمام للحلف الأطلسي سنة 1952 أهم مراحل ذلك الانحياز، حيث دخلت بشكل كامل في المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في مواجهة الاتحاد السوفييتي الذي شكل أكبر خطر على الأمن القومي التركي وهو ما دفع صانع القرار حينها إلى التوجه نحو الخيار الغربي.

وكشفت أزمة خليج الخنازير مع كوبا والتي انتهت إلى سحب الولايات المتحدة الأمريكية صواريخها من تركيا مقابل سحب الإتحاد السوفييتي الصواريخ من كوبا مدى هشاشة موقع أنقرة في المنظومة الأمنية الغربية، وتأكد ذلك بعد الانحياز الغربي إلى جانب اليونان خلال الأزمة القبرصية الأولى سنة 1963، والثانية سنة 1974 حيث فرضت على تركيا عقوبات كان من بينها حضر التسلح.

أما المواقف العربية خلال الأزمة القبرصية الأولى سنة 1963 والتي وقفت فيها إلى جانب اليونان في الأمم المتحدة كرد فعل على المواقف التركية اتجاه القضايا العربية وفي مقدمتها الصراع العربي – الإسرائيلي، كانت بمثابة ما يمكن وصفه بالصدمة الثانية لأنقرة التي وجدت نفسها مجردة من أي غطاء دولي مساند.

تداركت الحكومة التركية أخطائها في علاقاتها مع الدول العربية، وتجلى ذلك في موقفها من حرب 1967، ثم حرب أكتوبر 1973، والتي دفعت إلى تحسن العلاقات بين الطرفين خاصة خلال الأزمة

القبرصية الثانية حيث ساندت الدول العربية تركيا، وكان أبرز أشكال الدعم من ليبيا التي فتحت مطاراتها للطائرات التركية خلال الحرب، وتوسطت لتزويدها بالأسلحة بعد الحضر الذي فرض عليها.

وإلى جانب الإخفاقات الخارجية شهدت الخيارات الكمالية ردود فعل مجتمعية متفاوتة ومتعددة الأشكال بين السياسي والمسلح الذي بقي محدود نسبيا باستثناء المشكلة الكردية المعقدة والمركبة، وعبّر المجتمع التركي في جل المحطات السياسية الهامة عن رفضه لمحاولات التغريب الكلي، سواء في مرحلة الخمسينات من خلال الالتفاف الشعبي حول حكومة عدنان مندريس التي ألغت العديد من قرارات أتاتورك كالسماح مرة أخرى بالآذان باللغة العربية، أو الانتخابات التي تلتها والتي كانت الحركة الإسلامية تتقدم في الكثير منها رغم الانقلابات العسكرية.

وتعتبر مرحلة الرئيس أوزال (1987 – 1993) أهم مرحلة سياسية داخليا وخارجيا، حيث أرّخت لنهاية الكمالية، برسم خط سياسي تمثل في محاولة التوفيق بين الاتجاهات العلمانية والإسلامية والوطنية داخليا، من خلال العودة إلى التراث العثماني كمرجعية جامعة، والانطلاق منه لصياغة سياسة خارجية جديدة تزامنت مع نهاية الحرب الباردة والتحولات الدولية التي ترتبت عنها، خاصة حرب الخليج الثانية التي كانت اختبار عملي للسياسة التركية الجديدة.

بلغ الصراع بين العلمانيين والإسلاميين ذروته في منتصف التسعينات من القرن الماضي، بعد وصول زعيم الحركة الإسلامية التركية نجم الدين أربكان إلى رئاسة الحكومة، والضغط الذي مورس عليه من خلال فرض جملة قرارات للحد من الانتشار الإسلامي في المجتمع بواسطة مجلس الأمن القومي، أما خارجيا فبعقد تحالف إستراتيجي مع إسرائيل رغم المواقف المسبقة لأربكان منها، ثم إسقاط حكومته بما عرف بالانقلاب الأبيض أو ما بعد الحداثي.

ورغم الأزمات السياسية الكبيرة التي شهدتها تركيا إلا أن أهم ما يميزها هو عدم وقوع تصادم مجتمعي عنيف بين الأطراف السياسية المتصارعة على عكس ما وقع في الكثير من الأقطار العربية، ويعود ذلك لأربعة أسباب رئيسية، يتمثل أولها في الانفتاح السياسي المبكر والتعددية الحزبية منذ أربعينيات القرن الماضي، والثاني في المحافظة على حد أدنى من الديمقراطية تمثل في نزاهة الانتخابات أو ما يصطلح عليه البعض بشرف الصندوق، والسبب الثالث يتعلق بتأثير العامل الخارجي وتحديدا محاولة الانضمام للإتحاد الأوروبي والشروط التي فرضت على تركيا في هذا الإطار. واستفادة الحركة الإسلامية من التجارب المحيطة وعدم انتهاجها للخيار العنيف للتغيير السياسي، رغم كل الممارسات في حقها آخر الأسباب.

ولم تتوقف تأثيرات محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي عند حدود كبح الانحدار نحو التعانف (العنف والعنف المضاد)، وإنما كان لها تأثير كبير على المشهد السياسي برمته حيث انتهى التزام تركيا بتطبيق معايير كوبنهاغن للانضمام للاتحاد الأوربي إلى تجريد المؤسسة العسكرية من سلاح الانقلاب الذي كانت تمارسه في وقت سابق، كما مكنت الحركة الإسلامية ممثلة في حزب العدالة والتنمية سنة 2002 من استثمار ذلك للوصول إلى السلطة وتجسيد مشاريعها.

واستطاع الحزب بالفعل تحقيق قفزات في مختلف المجالات في ظرف قياسي وبشكل خاص الإقتصادي، هذه الانجازات الكبيرة تعكس وجود أرضية اجتماعية مهيأة للإصلاح والتطور، وأنها بحاجة فقط إلى استقرار وإرادة سياسية، وهذا مؤشر على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه تركيا مستقبلا، والذي يجعلها في المستويين المتوسط والبعيد قوة إقليمية كبيرة.

فالمؤشرات الحالية تشير إلى استقرار مؤسساتي للنظام التركي، وتراجع كبير للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مما يعكس استمرارية التوجه التركي الجديد خارجيا، وحتى بافتراض خروج حزب العدالة والتنمية من السلطة فان نجاحاته في الشرق الأوسط، والمصالح الاقتصادية التي نسجها مع دوله عموما والمغاربية خصوصا سيحاول خلفاؤه المراكمة عليها وتطويرها، وليس التراجع عنها من قبيل النكاية السياسية، هذا فضلا على أن قوة حزب العدالة والتنمية على المدى المتوسط ستبقيه رقما صعبا في السياسة الداخلية ونتائجه في الانتخابات ستجعله إذا لم يكن عنصرا حاسم في صنع القرار فعلى الأقل لا يمكن تجاوزه خاصة بشكل سلبي، ومحدودية تأثيرات الحركة الاحتجاجية التي عرفتها تركيا في منتصف سنة 2013 تدلل على كل هذا.

كما أن تطور المجتمع المدني وبشكل خاص منتديات رجال الأعمال وشبكة العلاقات التي نسجتها، وهامش حرية النشاط الواسع الذي تمتلكه قد يسمح باستقلالية نسبية في المشاريع الاقتصادية بمعزل عن التوجهات السياسية الجديدة (بافتراض سيناريو خروج حزب العدالة والتنمية من السلطة)، خاصة مع الدول المغاربية التي وبحكم التباعد الجغرافي والخلفيات الحضارية، أو عدم وجود مشاكل سياسية بينهما قد تعزز هذا الاحتمال، على عكس مناطق أخرى تحول المشاكل السياسية بين تركيا وهذه الدول دون إمكانية انفصال الاقتصادي الخاص عن السياسي الحكومي وأبرز الأمثلة هنا سوريا.

وقد كانت سابقا السياسة الخارجية التركية محكومة باعتبارات داخلية، وليس قراءة إستراتيجية خلال مرحلة الحرب الباردة والعقد الذي تلاها، وهذا ما انعكس سلبا على علاقاتها الشرق أوسطية عامة، فرغم الدعم الليبي لتركيا في حرب قبرص سنة 1974 والتعاون الاقتصادي والاستثمارات التركية إلا

أن ذلك لم يغير وجهة النظر السلبية من طرف الاتجاه العلماني الذي رفض زيارة أربكان لها سنة 1996. ولا زالت هذه الاعتبارات تظهر من حين لآخر، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة العربية.

وبدأت في تحول شبه كامل مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 الذي باشر إصلاحات جذرية على المستويين الداخلي والخارجي، تجلت في شقها الأخير، في الدور المتزايد والفعال أمام تسارع التطورات في المنطقة وتداخلها، وتمايز المواقف التركية بمستويات مختلفة عن مواقف القوى الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص التي كانت توسم سياسات أنقرة بالتبعية لها سابقا.

وفي سياق إستراتيجية السياسة الخارجية التركية الطامحة للتموضع في الساحة الدولية بشكل يتناسب وأهمية موقعها الجيوسياسي كدولة مركزية، وانفتاحها على المناطق القريبة والبعيدة على حد سواء، فإن الدول المغاربية وبما تمتلك هي الأخرى من مقومات وإمكانيات كانت هي ضمن المناطق محل الإهتمام التركي وأولويات حكومة حزب العدالة والتنمية.

وتأتي الأهمية الجيوسياسية للدول المغاربية بالنسبة لتركيا باعتبارها الواجهة المقابلة التي تكمل المركزية الجيوسياسية لتركيا في القارة الأوروآسياإفريقية، فهي المدخل إلى القارة السمراء عامة وغربها خاصة، كما تشكل منطقة البحر المتوسط أهم منطقة لتفاعل السياستين التركية والمغاربية في العلاقات الدولية وخاصة مع أوروبا، وأولوية منطقة شرق المتوسط التي تنتمي إليها تركيا عن غربه التي تنتمي إليها الدول المغاربية يستثنى منها ليبيا التي تبقى قريبة من تركيا في هذا الجانب، وتمتلك أهمية كبيرة جدا بالنسبة لها ويتجلى ذلك في دورها عند اندلاع الحرب التركية القبرصية. وبحكم التباعد الجغرافي لا تشكل الدول المغاربية تهديدا للأمن القومي التركي، وفي جانب العلاقات التركية العربية تعتبر الدول المشرقية أكثر أهمية مقارنة بالدول المغاربية.

ونظرا لأولوية البعد الإقتصادي في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة من جهة والتباعد الجغرافي وما يفرضه من تراجع الأولويات الأمنية والسياسية فإن الأهداف الاقتصادية تأتي في مقدمة أهداف السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية، وتتوزع هذه الأهداف بين الموارد الأولية من غاز وبترول (تأمين الطاقة)، أو اعتبار المنطقة سوق للمنتجات التركية خاصة النسيجية منها، إضافة إلى المقاولات التركية التي أضحت تنافس المقاولات الفرنسية والصينية.

وتعد ليبيا الشريك الاقتصادي الأول لتركيا وتليها الجزائر حيث يزودها البلدان بالنفط والغاز، ثم تونس والمغرب، أما موريتانيا فهي الحلقة الأضعف، لكن تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الإضطرابات

السياسية تؤثر على المبادلات التجارية لذلك يتراجع أحيانا حجمها على غرار ما شهدته لبيبا من إضرابات لعمال النفط سنة 2013 تسببت في وقف إنتاجه مرات عديدة بشكل كامل.

كما تحاول تركيا التنسيق مع هذه الدول لولوج السوق الإفريقية، التي قفز التبادل التجاري معها إلى أضعاف ما كان عليه قبل عقد، وتوليها السياسة الخارجية التركية إهتمام متزايد، وأمام المنافسة الدولية من جهة والمعوقات والمشاكل التي تواجه الإستثمارات التركية في القارة السمراء كما سبق الإشارة فإن الدول المغاربية تشكل مدخل هام لتجاوز تلك العقبات.

وتعتمد تركيا في سبيل تحقيق هذه الأهداف على مقومات ذاتية تتمثل في توظيف العناصر الجديد في دعم السياسة الخارجية ممثلة بشكل خاص في الإعلام ومؤسسات رجال الأعمال، وتطويرها من خلال الديناميكية المستمرة، وتبني مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتكثيف الجهود والنشاط الدبلوماسي فصلا عن التعاون في المجال العلمي والثقافي. إلى جانب استغلال التطورات السياسية لصالحها ونسج علاقات جيدة مع الحركات الإسلامية المغاربية من أجل الحصول على فرص عادلة مقابل منفسيها الدوليين الآخرين، وفي مقدمتهم فرنسا التي تعتبر المنطقة المغاربية منطقة نفوذ.

وعموما تسود في الدول المغاربية نظرة إيجابية للحقبة العثمانية التي دامت قرابة الثلاثة قرون، ارتبطت فيها الجزائر وتونس وليبيا بالخلافة العثمانية بشكل مباشر، من خلال ولاتها فيها، في حين رفضت الدولة السعدية في المغرب الحكم العثماني، وتراوحت العلاقات بينهما بين التوافق والصراع الذي تجلى في الحروب بين ولاتها في الجزائر والدولة السعدية.

وقد أدى الاستعمار الأوروبي للدول المغاربية قبل ظهور الحركة القومية من جهة وجمعية الاتحاد والترقي التي حكمت في الخلافة العثمانية سنة 1908 من جهة أخرى، إضافة إلى عدم وجود أقليات مسيحية في المنطقة مقارنة بالمشرق، والتي أسست للقومية العربية إلى عدم تأثر المنطقة المغاربية بالتصور الذي ينعت الخلافة العثمانية ب"الإستعمار"، ويتهمها بالتسبب في تأخر العرب عن الركب الحضاري، كما شكلت الحركة الإصلاحية المغاربية والتي كانت ترى في الدين والعروبة ركنين أساسيين للهوية المغاربية مرجعية للحركات الوطنية التحررية والتي رغم تبنيها للقومية العربية بعد الاستقلال إلا أنها لم تجعل منها في مواجهة الدين كما هو حال بعض الأقطار المشرقية.

كما ساهمت سياسات أتاتورك التغريبية بعد إلغائه للخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية ثم مواقف الحكومات التركية لاحقا من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والعلاقات التركية – الإسرائيلية من جهة أخرى في استمرار التصور الإيجابي للخلافة العثمانية في المنطقة المغاربية،

خاصة مع بروز الكتابات التي تتحدث عن دور الصهيونية في المؤامرة لإسقاط الخلافة العثمانية (يهود الدونمه).

إضافة إلى الصراع بين القوميين الذين اختاروا العلمانية عموما واليسارية الرافضة للدين كليا خصوصا والحركات الإسلامية الذي أدى إلى تضعضع التصور القومي للخلافة العثمانية، ومما ساهم في تراجعه هزائم الأنظمة في حروبها مع إسرائيل خاصة حرب سنة 1967.

لكن تبقى المنافسة الدولية والفرنسية بشكل خاص أهم عائق يحول دون التقدم السلس في العلاقات التركية المغاربية، والذي تمتد تأثيراته لتشمل الصراع الداخلي بين القوى السياسية المتنافسة على السلطة والإصطفافات الأيديولوجية التي يمكن تقسيمها من هذه الزاوية على أساس (علماني/إسلامي)، أو ما يعبر عنه الأتراك ب"النخب المتغربية".

وبعيدا عن هذا المنظور هناك إجماع على عدم توازن العلاقات الأوروبية المغاربية، وأن العلاقات حتى الآن تسير لصالح الطرف الأوروبي سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو الجماعية، وهذا مشترك بين الأتراك والمغربية.

تأسيسا على هذا يفضل أن تستغل الدول المغاربية الصعود التركي ومواكبته ومحاولة مجاراته بدل التركيز على البعد الأوروبي الذي أثبت حدود رؤيته للعلاقات مع الدول المغاربية. كما أن تطوير العلاقات التركية المغاربية في كافة المجالات من شأنه أن يشكل ضغطا على الاتحاد الأوروبي لرفضه انضمام تركيا له، وهو رد فعل قوي على فرنسا بشكل خاص، كما أنه فرصة للدول المغاربية لإحداث توازن في علاقاتها الدولية. فالتجربة التركية التنموية في مختلف المجالات إضافة إلى أنها تستحق الدراسة والتقييم من طرف الدول المغاربية ومحاولة الاستفادة منها واستخلاص الدروس والعبر، هي من جهة أخرى تمكن من إحداث توازن في العلاقات يمنح فرص أكثر لدول المغاربية.

وضمن هذا هناك إمكانية للتعاون التركي المغاربي في المنافسة على السوق الإفريقية مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى يشكل فرصة للتعاون بين الطرفين وتعزيز العلاقات وتعميقها. ويمكن للجزائر بشكل خاص أن تكون فيه نقطة عبور للمنتجات التركية إلى الدول الإفريقية، أو إقامة مشاريع إقتصادية مشتركة في هذه الدول وجهتها السوق الإفريقية، حيث من شأنها أن تساهم في امتصاص البطالة التي يعاني منها قطاع من شباب المنطقة واكتساب خبرات مختلفة.

إرهاصات هذا تتجلى في التعاون العلمي والثقافي بين تركيا والدول المغاربية الذي بدأ يشهد تطور ملحوظا في السنوات الأخيرة، وهو يحتاج إلى دعم ومضاعفة الجهود في هذا السياق لتبادل الخبرات العلمية، بعدما أصبح من المؤكد احتكار هذا المجال في الشراكات الأوروبية، ومنعها على الدول

المغاربية، وحتى على تركيا. فالتعاون التركي المغاربي هو الأقرب إلى توطين المعرفة بعدما أثبتت التجارب استحالتها مع الأوروبيين لذلك يتوجب تكثيف التعاون في المجال العلمي.

وحتى المطالب في مجال حقوق الإنسان والإصلاح السياسي من طرف الإتحاد الأوروبي أثبتت محدوديتها، وأنها مجرد عناوين لممارسة الضغط السياسي على الأنظمة، كما أنها منحازة لتوجهات سياسية وخيارات أيديولوجية لا تعبر بالضرورة عن طبيعة المجتمعات المغاربية والخصوصيات التي تميزها، وبعيد عن هذا فإن هذه المطالب هي حقوق وأهداف يفترض السعي لتحقيقها باستقلالية تامة عن العلاقات الإقليمية ولا يجب أن تكون بندا من بنود مشاريع الشراكة.

والبعد الحضاري يشكل الوعاء الأنسب لمثل هكذا تعاون، فالماضي العثماني في المنطقة المغاربية خاصة والعربية عامة وبغض النظر عن حقيقة الكثير مما ينسب إليه لوجود زوايا أخرى لنظر فيما حصل، فإنه لا يمكن مقارنته بأي حال من الأحوال بالماضي الاستعماري الفرنسي أو البريطاني، وهو الأحدث والأبشع ولكن ذلك لم يمنع من السعي لإقامة علاقات ومنح أفضلية في الاستثمار (إمتيازات جديدة). أما الموقف التركي من القضايا العربية فلا يمكن مقارنته بالدور الأمريكي، وعلى الأقل لا تملك تركيا العضوية الدائمة وحق الفيتو في مجلس الأمن، وإذا كان هذا لم يمنع من تحسين العلاقات والدخول في حوارات إستراتيجية مع واشنطن فالأمر مختلف كثيرا مع تركيا التي تثار قضايا من قبيل الماضي العثماني أو العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة لمنع دفع العلاقات معها، ناهيك عن الدول العربية التي لا تخفي علاقاتها مع إسرائيل.

وليس معنى هذا أن تصبح الدول المغاربية سوقا لتركيا، ولكنها في نفس الوقت يجب أن لا تبقى حديقة خلفية لفرنسا خاصة وأوروبا عامة، وبالتالي لابد من علاقات تكافئية بين كل الأطراف تراعى فيها المصالح الوطنية.

والتحولات الجارية في المنطقة العربية رغم سلبياتها المؤقتة إلا أنها في النهاية تصب في صالح تركيا، خاصة في ظل صعود الحركات الإسلامية للسلطة، وحاجة هذه الحركات للاستفادة من التجربة التركية التي هي محل إجماع عند الحركة الإسلامية المغاربية، والتي لا يخفي قياداتها إعجابهم بالتجربة التركية وسعيهم لمحاكاتها، مع الاحتفاظ بحق التكييف وفق الخصوصيات المجتمعية. ولم تتوقف الحكومة التركية عند الإشادة والترحيب بهذه المواقف، وإنما أبدت استعدادها للمساعدة في إنجاح التجارب الديمقراطية الوليدة، والمساهمة في تجاوز العقبات من خلال العمل المشترك في كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية. وإشراك مؤسسات المجتمع المدني خاصة العلمية منها في هذا البرنامج.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراش إبراهيم وآخرون، **الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا**، ط1، مراكش: مؤسسة كونراد اديناور، 2006.

2- آغا حسين وآخرون، التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية 12، ط 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.

3- امين سمير وآخرون، ترجمة سناء أبو شقرا، **قضايا إستراتيجية في المتوسط**، ط 1، بيروت: دار الفرابي، 1992.

4- اوغلو احمد داود، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الطبعة الثانية، الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2011.

5- بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989 – 2007)**، ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

6- براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

7- بريجنسكي زبيغنيف، ت سليم أبرهام، **رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة**، ط 1، دمشق: دار علاء الدين، 2001.

8- بسلي حسين وعمر أوزباي، ترجمة د طارق عبد الجليل، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ط1، طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، 2012.

9- بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**، ط1، الجزائر: منشورات دحلب، 2007.

10- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، ط1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

11- بني المرجة موفق، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية**، ط1، الكويت: مكتبة العبيكان، 1984.

12- بوزرسلان حميد، ت حسين عمر، **تاريخ تركيا المعاصر**، ط1، أبوظبي: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009.

13- التر عزيز سامح، ترجمة الدكتور محمود علي تامر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1989.

14- جابي ناصر، الجزائر: الدولة والنخب، الجزائر: منشورات الشهاب، ط1، 2008.

15- الجاسر محمد طه، **تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، ط1، دمشق: دار الفكر، 2002.

16- الجميل سيار، **العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

17- الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

18- الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

19- حسن عمر كامل، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي (دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك)**، ط 1، دمشق: دار رسلان، 2008.

20- الحسني محمد الهادي، **المغرب العربي الكبير، مواقف الإمام الإبراهيمي 6**، ط1، الجزائر: مؤسسة عالم الأفكار لنشر والتوزيع، 2007.

21- حسين عدنان السيد، **التوسع الاطلسي**، ط 1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

22- حسين محمد إبراهيم، **جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط (دراسة إقليمية مقارنة)**، ط1، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعية، 2001.

23- حنفي حسن والجابري محمد عابد، **حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي**، ط1 بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

24- الداقوقي إبراهيم، **صورة الأتراك لدى العرب**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

25- دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)**، ط1، الجزائر، دار هومة، 2000.

26- دسوقي عيسى السيد، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009.

27- الدوري عبد العزيز وآخرون، في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

28- دوغين الكسندر، ترجمة عماد حاتم، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ط 1، دمشق: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

29- راشد أحمد إسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

30- رضوان وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006.

31- سابيتان سمير ذياب، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الطبعة الأولى، عمان: الجنادرية لنشر والتوزيع، 2012.

32- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث**، ط خاصة، الجزائر: عالم المعرفة، 2009.

33- سعد الله أبو القاسم وآخرون، **في قراءات في الفكر القومي**، الكتاب الأول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

34- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول**، ط خاصة، الجزائر: عالم المعرفة، 2009.

35- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، ط خاصة، الجزائر: عالم المعرفة، 2009.

36- سعيد عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

37- سلطاني أبو جرة، **أردوغان الرجل المشروع**، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2012.

38- السيد رضوان وآخرون، **الوحدة العربية نظرة في أيديولوجيات النقائض والبدائل، في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، في عبد العزيز الدوري وآخرون مجموعة من المؤلفين، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

39- الشلبي جمال، **العرب واوروبا رؤية سياسية معاصرة**، ط 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

40- الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط**، ط4، بيروت: دار المعرفة، 2006.

41- عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830)**، ط1، الجزائر: دار هومه، 2012.

42- عبد الرحمان تهاني شوقي، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918 – 1938م**، ط1 ، القاهرة: دار العالم العربي، 2011.

43- العسلي بسام، **خير الدين بربروس**، ط3، بيروت: دار النفائس، 1986.

44- الغويل سليمان صالح، **الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة**، ط7، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2002.

45- الفيلاي مصطفى، **قضية الوحدة والممارسات السياسية: خواطر عن التجارب بالجهة المغربية**، في قراءات في الفكر القومي، الكتاب الثاني، مجموعة من المؤلفين، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

46- قطب محمد علي، **يهود الدونمة**، ط1، دارالأنصار، 1978.

47- الكبيسي باسكال، **حركة القوميين العرب**، ط2، بيروت: دار العودة، بدون تاريخ.

48- كرامر هاينتس، ت فاضل جكتر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.

49- كولوغلو أورهان وآخرون، **العلاقات العربية – التركية حوار مستقبلي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

50- المخدامي عبد القادر رزيق، **الاتحاد من أجل المتوسط الابعاد والآفاق**، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

51- مراد علي، ترجمة محمد يحياتن، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، ط1، الجزائر: دار الحكمة، 2007.

52- مريوش أحمد وآخرون، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، ط1، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007.

53- مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 1993.

54- المظفري نبيل، **العلاقات الليبية التركية 1969-1989: دراسة سياسية اقتصادية**، ط1، عمان: دار غيداء للنشر، 2011.

55- معوض جلال عبد الله، **صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

56- نافعة حسن، **الإتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربيا**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

57- ناي جوزيف، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، القوة الناعمة، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007.

58- النعيمي أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، ط1، عمان: دار زهران لنشر والتوزيع، 2011.

59- نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1998.

60- نور الدين محمد، **تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، ط1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،1997.

61- نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

62- هلال رضا، **السيف والهلال الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1999.

63- ولد خليفة محمد العربي، **المنطقة العربية الاسلامية مدخل إلى نقد الحاضر ومساءلة الآخر**، ط2، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

64- ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط2، الرياض: مكتبة العبيكان، 1998.

المقالات:

65- إبراهيم إسماعيل كاخيا، تركيا: دوّرها وتحركها إسلامياً وعربياً ودولياً، **الدفاع الوطني**، 2013/04/13.

66- إبراهيم البيومي غانم، أحمد داود أوغلو... وليس كيسنجر تركيا، **معهد الهقار**، 2010/03/28.

67- أحمد حلواني، أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية، مداخلات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2008، ص265.

68- آر. كيه. رامازاني، الشراكة الأوربية – المتوسطية: إطار برشلونة، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد22، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

69- إسراء أحمد إسماعيل، الدولة العميقة.. مرجعية جديدة، **مجلة الديمقراطية**، 2013/01/26.

70- إعداد قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية، المركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، **تقرير معلومات17**، 2010.

71- آغا حسين وآخرون، التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، **سلسلة الدراسات الإستراتيجية 12**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.

72- ألفر يوسي، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: وبعد <شد الأطراف>، مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، **سلسلة ترجمات الزيتونة 64**، شباط/ فبراير 2011.

73- اوغلو احمد داود، ترجمة فاطمة إبراهيم المنوفي، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، **رؤية تركية**، العدد1، 2012/1.

74- اوغلو احمد داود، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، مركز البحوث الإستراتيجية، **رؤية تركية**، العدد3، أبريل/2012.

75- بن عنتر عبد النور، زيارة أردوغان للمغرب العربي تعاون اقتصادي وأهداف سياسية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013/06/22.

76- بهنان حنا عزو، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، ***دراسات إقليمية 5(11)***، مركز الدراسات الإقليمية.

77- بولوكديفيد وسونر چاغاپتاي، هل يجري حالياً صُنع أحزاب على شاكلة حزب العدالة والتنمية في العالم العربي؟، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، 2012/04/23.

78- بونوار بن صايم، تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، مداخلات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 2008.

79- التميمي عبد الجليل، الخلفية الدينية للصراع الاسباني – العثماني على الايالات المغربية في القرن السادس عشر، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد10 و11، جانفي 1978.

80- *چاغاپتاي* سونر، المعجزة الاقتصادية التركية، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، 10/23/ 2011.

81- حسيب خير الدين، التعاون العربي – التركي...إلى أين؟، **المستقبل العربي**، العدد 371، 2010/01.

82- خدوري وليد، غاز شرق البحر الأبيض المتوسط الواقع والتوقعات، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد86، ربيع 2011.

83- خليل محمد عبد القادر، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، 2012/10/01.

84- خليل محمد عبد القادر، الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد1، محيط: **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، 26/2/2013.

85- السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التسمية الخاطئة لمصطلح العثمانية الجديدة، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، 2009/04/24.

86- الشرهان وليد، من هو كمال أتاتورك؟.. قراءة مختلفة، **مجلة المجلة**، 2013/05/22.

87- عاشي الحسن، وجهة نظر اقتصادية أخطار الشراكة الأحادية للمغرب العربي مع أوروبا، ***مركز كارنيجي لدراسات السلام***، 2010/05/18.

88- عبد الجليل طارق، الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها، **مركز الجزيرة لدراسات**، اكتوبر 2012.

89- عبد العال علي، تقييم الإسلاميين للتجربة التركية: الوعي المفارق، **مركز الكاشف للمتابعات والدراسات الإستراتيجية، المتابع الإستراتيجي (21 – 1)**، ديسمبر 2010.

90- عبد العظيم خالد، العثمانية الجديدة تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، 2012/01/01.

91- عبد الفتاح بشير، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، **السياسة الدولية**، 2010/10/01.

92- كاخيا إبراهيم إسماعيل، تركيا: دوّرها وتحركها إسلامياً وعربياً ودولياً، **مجلة الدفاع الوطني**، 2013/04/13.

93- كوروغلو برهان، تركيا والثورة الليبية الدبلوماسية أولا، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2011/05/01.

94- كينزر ستيفن، مثلث القوة المقبل لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط؟، مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، **سلسلة ترجمات الزيتونة 56**، جوان2010.

95- مؤسسة بروكنجز، العلاقات عبر الأطلسية بعد الانتفاضات العربية أقوى في شمال أفريقيا، أكثر تصدعًا في الشرق الأوسط؟، **مؤسسة بروكنجز**، 2011/06/27.

96- محارب محمود، العلاقات الإسرائيلية التركية – في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، نوفمبر 2012.

97- مركز الجزيرة للدراسات، أردوغان احتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد، **تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات**، 2012/10/07.

98- مصطفى اللباد، الربيع العربي وتركيا وإيران: ملامح النظام الإقليمي الجديد، **شؤون عربية**، العدد149، ربيع 2012.

99- مصطفى ينون، المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مداخلات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008.

100- نور الدين محمد، تركيا والثورات العربية: كل شيء أو لا شيء، **شؤون عربية**، العدد 149، ربيع 2012.

101- نور الدين محمد، عشرة سنوات على حزب العدالة والتنمية نجاحات وإخفاقات، **شؤون الأوسط**، العدد143، خريف 2012.

102- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 18 /2011/03.

المراجع باللغة الأجنبية:

Articles, Studies and Reports:

-01 Ahmet Davutoglu, ‘’Turkish Foreign Policy and the EU in 2010’’, Turkish Policy Quarterly, vol.8, N°3, 2010.

-02 Ahmet UYSAL, Mısır, CezayirveFas 2011, In TürkDış Politikas ıYıllığı 2011, Ankara, 2012, 1. Basım.

-03 DIDIER BILLION, la turquie et les révoltes arabes, Institut de relations internationales et stratégiques, 4 mai 2011.

-04 DIDIER BILLION, Une nouvelle politique extérieur de la turquie…vous avez dit vouvelle ?. , Institut de relations internationales et stratégiques, Policy paper , 8 septembre 2010.

-05 Günter Seufert, Foreign Policy and Self-image The Societal Basis of Strategy Shifts in Turkey, German Institute for International and Security Affairs, RP 12 , September 2012.

-06 Hüseyin Bağcı, Changing Geopolitics, and Turkish Foreign Policy, Internationales Institut für Liberale Politik Wien, REIHE STUDIEN, WIEN, JUNI 2009.

-07 Kemal Kirisci, ‘’Turkey’s Foreign Policy in Turbulent Times’’, Institute of Foreign Policy, Chaillot Paper, N°92, September :2006.

-08 MEHMET OZKAN, BIROL AKGUN, Turkey’s opening to Africa, Cambridge journal, November 2010.

-09 Mehmet ÖZKAN, Turkey’s ‘New’ Engagements in Africa and Asia: Scope, Content and Implications, PERCEPTIONS, Autumn 2011, Volume XVI, Number 3.

-10 Mehmet ÖZKAN,Turkey’s rising role in africa, Turkish policy quarterly, volume 9,number4.

-11 Mustafa GokhanSalim, ‘’Turkey Between the Ottoman Past and the Kemalist Republic’’, Yale Journal of International Affairs, Spring/Summer :2011.

-12 Review of economic relation between moroco and turkey, January 2009.

-13 Turkey in Africa: the Implementation of action plan and an evluation after fifteen years, center for middle eastern stratigic studies, ORSAM report no: 124, July 2012.

-14 ZİYA ÖNİŞ, Multiple faces of the “new” Turkish foreign policy: underlying dynamics and a critique, Center for Globalization and Democratic Governance, GLODEM Working Paper Series, 04/2010.

مواقع إلكترونية رسمية:

01- الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية التركي: http://www.akparti.org.tr/arabic

02- الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية المغربي: http://www.pjd.ma/

03- الموقع الالكترونيل حزب حركة النهضة التونسية: http://www.ennahdha.tn/
04- الموقع الالكتروني لمجلس الأمة التركي الكبير: www.global.tbmm.gov.tr.
05- الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية للجمهورية التركية: http://www.mfa.gov.tr

دراسات غير منشورة:

- محمد بوسلطان، محاضرة في القانون الدولي، طلبة الماجيستر تخصص علاقات دولية وأمن دولي، السنة الدراسية 2011- 2012، غير منشورة.

مقابلات:

- الدكتور شخوم سعدي أستاذ التاريخ بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس.

الـفــهـرس

مقدمة.....4

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية: الإطارالمؤسساتي والأيديولوجي.....12

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار الخارجي.....15

المطلب الأول: السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء).....17

المطلب الثاني: السلطة التشريعية.....22

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية.....25

المطلب الرابع: مجلس الأمن القومي التركي.....32

المبحث الثاني: الإطار الأيديولوجي للسياسة الخارجية التركية.....36

المطلب الأول: الأيديولوجية الكمالية.....37

المطلب الثاني: انعكاسات محاولات الإنضماملللإتحاد الأوروبي على القوى السياسية التركية...43

المبحث الثالث: انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية.....50

المطلب الأول: التعريف بأهم قيادات حزب العدالة والتنمية.....51

- رجب طيب أردوغان 51
- عبد الله غول.....52
- أحمد داوود أوغلو.....54
- العلاقة بين صناع القرار الجدد.....55

المطلب الثاني: السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية.....58

الفصل الثاني: أبعاد العلاقات التركية – المغاربية.....67

المبحث الأول: البعد الحضاري في العلاقات التركية – المغاربية.....69

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – المغاربية.....70

المطلب الثاني: الحقبة العثمانية من المنظور المغاربي.....74

- القومية المشرقية والقومية المغربية.....76
- الإرتباط بين الإرادي والقسري.....78
- السلطة العثمانية في الولايات.....79

- سياسات الإتحاديين.....**80**
- فكرة الجامعة الإسلامية في مواجهة الأفكار القومية.....**81**

المطلب الثالث:إنعكاسات سقوط الخلافة على المنظور المغاربي لتركيا.....**84**

- صعود الحركة الإسلامية.....**91**

المبحث الثاني: البعد السياسي في العلاقات التركية – المغاربية.....**95**

المطلب الأول: موقف القوى السياسية الإسلامية المغاربية من حزب العدالة والتنمية التركي...**96**

- الإسلاميون في الجزائر.....**97**
- الإسلاميون في تونس.....**100**
- الإسلاميون في المغرب.....**101**

المطلب الثاني: إنعكاسات الحراك الشعبي العربي على العلاقات التركية – المغاربية.....**102**

- الأزمة الليبية.....**111**

المبحث الثالث: العلاقات الإقتصادية التركية – المغاربية.....**117**

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية المغاربية (2002-2010).....**118**

- الجزائر.....**119**
- المملكة المغربية.....**119**
- ليبيا.....**121**

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية التركية – المغاربية بعد 2010.....**121**

الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربية.....**132**

المبحث الأول: المتغيرات الجيوسياسية للعلاقات التركية – المغاربية.....**134**

المطلب الأول: القراءة الجديدة للموقع الجيواستراتيجي لتركيا وإنعكاساته على سياستهاالخارجية**135**

المطلب الثاني: أهمية الدول المغاربية من المنظور الجيوسياسي التركي.....**143**

المبحث الثاني:أهداف وأسس السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربية.....**151**

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربية.....**152**
المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية.....**162**

- البعد الإنساني.....**162**
- الدبلوماسية النشيطة والفعالة.....**164**
- تأسيس محافل جديدة.....**165**
- مرونة السياسة الخارجية التركية.....**165**
- نشاط المجتمع المدني.....**166**
- الإعلام.....**167**
- النشاط الثقافي والعلمي.....**169**

المطلب الثالث: معوقات السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية.....**172**

- التنافس الدولي.....**172**
- النخبة الحاكمة المتغربة.....**174**
- إخفاقات التجارب الإسلامية الجديدة.....**179**
- السياسات التركية الغربية.....**180**

الخاتمة.....**182**
قائمة المراجع.....**191**
الفهرس.....**200**

ملخص

تحاول هذه الدراسة البحث في موقع الدول المغاربية في السياسة الخارجية التركية التي تهدف إلى جعل تركيا دولة مركزية منفتح على كل العالم. نظرا للموقع الجيوسياسي الهام التي تتمتع به المنطقة باعتبارها بوابة إفريقيا، والواجهة الجنوبية لغرب البحر الأبيض المتوسط فضلا على ما تتوفر عليه من موارد أولية وسوق تجارية لكثافتها السكانية.

ويلح على طرح هذا الموضوع الدور المتصاعد لتركيا إقليميا ودوليا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، واهتمامه المتزايد بالمنطقة الذي تعكسه الزيارات العديدة للمسؤولين الأتراك إلى العواصم المغاربية، وأبرزها جولتي أردوغان في ظرف سنتين.

كما أن التحولات الجارية في المنطقة وسقوط أنظمة وبروز أخرى، ودور القوى الدولية في تلك التغيرات، من جهة وصعود قوى سياسية جديدة في مقدمتها ذات التوجهات الإسلامية، وعلاقتها بالحكومة التركية والتقارب بين الطرفين في إطار المحاكاة ومجارات التجربة وانعكاسات ذلك على الساحة الداخلية، حيث توجد قوى سياسية مختلفة أيديولوجيا ولها تصوراتها للسياسة الداخلية والخارجية، يضفي على الموضوع بعادا آخر.

هذه الأبعاد تتقاطع مع مصالح قوى دولية أخرى في المنطقة المغاربية، تسعى لعدم زحزحتها من مراكز نفوذها التقليدية من طرف قوى إقليمية ودولية صاعدة. وفي خضم هذا التزاحم في الأبعاد يطفو إلى السطح بعد آخر لا يقل أهمية عنها ويتمثل في المصالح المغاربية في ظل هذا الاستقطاب، والتي يشكل البحر المتوسط بأهميته الدولية وباعتباره دائرة مشتركة بين تركيا والدول المغربية أفضل نافذة لتقييمها.

Abstract :

This study attempts to address the position of the Maghreb countries in Turkish foreign policy, which aims to make Turkey a centralized state ; opened to all the world, and that's due to the geopolitical importance of the magreb location, as the gate of Africa, and the southern front of the western Mediterranean coast, as well as its available resources and the density of its population which gives a large commercial market.

And what raises this issue is the escalating role of Turkey regionally and internationally after "the Justice and Development Party" came to power in 2002, and its growing interest in the region, which was reflected in the numerous visits of Turkish officials to the Maghreb capitals, most notably the two Erdogan's tours within the two years.

Besides, The ongoing transformations in the region such as the fall of the systems and the emergence of others, the role of international forces in those changes on one hand, and the rise of new political forces, particularly those with Islamic orientations, and their relationship with the Turkish government and the convergence between the two sides within the framework of simulating the Turkish experience , and the impact of that latter on the domestic arena, where the political forces differ ideologically and have them own perceptions of domestic and foreign policyon the other hand, gives this topic another dimension.

These dimensions intersect with the interests of other international forces in the Maghreb region, seeking to remain the traditional centers of influence, and not be budged by regional and international emerging powers .and In the midst of these dimensions, raises another important one, which are the interests of the Maghreb in the light of this polarization, and through which the Mediterranean sea with its international importance as a joint area between Turkey and the Maghreb countries, represents the best window for evaluation.

ملخص

تحاول هده الدراسه البحث في موقع الدول المغاربيه في السياسه الخارجيه التركيه التي تهدف إلى جعل تركيا دوله مركزيه منفتح على كل العالم. نظرا للموقع الجيوسياسي الهام التي تتمتع به المنطقه باعتبارها بوابه إفريقيا، والواجهه الجنوبيه لغرب البحر الابيض المتوسط فضلا على ما تتوفر عليه من موارد اوليه وسوق تجاريه لكثافتها السكانيه.

ويلح على طرح هدا الموضوع الدور المتصاعد لتركيا إقليميا ودوليا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، واهتمامه المتزايد بالمنطقة الدي تعكسه الزيارات العديدة للمسؤولين الاتراك إلى العواصم المغاربية، وابرزها جولتي اردوغان في ظرف سنتين.

كما ان التحولات الجارية في المنطقة وسقوط انظمة وبروز اخرى، ودور القوى الدولية في تلك التغيرات، من جهة وصعود قوى سياسية جديدة في مقدمتها دات التوجهات الإسلامية، وعلاقتها بالحكومة التركية والتقارب بين الطرفين في إطار المحاكاة ومجارات التجربة وانعكاسات دلك على الساحه الداخليه، حيت توجد قوى سياسيه مختلفه ايديولوجيا ولها تصوراتها للسياسه الداخليه والخارجية، يضفي على الموضوع بعادا اخر.

هده الابعاد تتقاطع مع مصالح قوى دوليه اخرى في المنطقه المغاربيه، تسعى لعدم زحزحتها من مراكز نفودها التقليديه من طرف قوى إقليميه ودوليه صاعدة. وفي خضم هدا التزاحم في الابعاد يطفو إلى السطح بعد اخر لا يقل اهميه عنها ويتمثل في المصالح المغاربيه في ظل هدا الاستقطاب، والتي يشكل البحر المتوسط باهميته الدولية وباعتباره دائرة مشتركة بين تركيا والدول المغربية افضل نافدة لتقييمها.

الكلمات المفتاحية:

العلاقات الدولية؛ السياسة الخارجية؛ تركيا؛ المنطقة المغاربية؛ البحر الأبيض المتوسط؛ الشرق الأوسط؛ حزب العدالة والتنمية؛ الحركة الإسلامية؛ العمق الإستراتيجي؛ البعد الحضاري.

نوقشت يوم 10 مارس 2014